جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

العولمة وأثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي منذ 1990 _2006

إعداد

فوز نايف عمر ريحان

إشراف

أ. د. عبد الستار قاسم

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين

2007

العولمة وأثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي
في الوطن العربي منذ 1990 _2006

إعداد

فوز نايف عمر ريحان

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2007/3/26م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. أ. د. عبد الستار قاسم / مشرفاً	.....
2. د. حماد حسين/ ممتحناً خارجياً	.....
3. د. نايف أبو خلف/ ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

إلى من زرع في نفسي العزة والكرامة، وعلمني اتخاذهما وسيلة لتحقيق الغايات.. والدي الغالي

إلى من تحمل أطيب قلب وأنقى سريرة .. أمي الحبيبة

إلى مصدر سعادتي وينبوع طموحي .. زوجي العزيز

إلى أولادي: فراس ودانة ويزن وسيف وهديل، الذين كلما نظرت في عيونهم رأيت عيون الملايين من أبناء هذه الأمة المتطلعين لمستقبل أفضل تصنعه أياديهم.

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

لا أملك إلا أن أتقدم ببالغ الشكر والتقدير لكل من ساعدني في إتمام هذا الجهد المتواضع وأخص بالذكر:

أستاذي الفاضل الدكتور عبد الستار قاسم الذي أثرى العمل بفضل توجيهاته وإشرافه، والأساتذة الأفاضل الذين ناقشوا العمل وأكسبوه من خبرتهم.

لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيدة زهرية اشتيه (أم محمد) لوقوفها إلى جانبي طوال سنوات الدراسة وإعداد الرسالة دون كلل أو ملل.

أما زوجي د.محمد الهندي وأبنائي فراس ودانة ويزن وسيف وهديل فالشكر ممتد لهم فكل دقيقة أخذتها هذه الرسالة كانت من حقهم.

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	فهرس المحتويات	هـ
	الملخص	ح
	المقدمة	1
	أسئلة الدراسة	5
	فرضيات الدراسة	5
	منهج الدراسة	6
	أهمية الدراسة	6
	دراسات سابقة	7
	أقسام الدراسة	10
الفصل الأول: تحقيق مفهوم العولمة والبحث في آلياتها ووسائلها		11
1.	في معنى العولمة	12
1. 1.	عوامل بروز العولمة وتطورها	12
1. 1. 1.	ثورة الاتصالات والمعلومات	14
1. 1. 2.	انفراط عقد المنظومة الاشتراكية ووضع قواعد نظام عالمي جديد	16
1. 1. 3.	حرب الخليج الثانية في العام 1990	18
1. 1. 4.	أحداث 11 أيلول / سبتمبر في العام 2001	18
1. 2.	مؤسسات العولمة الرئيسية	21
1. 2. 1.	صندوق النقد الدولي IMF، والبنك الدولي للتنمية والإعمار WB	22
1. 2. 2.	منظمة التجارة العالمية	23
1. 2. 3.	الشركات متعدد الجنسيات	26
1. 3.	مقاربات لمفهوم العولمة	29
1. 3. 1	مفهوم العولمة في الفكر العالمي	30
1. 3. 2	مفهوم العولمة عربيا	36
1. 4.	العولمة وسيادة الدولة	44

الرقم	الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني: العولمة والوطن العربي		49
.1	عولمة أم أمركة للوطن العربي	51
1 .1	استمرار وجود أنظمة عربية موالية لأمريكا	51
2 .1	صناعة ثقافة عربية جديدة	54
3 .1	اختراق سيادة الدول العربية	60
الفصل الثالث: تحقيق مفاهيم الديمقراطية والإصلاح الديمقراطي: قراءة في فلسفة الرؤية الأمريكية		66
.1	الديمقراطية	67
.1 .1	الديمقراطية الليبرالية	69
.2 .1	الديمقراطية الأمريكية	72
.1 .2 .1	الخطاب الديمقراطي الأمريكي الموجه للمنطقة العربية	80
.2	الإصلاح الديمقراطي	83
.1 .2	معالجة عملية الإصلاح (التحول) الديمقراطي	83
.1 .1 .2	المدخل التحديثي	85
.2 .1 .2	المدخل الانتقالي	86
.3 .1 .2	المدخل البنيوي	88
.2 .2	العوامل المؤثرة في عملية الإصلاح الديمقراطي	88
.1 .2 .2	التنمية الاقتصادية	89
.2 .2 .2	الثقافة السياسية	90
.3 .2 .2	الدولة والمؤسسات السياسية	91
.4 .2 .2	المجتمع المدني	92
5 .2 .2	العوامل الدولية المحيطة	9
.3 .2	هنتنغتون وأشكال التحول الديمقراطي	93
.1 .3 .2	التحول Transformation	94
.2 .3 .2	التحول الإحلالي Transplacement	94
.3 .3 .2	الإحلال Replacement	94
.4 .3 .2	التدخل الأجنبي Foreign Intervention	96
.4 .2	المفهوم العربي للإصلاح الديمقراطي	100

الرقم	الموضوع	الصفحة
الفصل الرابع: دمقرطة الوطن العربي: مآزق وآفاق		100
.1	مدخل رؤيوي	102
.1 .1	نظرة على جذور الفكر الإصلاحي العربي	104
.1 .2	حال الوطن العربي	105
.2	التحول الديمقراطي في الوطن العربي بين الرغبة والإمكانية	112
.2 .1	معوقات التحول الديمقراطي في الوطن العربي	112
.2 .1 .1	معوقات خارجية	112
.2 .1 .2	الاستبداد السياسي	115
.2 .1 .3	ضعف تأثير المعارضة	119
.2 .1 .4	معوقات اجتماعية	121
.2 .1 .5	غياب أو تغييب المجتمع المدني	123
.2 .1 .5 .1	المجتمع المدني وترسيخ الديمقراطية في الوطن العربي	124
2 .5 .1 .2	المحور الثقافي والاجتماعي	124
.3	الديمقراطية والإسلام	125
..4	المجتمع المدني والإسلام	130
الفصل الخامس: مشروع الشرق الأوسط الكبير وديناميكية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي		133
.1	فرض الديمقراطية أمريكيا	138
.2	مفهوم الشرق الأوسط	140
.3	الشرق الأوسط الكبير	146
4.	ما البديل	154
	الاستنتاجات والتوصيات	157
	المراجع	166
	Abstract	b

العولمة وأثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي
في الوطن العربي منذ 1990 ــ 2006

إعداد
فوز نايف عمر ريحان
إشراف
أ. د. عبد الستار قاسم

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى فحص مدى تأثير العولمة بمعناها الأوسع على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي، ولا تقتصر الدراسة على محاولة فهم ماهية العولمة من خلال طرحها لمقاربات عديدة تقرب المفهوم، وتسبر غوره بعرض عدد لا بأس به من الآراء سواء المؤيدة أو المناهضة للعولمة على اعتبار أن العولمة من أكثر المفاهيم المعاصرة جدلية، بحيث لا يمكن النظر إليها من خلال زاوية واحدة، ولا يمكن أن نشير إلى عوامل مجتمعة لنقول أن هذه هي العولمة، فالعولمة تخترق حياة الفرد اليومية بنفس القدر الذي تخترق فيه اقتصاديات وسياسات وثقافات الدول. فالعولمة تنتشر بشكل أفقي مدعومة بالتطور التقني الذي يسهل كثيرا مهمة تدفق المعلومات وانتشار السياسات حول العالم.

للوطن العربي نصيب كبير من تفاعلات العولمة، ولكنها التفاعلات السلبية التي عمقت تبعية الوطن العربي للغرب، وفاقمت من أزماته السياسية والاقتصادية الطاحنة، وتركته عرضة أكثر من أي وقت مضى للتدخل الخارجي، وهو ما قامت به الولايات المتحدة بحجة دمقرطة الوطن العربي، وطالبته وما زالت تطالبه بإجراء إصلاحات تطال بنيته الاقتصادية والسياسية والثقافية، ولا يمكن إنكار مدى حاجة الوطن العربي المزمنة لعملية إصلاح جذرية ولكن ما يثير الشك هو الرغبة الأمريكية في إدخال إصلاحات تحت إشرافها وبشروطها، فالديمقراطية الموعودة هي ديمقراطية بعيون أمريكية تنظر للوطن العربي كهدف سياسي واقتصادي يسهل اختراقه.

وضعت الأنظمة العربية نفسها في مأزق بجمودها وعدم استجابتها للمطالب الشعبية في إحداث إصلاحات حقيقية يشعر معها المواطن العربي بالأمان على نفسه وأسرته ومستقبل أطفاله. التجاهل الرسمي لمطالب الشعوب العربية، وممارسات أجهزة الأنظمة العربية القمعية خلقت شعوبا مقهورة ومعزولة عن ممارسة الفعل العام، وسيطرت ثقافة الخوف على العدد الأكبر من أبناء الشعوب العربية مقابل ضمان حياة لا يمكن بحال من الأحوال القول بأنها كريمة، فأخذت الدول العربية موقعها المميز ضمن الدول المتخلفة والعاجزة عن اللحاق بركب التطور الذي خلق واقعا جديدا لم تتعايش معه الشعوب والأنظمة العربية إلا في ظاهره.

في ظل هذا الوضع العربي المتردي، لم تجد الولايات المتحدة بدا من التدخل لضمان تحقيق مصالحها على المدى الطويل، وذلك بإحداث تغييرات جوهرية تطال أولا الهوية العربية الثقافية المميزة لتسهل السيطرة على الأمة العربية، ولم تكن المهمة مستحيلة لسببين الأول ضعف الانتماء الشعبي العربي بسبب ما يلاقيه أبناء الشعوب العربية من قهر وظلم الأنظمة واستبدادها وتسلطها، والثاني الثورة التقنية والمعلوماتية التي جعلت من السهل تماما حتى على الإنسان العادي الوصول إلى أي معلومة، ومشاهدة المنتج الثقافي الأمريكي الذي فرض على الشعوب العربية في بيوتها، فالترويج للقيم الأمريكية يتم من خلال برامج تلفزيونية وأفلام سينمائية، ونمط حياة يومي يشمل ثقافة الطعام والشراب والزي....

جاءت أحداث 11 أيلول / سبتمبر كضربة قاصمة للولايات المتحدة، ليطرأ تغيير بعدها على الاستراتيجية الأمريكية، ويتم تنفيذ مخططات لطالما حلم بها من يطلق عليهم المحافظون الجدد، فالولايات المتحدة كونها القوة العظمى في العالم فلا بد – من وجهة نظر المحافظين الجدد – أن تسيطر على العالم، وتكون لها الكلمة العليا في تشكيل وتحديد شكل الدول ومدى سيادتها، وتثبيت الأنظمة أو تغييرها حسب ما تقتضيه المصلحة الأمريكية التي هي في النهاية مصلحة العالم. مما يبرر تخوفات بعض الأمريكيين من أن تتحول دولتهم إلى إمبراطورية تنشر القهر حول العالم. شكلت أحداث أيلول / سبتمبر فرصة حقيقية لغلاة المحافظين الجدد تثبت بها للمجتمع الأمريكي والمجتمع الدولي ضرورة محاربة "الإرهاب" أينما كان من خلال حروب

استباقية تستبيح أراضي وحرمات دول أخرى، وإنشاء معتقلات تغص بالمعتقلين السياسيين، وأخيرا تفتق ذهنهم بالنسبة للوطن العربي عن مشروع قديم جديد للشرق أوسطية.

مشروع الشرق الأوسط الكبير حلقة جديدة من حلقات السيطرة الأمريكية على الوطن العربي. تعتمد الولايات المتحدة فرض مشاريع إصلاحية في المنطقة لتحقيق أهداف استراتيجية أمريكية، فتستخدم مصطلح قديم للمنطقة قد يتسع ليشمل دول غير عربية أو يضيق ليخرج دولا عربية من إطاره، ليتحدث عن المنطقة العربية بوصفها كل شيء ما عدا كونها وطنا عربيا له مقوماته الموغلة في التاريخ. هو مشروع يتناقض محتواه الإصلاحي مع الأهداف الأمريكية في المنطقة العربية، فديمقراطية حقيقية في الوطن العربي من شأنها أن تأتي بأنظمة جديدة تكون متصالحة مع شعوبها بالتالي فهي سترفض الهيمنة الأمريكية على بلادها. فالولايات المتحدة معنية ببقاء الأنظمة العربية الموالية ولكنها ترغب في إحداث إصلاحات شكلية تشغل بها الشعوب العربية عن المطالبة بإصلاحات حقيقية، وتجد مسوغا للأنظمة لرفض الإصلاح جملة بحجة رفضها لمشاريع إصلاحية أمريكية مفروضة، يحجم معها عدد كبير من المعارضين والمثقفين العرب المطالبين بالإصلاح عن دعوتهم للإصلاح مخافة اتهامهم شعبيا بتبني الرؤية الأمريكية.

أخيرا يجب توضيح أن الديمقراطية لا يمكن استيرادها من الخارج، وإنما هي نظام يتم صنعه في الداخل العربي، حيث يحتاج إلى فترة تاريخية طويلة يتم خلالها صهر عوامل عديدة لخلق نمط خاص ومتفرد من الديمقراطية تختلف عن ديمقراطيات أخرى موجودة في العالم، فالديمقراطية هي العنوان العريض الواسع لمباديء متعددة أهمها ضمان حرية المواطنين، وحق الشعوب في اختيار من يحكمها، وتحقيق قيم العدالة وحقوق الإنسان، ويمكن تحقيق كل تلك المباديء بنسخة ديمقراطية عربية مميزة، وقد تكون ما أتت به العولمة في شقها الموضوعي من ثورة تقنية معرفية جعلت من عملية الدمقرطة أو التغيير بحد ذاته أكثر تسارعا في الأقطار العربية، ويشهد على ذلك عملية الحراك الاجتماعي والسياسي الذي تعيشه بعض الأقطار العربية مما يدلل على أن مسألة الإصلاح أو التغيير هي مسألة وقت ليس إلا، وأن الوقوف في وجه التغيير ما هو إلا مضيعة للوقت قد تزهق فيه أرواح وتدمر ممتلكات وفي النهاية سيأتي التغيير.

المقدمة

مع سقوط جدار برلين عام 1989 معلنا بداية انهيار المنظومة الاشتراكية وتفكك الاتحاد السوفيتي، مقابل صعود الرأسمالية الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة متفردة في العالم، قوة اعتبرت أن لها الحق وكل الحق في رسم خريطة النظام الدولي، وإحالته إلى نظام عالمي جديد، فبدأ العالم يهتم بقضية جديدة لم تكن مألوفة سابقا وهي العولمة، بل وأكثر من ذلك، تم إقحام العالم برمته في عصر العولمة مختارا أو مجبرا، وعلى وجه الخصوص، دول الجنوب النامية أو ما كان يعرف بالعالم الثالث، ومن ضمنها الوطن العربي.

احتلت ظاهرة العولمة، بتجلياتها وأبعادها المختلفة وعناصرها المتشابكة، تحديا فكريا ومعرفيا في الفكر الإنساني عموما، من حيث هي ضرورة لنشوء نظام عالمي جديد يتسم برؤية غربية تمثل الفكر الرأسمالي الليبرالي. غالبا ما يتم الحديث عن العولمة كظاهرة وكعملية Process خاضعة للتوصيف أكثر منها للتعريف. كما هو معلوم فإن الموصوف يخضع للواصف، بمعنى أن توصيف العولمة يختلف باختلاف الزاوية الفكرية والآيديولوجية للواصف، فالمفكر العربي يرى العولمة من منظور أولوياته وبنيته الفكرية، ويختلف عما يراه المفكر الغربي أو سواه. كما تختلف مفاهيم الباحث ما بين انتمائه الآيديولوجي إن كان إسلاميا أو قوميا أو ليبراليا، أو ديمقراطيا، أو يساريا.

ينظر بعضهم إلى العولمة نظرة تعميمية شمولية كأن يعتبرها خيرا مطلقا أو شرا مطلقا، وبعضهم الآخر يحاول القيام بتحليل وتفكيك عناصرها المختلفة ومتابعة تاريخها وتطورها وتجلياتها ووسائل نشرها وتطبيقها، بالتالي فقد يرى فيها بعض الفرص المتاحة إلى جانب بعض الأخطار الكامنة. العولمة تطرح باستمرار تحديات جديدة تجعل من الصعب إصدار حكم نهائي حول فرصها ومخاطرها، كما أنها مفهوم متشابك ومعقد يتدخل في مختلف الجوانب الحيوية محدثة آثارا تتفاوت حدتها بحسب طبيعة المجتمعات والأنظمة ومدى قدرتها على المقاومة، أو مدى استفادتها من تفاعلات العولمة.

لكن مما لا شك فيه أنها عولمة للأقوياء فقط، أما الضعفاء في هذا العالم فاستفادتهم – إن كان هناك استفادة – تظل محدودة حسب ما يمنحهم الأقوياء. إذن هي عولمة غير متساوية الفرص ويندرج تحت مفهوم الفرص التي يمكن أن تأتي بها العولمة: الفرص الاقتصادية والتقنية والعلمية والسياسية والتي هي مضمون الدراسة. والعولمة بصيغتها الحالية كما تراها الباحثة، لا تنسجم مع تطلعات وطموحات أمم وشعوب الدول النامية، ذلك لما تحمله من مفاهيم ونظريات تعتبر انعكاسا للفلسفة والرؤية الرأسمالية الغربية، فمن المنطقي أن تكون معبرة عن المصالح الرأسمالية التي تصطدم في كثير من الأحيان مع مصالح الدول النامية.

العولمة في السياسة هي مرحلة ما فوق الشرعية الدولية، ومرحلة إعادة تعريف وصياغة وتحديد مهام الدولة، وحدود سيادتها، بحيث تعاد بلورة مفاهيم كانت إلى عهد قريب من المقدسات في علم السياسة مثل: مفهوم السيادة للدولة الوطنية، ومفهوم عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام خصوصياتها. أصبحت هذه المفاهيم تعبر عن مرحلة ولت، ولا تصلح للمرحلة الراهنة، وحلت مكانها مفاهيم جديدة تعبر عن الإرادة العالمية لتجسيد وحدة جديدة لتكوين النظام العالمي. الإرادة العالمية تعني في عالم اليوم الإرادة الأمريكية وإلى حد ما إرادة الدول الصناعية المتقدمة، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر نفسها وكيلة العولمة في العالم، وبحكم موقعها الذي ضمنته بفضل قوتها الاقتصادية والعسكرية والتقنية تبيح لنفسها التدخل في شؤون الدول بمختلف الأساليب التي قد تتراوح بين اللين والشدة.

أصبح التدخل الأمريكي يتم تحت مسميات مختلفة ليس أقلها شأنا إشاعة الديمقراطية وصيانة حقوق الإنسان في دول الجنوب ومن ضمنها الوطن العربي. منذ انتهاء الحرب الباردة، وضعت العديد من الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية شروطا سياسية على دول الجنوب الراغبة في الدعم السياسي والاقتصادي الغربي، مقابل ما وصف باحترام الديمقراطية وحقوق الإنسان. اتخذت هذه الشروط شكل الإملاءات التي استجابت معظم الأنظمة العربية لها وذلك بإجراء ديمقراطية شكلية قد تكتفي بالانتخابات كدليل على وجود ديمقراطية رغم ما قد يعتري تلك الانتخابات من خروق.

اعتمدت العولمة وسائل لينة لتحقيق أهدافها في المنطقة العربية طوال العقد الأخير من القرن العشرين، وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر 2001، أخذ مصطلح "مكافحة الإرهاب" حيزا مهما من مفاعيل العولمة، وبرزت الوسائل العسكرية كإحدى أهم مفاعيل واستثمارات العولمة الاقتصادية والسياسية. أُشهرت في وجه الوطن العربي شعارات الحرية وحقوق الإنسان، وضرورة الإسراع في عملية الإصلاح الديمقراطي تحت ذرائع مختلفة. وأخذ التدخل في الشؤون العربية الداخلية شكلا مباشرا أكثر من ذي قبل، مما وضع العرب في حالة شبه دائمة من الدفاع عن النفس ونفي تهمة "الإرهاب" عنهم ، وفي حالة من الانصياع التام للولايات المتحدة وسياساتها التي تهدف لتغيير شكل المنطقة. مع وضع عدة إشارات استفهام حول شكل الديمقراطية التي تقصدها الولايات المتحدة للمنطقة العربية.

ساهم الواقع العربي المليء بالثغرات في وضع الوطن العربي أسير تلك الحالات الانكشافية أمام مفاعيل العولمة وما أتت به من إباحة للتدخل في شؤونها الداخلية، فما بين تمزق الشعوب والتآكل الداخلي والتبعية للغرب، وعجز تام عن صنع المستقبل أو حتى عن استشرافه بشكل سليم، وهشاشة البنى السياسية والاقتصادية، وعقود طويلة من الحكم المركزي والشمولي، ونتائج حرب الخليج الثانية عام 1990، التي نتج عنها انقسام عربي شديد، وتكريس لهيمنة النفوذ الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة العربية، وبشكل خاص منطقة الخليج العربي، مما أوقف الوطن العربي عاريا في مواجهة ما تحمله رياح العولمة.

لم تنه العولمة مشروعها بعد، فما زالت في طور التشكل، وربما تشهد السنين القادمة الشكل النهائي لتفاعلات العولمة، ولكن ما نراه اليوم هو أن العولمة تشكل إطارا للكثير من المشروعات والأطر والمؤسسات والنظريات التي تسعى بوسائل متعددة لتكريس هيمنة الغرب الحضارية والسياسية والاقتصادية، ومن أهمها في الوطن العربي مشاريع الدمقرطة.

تأخذ جدلية القوة والضعف في سياق العولمة دور التوجيه والتحكم لمسارات العالم كله، فتمارس مراكز القوى إعادة ترتيب المواقع على أساس مصالحها الاستراتيجية، تحركها نزعة السيطرة والقوة. وتصب في ذات الإطار دعوات وبرامج الإصلاح السياسي المقدمة للوطن

العربي كوجبة "هامبرغر". تأتي هذه الدعوات والبرامج بشكل أساسي من الولايات المتحدة الأمريكية، وبدرجة أقل الاتحاد الأوروبي، وعدد من المؤسسات الدولية التي لا يخفى على أحد ارتباطها بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية. تهدف هذه الدعوات والبرامج الإصلاحية إلى تحقيق قدر معقول من الاستقرار السياسي في المنطقة العربية، بما يخدم مصالح القوى الاقتصادية الرأسمالية الكبرى في العالم.

أثارت البرامج الإصلاحية الجاهزة جدلا واسعا وردود أفعال متباينة في البيئة السياسية العربية. ففي الوقت الذي يرفض فيه بعضهم الإصلاح المستورد من الخارج، بحجة أن النموذج الغربي ليس بالضرورة مثلا يحتذى به لدى الوطن العربي بسبب وجود اختلافات بنيوية في المعطيات لدى الجانبين. فيما يرى جانب آخر في الإصلاح القادم من الخارج منقذا للأمة العربية من فشل البرامج التنموية التي قادها العرب أنفسهم عبر عقود من الزمن ولم يحققوا من خلالها إلا تعميق التخلف والتبعية، وتراكم المشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

رغم الاختلاف حول البرامج الإصلاحية القادمة من الخارج، فإن الجميع قد أجمعوا على حاجة الوطن العربي لإصلاحات سياسية واقتصادية وثقافية، واستمرار الأوضاع السيئة على حالها أضحى مكلفا للوطن والمجتمع أكثر من أي وقت مضى. الواقع اليوم لا يحتمل التأجيل أو التسويف، لأن البطء والتراخي في تنفيذ خطوات عملية في مشروع الإصلاح قد يكلف الوطن الكثير. ينبغي العمل على الإصلاحات بوصفها خيار استراتيجي وليس مسألة تكتيكية لكسب الوقت والالتفاف على المطالب الشعبية، ولإنجاح خيار الإصلاح يجب أن تتضافر جهود قوى المجتمع ومؤسسات الدولة للقيام بخطوات عملية وجريئة في هذا الإطار. ويمكن استغلال مفاعيل العولمة لتحقيق قدر ولو بسيط من المكاسب الاقتصادية، ومحاولة أخذ ظاهرة العولمة كواقع موجود يجب الاستفادة من إنجازاتها وتفادي مثالبها.

أسئلة الدراسة

تتمحور الدراسة حول عدة أسئلة رئيسية أهمها:

- ما هي العولمة؟ وما هي أدواتها التي تستخدمها لتحقيق أهدافها السياسية في سبيل دمقرطة الوطن العربي؟
- ما هي التداعيات السياسية التي نتجت من تأثير العولمة في دور ووظائف الدولة القومية في الوطن العربي؟
- كيف يمكن التعبير عن التغيرات السياسية التي تحدث في الوطن العربي؟ وهل هي بداية لتحول ديمقراطي، أم إصلاحات، أم أنها مجرد وسيلة لإدارة أزمة تعاني منها الأنظمة العربية، وتنعكس على قوى مهيمنة؟
- هل المشاريع الإصلاحية الأمريكية الموجهة لإصلاح أوضاع الوطن العربي قادرة على تحقيق بداية ديمقراطية حقيقية في الأقطار العربية؟ أم أنها حلقة جديدة من حلقات السيطرة والهيمنة الغربية والأمريكية على الأرض العربية والإنسان العربي؟

فرضيات الدراسة

- فاقمت تفاعلات العولمة من فقدان الدولة العربية لاستقلالية قرارها السياسي والسياساتي لصالح الهيمنة الرأسمالية الغربية ومن يمثلها من دول وشركات متعددة الجنسيات ووكالات أنباء عالمية.
- تمر الدولة العربية بمأزق سياسي بسبب تفاعلات العولمة مما حدا بالدول العربية لتخطو خطوات إصلاحية محدودة لا يمكن وصفها بإصلاحات ديمقراطية حقيقية، وإنما يمكن اعتبارها محاولة سياسية لإدارة أزمات داخلية وضغوط خارجية.

- مظاهر الانفراج السياسي الديمقراطي في الوطن العربي لم تكن أكثر من عملية مشتركة بين الأنظمة العربية والقوى الرأسمالية المهيمنة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، بهدف احتواء القاعدة الجماهيرية المطالبة بالتغيير والتي كانت ولا زالت تعاني التهميش والتجاهل داخل أوطانها.

- الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال تدخلاتها في الوطن العربي بحجة إشاعة الديمقراطية تشكل عائقا جوهريا أمام أي محاولات عربية ــ مهما كان مصدرها ــ تسعى نحو إقامة أنظمة ديمقراطية في الوطن العربي.

- عملية الإصلاح في الوطن العربي لا بد أن تكون بأيدٍ عربية وبجهودٍ عربية، فأهل مكة أدرى بشعابها. قد تحقق المبادرات الخارجية بعض الإصلاحات الشكلية ولكنها في النهاية تخدم مصالح واضعيها ولا تلتقي بالضرورة مع المصالح العربية.

منهج الدراسة

تسير الدراسة وفق المنهج الوصفي التحليلي من خلال تقصي حقائق العولمة ونظرياتها وتأثيرها على مفاهيم الإصلاح السياسي، للوصول إلى رصد تأثير العولمة على بنية النظام السياسي العربي، وتحديد العلاقة بين العولمة والإصلاحات الديمقراطية في الوطن العربي.

أهمية الدراسة

لا شك أن العولمة كظاهرة لها محددات وآليات وتجليات مختلفة دفعت الباحثين إلى تناولها من شتى جوانبها ولا سيما جانبها الاقتصادي والثقافي، ومن ثم السياسي. وحقيقة نحن لا نملك أن نفصل بين هذه الأبعاد الثلاث، فهي ككل متكامل تشكل كينونة ووجود أية أمة بالتالي فهي عوامل مؤثرة ومتأثرة بعضها ببعض.

تكمن أهمية الدراسة في تناولها للعولمة من زواياها المختلفة وانعكاس ذلك على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي. حيث تتعامل الدراسة مع الوطن العربي كوحدة واحدة

لتشابه ظروفه ومدى تأثره بمفاعيل العولمة. وإن كان هناك اختلافات فهي بالقطع ليست جوهرية وإنما سيتم الحديث عنها من خلال الدراسة.

دراسات سابقة

ربما لم تنل أي ظاهرة في العالم ذات الاهتمام الذي لقيته العولمة من حيت طرحها كمادة بحث ودراسة، وكذلك من حيث إثارتها للجدل. تنوعت الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت العولمة كمفهوم، أو رصدت تأثيراتها وأبعادها على الوطن العربي والعالم، سياسيا واقتصاديا وثقافيا. كما اختلفت توجهاتها. سأكتفي هنا بذكر القليل من الدراسات التي تناولت الموضوع لاحتواء الدراسة وبشكل خاص في فصلها الأول على آراء متعددة ومتباينة:

يرى نصر محمد عارف[1] أن العالم يعيش مرحلة تحول جذرية بعد أن كانت الرأسمالية هي الحقيقة الاجتماعية المسيطرة في القرن الثامن عشر. أما في بداية القرن العشرين، تقاسمت الماركسية أو الاشتراكية السيطرة الآيديولوجية إلى جانب الرأسمالية. بدأت الفكرتان في الوقت الحالي في الذوبان لصالح مجتمع "ما بعد الرأسمالية"، وبداية لنهاية مفهوم الدولة القومية ذات السيادة التي أصبح تجاوزها إحدى أهم أسس النظام العالمي الجديد. في العالم الثالث الذي يأتي الوطن العربي كجزء هام منه، تهيمن الدولة على المجتمع لصالح نخب تكون منفصلة عن المجتمع متعالية عليه، وتحتكر مصادر المعرفة والقوة، في الوقت الذي تخضع فيه الدولة لسيطرة خارجية تملي عليها خطط وبرامج تنموية، لا تكون في الغالب نابعة من ثقافة المجتمع. في ظل هذه الحالة، تزداد الهوة بين الدولة والمجتمع وتتسع دائرتها مما يخلق ظاهرة السلبية والاغتراب والعنف والانسحاب من الحياة، وكذلك الفساد الاقتصادي والسياسي والإداري الذي يمثل قمة فقدان الانتماء للدولة.

العولمة لا تمت للواقع العربي بصلة، وستؤدي حتما إلى تكريس وتعميق تبعيته للقوى الرأسمالية، وستزيد من استغلاله لصالح استحقاقات النظام العالمي الجديد. هذا ما يؤكده إسماعيل

[1] نصر محمد عارف، التنمية من منظور متجدد: التحيز. العولمة. ما بعد الحداثة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة 2002.

صبري عبد الله[1]، ويؤيده في ذلك غسان سلامة[2]. فالتفكيك، وطمس الهوية، والقضاء على العقيدة، والأهداف القومية العليا هي نصيب العرب من الترتيبات المعولمة التي تصاغ للوطن العربي من خلال مشاريع الإصلاح الديمقراطي.

يرى محمد إبراهيم منصور[3] أن تأثير العولمة على الوطن العربي سيؤدي إلى ذوبان الدولة العربية في كيانات أكبر منها، أو إلى تفتيتها إلى كيانات عصبوية أصغر منها. فإضعاف سلطة الدولة يضعف الانتماء إليها، مما يوقظ انتماءات سابقة على الأمة وعلى الدولة كالقبلية والدين والطائفة والجهة.

هو ما يطلق عليه برهان غليون[4] "التعويم التاريخي للمجتمع" بحيث تنهار التوازنات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية العميقة للمجتمع. يدعو برهان إلى الانخراط بالعولمة من أجل الاستفادة من إمكانياتها التقنية، ومن أجل أن نكون ضمن، لا خارج، المجتمعات التاريخية. ولكنّه يضيف شرطا لهذا الانخراط، وهو تحسين شروط الانخراط في العولمة عن طريق "بلورة استراتيجية ذاتية وخاصة للدخول في العولمة من منطق الصراع من داخلها في سبيل تعديل موازين القوى المتحكمة بها... ل من منطق التسليم بأمر واقع. وبالمثل، إنّ التخويف من العولمة بوصفها استراتيجية إمبريالية جديدة للإيقاع بالدول العربية والضعيفة، يخفي بعدها الموضوعي والحتمي، ويدفع بالتالي إلى إهمال ضرورة العمل على استيعاب وتمثّل الجوانب التقنية الأساسية للاحتفاظ بنجاعة أي مجتمع حديث أو أي اقتصاد".

أما حمدي عبد الرحمن حسن فيرى بأن العولمة وما تبشر به من قيم التعددية السياسية وحقوق الإنسان يبرز بشكل فاضح تناقضها باستمرار دعمها لأنظمة الحكم العربية الأتوقراطية

---

[1] إسماعيل صبري عبد الله، **الكوكبة – الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية**، في: محمد الأطرش وآخرون، **العرب وتحديات النظام العالمي**، سلسلة كتب المستقبل العربي (16)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999

[2] التجديد العربي، http://arabrenewal.net/index.php?rd=AI&AI0=1162

[3] محمد إبراهيم منصور، العولمة والهوية الوطنية، مركز دراسة الحضارات المعاصرة، جامعة عين شمس، القاهرة 2002.

[4] برهان غليون، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، دار الفكر، دمشق 1999.

التسلطية، حيث أن مثل هذه النظم العربية الحليفة تضمن الحفاظ على المصالح الأمريكية والغربية أكثر مما يمكن أن تفعله نظم منتخبة ديمقراطيا.

العولمة هي ورقة التوت التي تخفي التطلعات الهيمنية للولايات المتحدة الأمريكية، هذا ما يراه إبراهيم أبراش[1] في نقده العولمة، ولكنه مع ذلك يرى في العولمة ايجابيات يمكن للعرب الأخذ بها والإفادة منها في حال تم التعامل معها بأسلوب عقلاني وموضوعي ومنفتح بعيدا عن الانغلاق والتقوقع على الذات. فلو كانت الأنظمة العربية ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان لما وجد مبرر حقيقي للتدخل الأمريكي ونشر ثقافة الديمقراطية ولكن بالطبعة الأمريكية، وتحت مسميات مختلفة.

يحذر بشدة كل من هانس بيتر مارتين Hans Peter Martin وهارالد شومان Harald Schumann مؤلفا كتاب **فخ العولمة**[2] من استتاب الأمر للعولمة كنظام لأنها ستزج العالم في استبدادية السوق العالمية الواحدة، والتي سيزداد معها تركز الثروة في العالم المتقدم الثري، وسيصبح هذا العالم جاهلا، وعلى نحو خطير، بمشكلات الدولة النامية، من جراء شيوع التنميط الاقتصادي، والمالي، والاجتماعي، والتجاري، والثقافي، وسيكون لهذا الوضع توابع سلبية على رأسها النمو المطرد للبطالة، واتساع دائرة الفقر وزيادة الديون الخارجية. وفي المحصلة النهائية ستكون "الديمقراطية المعولمة" منحازة للأثرياء من الأفراد والجماعات والدول.

ينضم المفكر الأمريكي نعوم تشومسكي[3] Noam Chomsky إلى قائمة رافضي العولمة حيث أنها تجسد عمق تطلعات الهيمنة الأمريكية في ضبط الشعوب والدول بما يتناسب وتوجهاتها. هناك من وجهة نظر تشومسكي تناقضات جوهرية بين الرأسمالية وواجهاتها الآيديولوجية (الليبرالية الجديدة) وبين الديمقراطية. شعار الليبرالية الجديدة المؤمركة: "اربح وانت ناس كل شيء عداك".

---

[1] إبراهيم أبراش، العولمة تجدد تساؤلات عصر النهضة في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 161، يوليو 2005، المجلد 40، ص ص 152-159.

[2] هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، Hans P. Martin & Harald Schumann، **فخ العولمة**، ترجمة: عدنان عباس علي، سلسلة كتب عالم المعرفة (295)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط 2، آب/ أغسطس 2003.

[3] نعوم تشومسكي، الديمقراطية والأسواق في النظام العالمي الجديد، ترجمة: إيمان شمص، مجلة شؤون الأوسط، العدد 71، نيسان/ أبريل 1998.

أقسام الدراسة

من المفترض أن يتم تناول موضوع الدراسة من خلال ستة فصول للإلمام بالموضوع قيد الدراسة من شتى جوانبه. يتم التركيز في الفصل الأول على محاولة فهم ماهية العولمة مفاهيميا ومقارباتيا، وعلاقتها بمفاهيم أخرى ذات علاقة بموضوع الدراسة، والحديث عن العولمة كظاهرة وعملية لها أدواتها وآلياتها في تنميط العالم سيأخذ النصيب الأكبر من الفصل الأول.

يتناول الفصل الثاني من الدراسة إشكالية العولمة من حيث هي أمركة، ويوضح الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية، والأساليب التي تستخدمها الولايات المتحدة لضمان سيطرتها على الوطن العربي.

يتعلق الفصل الثالث بمتغير الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي. ولفهم عملية الإصلاح الديمقراطي العربي في ظل العولمة، لا مفر من العودة إلى الفلسفة الديمقراطية الأمريكية، والرؤية الأمريكية للشكل الديمقراطي الممكن تحقيقه في الوطن العربي. وسيتطرق هذا الفصل إلى أنماط وشروط التحول الديمقراطي وفق الرؤية الغربية والعربية على السواء كمقدمة لفهم معيقات الديمقراطية وآفاقها في الوطن العربي.

يركز الفصل الرابع على حال الوطن العربي، ومدى استعداده الراهن للانتقال نحو نظام ديمقراطي، حيث يتناول المعيقات الداخلية والخارجية التي تحول دون إقامة نظام ديمقراطي.

يعالج الفصل الخامس مدى إمكانية دمقرطة الوطن العربي من خلال دراسة المبادرة الأمريكية للإصلاح "الشرق الأوسط الكبير"، وسيتم فحص الفرضية القائلة بأنه لا يمكن تحقيق الإصلاح في الوطن العربي من خلال مبادرات خارجية.

يجمل الفصل السادس من الدراسة الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت إليها الباحثة خلال بحثها في الموضوع.

الفصل الأول

تحقيق مفهوم العولمة والبحث في آلياتها ووسائلها

الفصل الأول

تحقيق مفهوم العولمة والبحث في آلياتها ووسائلها

1. في معنى العولمة

منذ تسعينيات القرن المنصرم والعالم يشهد فيضا من الكتابات التي تتعلق بظـــاهرة لـــم يألفها الناس من قبل، عُبِر عنها بعبارات جديدة على مسامع الناس مثل "القرية الكونية" و"النظام العالمي الجديد" و "حرية تبادل السلع والأموال"، وغيرها من العبارات التي أُطلقت تبشيرا بعصر جديد تتربع فيه على عرش التحدي الفكري والمعرفي العالمي ما أُصطلح على تسميتها عربيـــا بظاهرة العولمة أو الكونية أو الكوننة أو الكوكبية، وإن كان التعبير الأكثر شيوعا هو العولمـــة، كترجمة للمصطلح الإنجليزي Globalizm. وتعني لغويا أن تخلع على الشيء صفة العالمية من حيث شموله وآثاره وتطبيقاته[1]، وحاز المفهوم على اهتمام كل مفكر أو باحث وكلٍ من وحـــي اختصاصه. أصبحت العولمة إطارا مرجعيا لمعظم الدراسات الاجتماعية والسياســية والثقافيـــة والاقتصادية. تكتسب العولمة أيضا أهميتها من تداخلها مع مختلف المجالات التي تمـــس حيـــاة الإنسان، فقلما نجد مجالا لم تترك عليه العولمة آثارها، مع ذلك يبدو من الصعوبة بمكان العثور على إجابة قاطعة جازمة حول ما هي العولمة، فهي من المصطلحات التي يقف المرء عـــاجزا حيال طرح تعريف محدد لها على أن يكون جامعا مانعا.

1. 1. عوامل بروز العولمة وتطورها

اختلفت الدراسات في وضع تاريخ أو مرحلة معينة يمكن اعتمادها كبداية العولمة، فهناك من يعتبر العولمة ظاهرة معاصرة شهدت العقود القليلة الماضية تاريخ نشوئها. يؤيد هذا التوجه على سبيل المثال أستاذ التاريخ سيار الجميل حيث يقارن بين نهايات القرن التاسع عشـــر التـــي شهدت ولادة التوجهات القومية، وبين نهايات القرن العشـــرين التـــي شـــهدت تبلـــور ظـــاهرة

---

[1] مركز دراسات الشرق الأوسط، **ندوة انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على العالم العربي**، ندوات (33)، تحرير: إسحاق الفرحان، عمان 2001، ص29.

العولمة[1]. وهناك من يعود إلى أقدم من ذلك بكثير وتحديدا إلى القرن الخامس عشر الميلادي، وبتحديد أكبر منذ بزوغ ظاهرة الدولة القومية لتحل محل الإقطاعية، حيث تطلب التقدم التكنولوجي في ذلك الوقت توسيع نطاق السوق ليشمل الأمة بأسرها، بعد أن كان محصورا بنطاق المقاطعة. يطرح هذا الرأي عدد من الكتاب وأبرزهم عالم الاقتصاد جلال أمين[2]، وتتفق معه في ذلك أستاذ الاقتصاد والعلوم السياسية نيفين مسعد باعتبار"النظام الرأسمالي نظام غلوبالي [نسبة إلى كلمة Global باللغة الإنجليزية] بطبيعته، يدفعه لهاثه وراء الأسواق إلى التجاوز المستمر لحدوده، مع ما يستدعيه ذلك من تطوير آليات الاستعمار والتتبيع. لكن يظل الفارق بين أبعاد ظاهرة قبل قرون خمسة وأبعادها اليوم هو الفارق نفسه بين العولمة والدولية..."[3].

أما السيد يسين فيستعين بنموذج روبرتسون Robertson في تتبع نشوء العولمة وتطورها بدءا بمرحلة جنينية خاضتها العولمة ما بين بدايات القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر، حيث شهدت مرحلة نمو المجتمعات القومية نقلة فكرية وتقنية لهذه المجتمعات، تليها مرحلة النشوء، وتمتد ما بين منتصف القرن الثامن عشر حتى عام 1870 حيث تبلورت مفاهيم خاصة بالعلاقات الدولية، وبدأ الاهتمام بموضوع القومية والعالمية. والمرحلة الثالثة هي مرحلة انطلاق استمرت منذ 1870 وحتى عشرينيات القرن العشرين، في هذه المرحلة، بدأ الحديث يأخذ جانبا جديدا محوره مفاهيم جديدة تتعلق بالهويات القومية والفردية. ومن عشرينيات وحتى منتصف ستينيات القرن العشرين اتسمت هذه المرحلة بـــ "الصراع من أجل الهيمنة" وسادها حروب فكرية حول المصطلحات الخاصة بعملية العولمة. المرحلة الأخيرة أطلق عليها روبرتسون Robertson عدم اليقين، والتي انهار خلالها الاتحاد

---

[1] سيار الجميل، تعقيب على ورقة السيد يسين، أسامة أمين الخولي (محررا)، **العرب والعولمة**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، بيروت، نيسان / أبريل 2000، ص 38.

[2] جلال أمين، **العولمة والدولة**، أسامة أمين الخولي (محررا)، **العرب والعولمة**، نفس المصدر السابق، ص 155.

[3] نيفين مسعد، تعقيب على ورقة جلال أمين، أسامة أمين الخولي (محررا)، **العرب والعولمة**، نفس المصدر السابق. ص182.

السوفيتي ووضعت الحرب الباردة أوزارها، وتعمقت القيم ما بعد المادية، وتم إدماج العالم الثالث في المجتمع العالمي[1].

بصرف النظر عن تحديد تاريخ نشوء العولمة فإنه بات من المحقق أن العوامل الدولية والإقليمية المتغيرة في العقد الأخير من القرن الماضي قد صنعت واقعا جديدا، وخلقت حقائق جديدة على الأرض محدثة بذلك تغييرات بنيوية عميقة في صلب النظامين السياسي والاقتصادي العالميين، مما كان له ارتباط عميق ببروز مصطلح العولمة إلى السطح وما أثار حوله من جدل ما زال يصطخب حتى يومنا هذا. ولا يبدو أنه سيهدأ قريبا، بل على العكس من ذلك فربما تزداد الأمور تعقيدا في المرحلة المقبلة وفقا للتطور الذي تحدثه مفاعيل العولمة.

هناك عوامل عديدة تشكلت في العقد الأخير من القرن العشرين، وازدادت بروزا في بداية القرن الحالي عززت من بروز ظاهرة العولمة وشكلت أسسا لترسيخها، من أهمها:

1. 1. 1. ثورة الاتصالات والمعلومات

ساهمت الطفرة الهائلة في مجال الاتصالات وتبادل المعلومات في تيسير وتكثيف عملية التواصل بين الأفراد وإشاعة المعرفة وإمكان التفاعل والتنسيق باتجاهات مختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. يذكر فريدمان Friedman أن العالم قد أصبح مسطحا في السنوات الأخيرة نتيجة عشرة عوامل أهمها سقوط حائط برلين عام 1989 إيذانا بسقوط الاتحاد السوفيتي ونهاية حلف وارسو. ثم انطلاق خدمة البحث على الإنترنت (نتسكيب) Netscape عام 1995 بما تحتويه من تسهيلات جعلت من تصفح الإنترنت أمراً سهلاً ويسيراً. ففي هذا التاريخ بالذات "بدأت منصة العالم المسطح بالظهور. أولا، أدى انهيار الجدران، وفتح ويندوز (النوافذ)، وتحويل المحتوى إلى أرقام، وانتشار متصفح الانترنت بسلاسة إلى ربط الناس بعضهم ببعض كما لم يحدث من قبل. ثم أوصلت برامج تدفق العمل التطبيقات بعضها ببعض

---

[1] السيد يسين، في **مفهوم العولمة**، أسامة أمين الخولي، **العرب والعولمة**، نفس المصدر السابق، نقلا عن رولاند روبرتسون، Ronald Robertson تخطيط الوضع الكوني: العولمة باعتبارها المفهوم الرئيسي"، ص ص 30 – 32.

بسلاسة، لكي يتمكن الناس من معالجة كل المضامين الرقمية باستعمال الحواسيب والانترنت، كما لم يحدث من قبل"[1].

ثم تأتي عدة عوامل مترابطة تتعلق بسعي الشركات العملاقة لتحقيق مكاسب خيالية وتخفيض قيمة الإنفاق من خلال توظيف عمالة رخيصة من البلدان الأقل دخلا، حيث أدركت تلك الشركات أن المهندسين الهنود يمكنهم القيام بمعظم الوظائف المتعلقة بالتكنولوجيا بعشر تكلفة نظرائهم الأمريكيين. ذلك فضلا عن استيراد الشركات الضخمة في الولايات المتحدة لأدوات الإنتاج بأسعار زهيدة من الهند والصين بدلا من القيام بتصنيعها في الداخل. وإنشاء مصانع الإنتاج في دول جنوب شرق آسيا، الأمر الذي أدى إلى إنعاش اقتصاد تلك الدول وجعل من المنافسة أمراً متاحاً دون وجود القيود والعراقيل التي اعتادت على مواجهتها قبل أن يصبح العالم قرية متصلة متناهية الصغر[2].

لكن التساؤل الذي أغفله فريدمان يدور حول مدى استفادة العمالة التي وصفها بالرخيصة من جراء استخدامها؟ ترى الباحثة أنها استفادة تحمل في طياتها أكثر من كونها ضخ المزيد من الدماء في جسد الاقتصاد الوطني لأنها لا تتساوى بأية حال مع ما تبذله هذه العمالة من جهد مقارنة بما تحققه الشركة الأم من أرباح، ولكنني أعتقد أنه ومع مرور المزيد من الوقت تكتسب هذه العمالة القدرة على الاستقلال عن الشركة الأجنبية والعمل لحساب شركات محلية وليس من المستبعد أن تدير هذه الشركات ذات العمالة الرخيصة التي تحدث عنها فريدمان. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه أمامنا كعرب هو: أين العمالة العربية أو الكفاءات العربية والموجودة داخل الأوطان العربية والقادرة على المنافسة في هذا المضمار؟

أنشأت المعلوماتية والمعرفة تحولات كبرى سياسية واقتصادية واجتماعية جعلت من غير الممكن الاستمرار في أدوات الحكم والإدارة السابقتين، وأدت إلى تغيير قواعد اللعبة السياسية بصورة كبيرة، وأصبح من الضروري وضع محددات جديدة للعلاقة بين السلطة

---

[1] توماس فريدمان Thomas Friedman، **العالم مسطح**، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2006، ص ص 57 – 194.

[2] نفس المصدر السابق.

والشعب تكون قائمة على المشاركة الشعبية الفعالة، ولا سيما في الوطن العربي الذي لم تمسسه رياح التغيير الديمقراطي بعد. فالديمقراطية في جوهرها قائمة على المعرفة والمعلومة، فحين لا تكون السلطة هي المصدر الوحيد المحتكر للمعلومة، فإن نوع العلاقة بينها وبين الشعب سيأخذ بعدا جديدا، حيث تفقد النخب قدرا من أهميتها ونفوذها لصالح المجتمع، وهو ما يجب أن تدركه النخب الحاكمة في الوطن العربي ان كانت راغبة حقا في إحداث التغيير[1].

1. 1. 2. انفراط عقد المنظومة الاشتراكية ووضع قواعد نظام عالمي جديد

نتيجة لانهيار الإتحاد السوفيتي، انفرط عقد المنظومة الاشتراكية مما وضع نهاية للحرب الباردة، وبداية لإنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم ممثلة للرأسمالية العالمية. فالعالم لم يعد يتنازعه قطبان، وإنما سادت هيمنة القطب الواحد، بمعنى أن التوازن الذي كان يشهده النظام العالمي قد انهار مع انهيار أحد قطبيه. ولم يشكل سقوط الإتحاد السوفيتي سقوطا لدولة عظمى فقط، وإنما كان انهيارا للفكر والآيدولوجيا التي بني عليها لصالح الفلسفة والايدولوجيا المقابلة، وهي الليبرالية التي سادت الكتلة الاشتراكية السابقة ذاتها.

لم تتوان الليبرالية عن سد الفراغ الكبير بكل المقاييس السياسية والاقتصادية والذي نتج عن انهيار الاشتراكية عبر هجوم آيديولوجي وعملي لفرض سطوة "نظام عالمي جديد" يقوم على الفكر النيوليبرالي (neo_liberlaism)، ويعيد ترتيب العالم وفق رؤى الليبرالية الجديدة. النظام العالمي الجديد هو نتيجة لتفاعلات النظام العالمي القديم، وكلا النظامين القديم وامتداده في رؤية عبد الوهاب المسيري قائمان على الإمبريالية ويتعاملان مع العالم بصفته مادة، ومع الإنسان الذي هو محور هذا العالم بصفته مادة أيضا، وتتحكم بحياته الدوافع الحسية والمادية ويسعى في هذا العالم لتحقيق غايتين هما المصالح الاقتصادية والحصول على اللذة الحسية. الأدوات هي التي اختلفت، فبعد أن كانت أدوات النظام القديم هي "القمع والقسر" لاستمرار تفوق الغرب على باقي الأمم، فإن النظام الجديد يعتمد "الإغراء والإغواء" لإخضاع دول العالم تحت مسميات

---

[1] إبراهيم غرايبة، **الإصلاح موجة قادمة**، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AC3E468C-3AC1-44FE-95B4-2190355F6030.htm .

جديدة تبتعد عن مفاهيم الاستغلال وتعتمد بدلا منها خطابا ديمقراطيا يدعي السعي لنشر مباديء الحرية والعدالة لتنعم بها جميع الشعوب[1].

بدأت ملامح النظام العامي تتضح في خطاب الذي ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب، حيث أعلن ولادة نظام عالمي جديد قائلا: "إننا نتطلع إلى نظام عالمي يصبح أكثر تحررا إزاء التهديد بالإرهاب"[2]. وقد رسم بوش الأب ملامح النظام العالمي الجديد الذي يعتمد الولايات المتحدة الأمريكية كقائدة للعالم، ويقدم القيم الليبرالية المحلية الأمريكية كقيم عالمية" إن لدينا رؤية تقوم على المشاركة الجديدة للدول، وهي مشاركة تتجاوز الحرب الباردة، وتستند إلى التشاور والتعاون الدولي والجماعي، وبخاصة من خلال المنظمات الدولية الإقليمية، مشاركة يوحدها المبدأ وسيادة القانون، ويدعمها الاقتسام المتساوي للتكاليف والالتزامات، وتهدف إلى زيادة الديمقراطية والازدهار والسلام، وتخفيض الأسلحة"[3].

تولدت لدى الدوائر الفكرية الغربية بعد نهاية الحرب الباردة قناعة بأن العالم قد استقر وفق منظومة اقتصادية وسياسية واحدة عبر الاندماج ضمن قيم كونية جديدة قائمة على أنقاض الأيديولوجيات الشمولية المرتبطة بالاشتراكية. تعبر هذه القيم عن روح العولمة باعتبارها خيارا أوحد لولوج الألفية الجديدة، وأبرز هذه القيم هي الحرية الاقتصادية، والتعددية الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان[4].

شكل هذا التحول عهدا جديدا من العلاقات الدولية قائما على مركزية الهيمنة على مقدرات الأمم وحصر خيارات الشعوب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من قبل الولايات

---

[1] عبد الوهاب المسيري وفتحي التريكي، **الحداثة وما بعد الحداثة**، سلسلة حوارات لقرن جديد، دار الفكر، دمشق، تموز/ يوليو، 2003، ص ص 166- 170.

[2] .http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=19865

[3] نفس المصدر السابق.

[4] السيد ولد أباه، **عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001: الإشكاليات الفكرية والاستراتيجية**، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2004، ص 15.

المتحدة وحلفائها[1]. بحيث أصبح من الممكن فرض سياسات معينة على مستوى العالم تقريبا، على عكس ما كان سائدا في عصر الثنائية القطبية، حين لم يكن يتجاوز فرض سياسة معينة على أكثر تقدير نطاق أحد المعسكرين.

1. 1. 3. حرب الخليج الثانية في العام 1990

شكلت حرب الخليج الثانية في العام 1990 الحدث الأبرز في عقد التسعينات، وبشكل خاص لترافقها مع انهيار الاتحاد السوفيتي. دشن هذين الحدثين مجتمعين مرحلة جديدة في العلاقات الدولية قائمة على الهيمنة الكاملة للعالم الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية[2]، وقد بدا من الواضح بأن الغرب الرأسمالي يسعى لصبغ العالم بالصبغة الرأسمالية، وفرض نموذج الليبرالية الجديدة على العالم. إلى جانب واقع جديد صنعته الحرب من تعميق للانقسامات والخلافات العربية، وتراجع الدور الروسي إلى أدنى مستوياته مقابل تأكيد النفوذ السياسي والتواجد العسكري للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

1. 1. 4. أحداث 11 أيلول / سبتمبر في العام 2001

لا شك أن الأحداث التي وقعت في 11 أيلول / سبتمبر 2001 قد افتتحت مرحلة جديدة في تاريخ العالم، فتداعيات الهجمات لم تقتصر على أمريكا بل تمتد، بشكل أو بآخر، إلى جميع القارات والشعوب والدول. كل ذلك لأن النظام المصاب هو نظام الولايات المتحدة الأمريكية، وهو نظام عالمي أو معولم[3].

وقد صنف السيد ولد أباه في كتابه **عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001** بين ثلاث اتجاهات استنادا إلى جهود تحليلية غربية[4]:

---

[1] مركز دراسات الشرق الأوسط، **ندوة انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على العالم العربي**، مصدر سبق ذكره، ص 16.

[2] محمد عبد الشفيع عيسى، "التنمية وأوهام خمسة"، في: **السياسة الدولية**، العدد 133، تموزايوليو 1998، ص 90.

[3] عصام نعمان، "**أمريكا والمسلمون: مشكلة علاقة**"،أحمد بيضون وآخرون، **العرب والعالم بعد 11 أيلول / سبتمبر**، سلسلة كتب المستقبل العربي (23)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين ثاني / نوفمبر، 2002، ص 312.

[4] السيد ولد أباه، **عالم ما بعد 11سبتمبر2001: الإشكاليات الفكرية والاستراتيجية**، مصدر سبق ذكره، ص ص12–14.

يعتبر الاتجاه الأول أن أحداث 11 أيلول / سبتمبر تكرس الواقع الذي نتج عن نهاية الحرب الباردة، أو بعبارة أخرى خلقت ظروفا مناسبة كانت تحتاجها السياسة الأمريكية لتثبيت نفسها كقوة أحادية مهيمنة في العالم، وجاءت الأحداث لتوفر لإدارة بوش الابن فرصة تجسيد المشروع الإمبراطوري الأمريكي القائم على ثلاثة ركائز هي "التفوق العسكري، والأصولية الدينية، وأصولية السوق".

تبرز مقولة "الصراع الحضاري" بشكل واضح في الاتجاه الثاني، فطالما أن الإرهاب هو العدو المتهم في أحداث 11 أيلول / سبتمبر، وهو عدو لا شكل له ولا موقع ولا كيان، إذن فالحضارات هي الكيان الصانع للإرهاب، فتم اختزال الصراع في إشكالية الصدام بين الإسلام والحضارة الغربية من قبل العديد من المفكرين الغربيين، مع تجاهل أمور أخرى عديدة في مقدمتها الصراع العربي الإسرائيلي، والسياسات الأمريكية المنحازة لإسرائيل، والعابثة بمصير الأقطار العربية.

الاتجاه الثالث، كما يقول ولد أباه، يبشر ببدء نهاية الهيمنة الأمريكية، وأفول قوتها، وهو اتجاه يريح الكثير من المحللين العرب، ويتبناه بعض المفكرين الأمريكيين مثل العالم اللغوي المشهور ناعوم تشومسكي Noam Chomsky[1]. لا شك أن هذا الاتجاه ورغم ما يحققه من شعور بالتفاؤل في الأوساط الرافضة للهيمنة الأمريكية، إلا أن الباحثة تراه يفتقر لمحددات التفكير الرصين القائم على الاستنتاج المنطقي لمشهد النظام العالمي الحالي. رغم الأخطاء التي قد تكون أمريكا ارتكبتها في أفغانستان أو العراق أو حتى في أمريكا نفسها نتيجة لأحداث 11 أيلول / سبتمبر مما أساء لصورتها كقائدة الديمقراطية في عالم اليوم، وضاعف من أعدائها حول العالم، إلا أنها لم تضمن لنفسها موطيء قدم في المنطقة العربية والإسلامية فحسب وإنما ثبتت وجودها كقوة سياسية وعسكرية متحكمة في تلك المناطق دون منافسة من قوى أخرى ربما تطمح لوضع بصماتها هناك.

---

[1] نفس المصدر السابق.

يتضح تأثر العرب بالاتجاه الثالث في رؤية الكاتب عصام نعمان من خلال رصده لعدة ظواهر كأبرز ظواهر أحداث 11 أيلول / سبتمبر[1]:

- التفوق الأمريكي في التقنية العسكرية أصبح موضع شك وتساؤل من كل دول العالم، إذ غدا هناك مجال للتشكيك في قدرة الولايات المتحدة على الردع.

- أصبح هناك يقين عام لدى الشعب الأمريكي والعالم أنه بإمكان منظمات وأفراد النيل من جبروت الولايات المتحدة، وإضعاف دورها السياسي في العالم.

- التحق بالعولمات السابقة المعروفة عولمات جديدة، فأصبح يدور في المنتديات الفكرية ما عرف بـ "عولمة الإرهاب" أو ما تبعه من "عولمة الأمن المقاوم للإرهاب"، بصرف النظر عن عدم تقديم تعريف أو توصيف للإرهاب معتمد حتى الآن، أو تمييز بين ما هو إرهاب أو مقاومة مشروعة.

- استولى المطلب الأمني على كل مطلب سواه، فبات من المقبول "قمع الحريات العامة، واختراق الخصوصية بالتصنت والتجسس، والتجاوز على حقوق الإنسان، ووضع الحسابات المصرفية تحت المراقبة الدائمة، والتسامح في استخدام العنف ضد الفئات الاجتماعية المهمشة بدعوى احتضانها جماعات إرهابية، والتمييز العنصري ضد أمم وشعوب، والعمل على ضبطها بالقوة المسلحة، وفتح أسواقها بالضغط والإكراه والإغراق والقروض ذات الفوائد الباهظة، وتطويقها بأحلاف وقواعد عسكرية، وإرهابها بأسلحة الدمار الشامل، واعتبار مقاومة الشعوب للاحتلال إرهابا، ودعم المحتل ضد المقاتلين من أجل الحرية والاستقلال".

يمكن القول مجازا – كما ترى الباحثة – أن أحداث 11 أيلول / سبتمبر هي محطة جديدة من محطات العولمة لما أفرزته من ظواهر جديدة نسبيا لا يبدو أن آثارها في طريقها إلى

---

[1] عصام نعمان، "**أمريكا والمسلمون: مشكلة علاقة**"،أحمد بيضون وآخرون، **العرب والعالم بعد 11 أيلول / سبتمبر**، مصدر سبق ذكره، ص ص 312 – 314.

الزوال قريبا. مما يمكن ملاحظته بوضوح اختلاف أدوات العولمة بعد أحداث أيلول / سبتمبر عما قبلها، فبعد أن اعتمدت الولايات المتحدة الأداة الاقتصادية كإطار أكبر في خدمة توجهات العولمة خلال حقبة التسعينات، فإن التوجه الأمريكي بعد الأحداث أصبح يركز اهتمامه على الأداة العسكرية كوسيلة لا تقل أهمية عن الاقتصاد أو الاتصال، وهو ما أوضحته الحرب على أفغانستان والعراق وما قد ينتظر سورية أو إيران أو أية دولة في المنطقة من مصير مشابه.

1. 2. مؤسسات العولمة الرئيسية

يحرص العالم الرأسمالي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية على الحفاظ على منجزاته ومكتسباته، واحتكاره لعوامل القوة المتمثلة في[1]:

- احتكار مراكز إنتاج التقنية الحديثة التي تحتاج إلى نفقات هائلة لا تستطيع الدول النامية توفير ولو جزء يسير منها. قد يصل حجم هذه النفقات أحيانا إلى ميزانية إحدى هذه الدول النامية.

- احتكار القرار في المراكز المالية العولمية المسيطرة على رؤوس الأموال العالمية، حيث يدخل الجزء الأكبر من الإدخارات الوطنية في سوق مالية عالمية مندمجة تخضع لتلك المراكز.

- احتكار، وتوجيه استخدام الموارد الطبيعية الأولية في العالم.

- احتكار مراكز الاتصال والإعلام، وهي عوامل قوة أصبحت ذات قدرة، وفاعلية كبيرة في تكييف الثقافات والسياسات بما يتماشى مع مصالح الرأسمالية العالمية.

- احتكار مراكز إنتاج، واستخدام أسلحة الدمار الشامل النووية وغير النووية.

---

[1] يمكن بهذا الشأن مراجعة: جلال أمين، **العولمة والتنمية العربية: من حملة نابليون إلى جولة الأوروغواي 1798-1998**،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيلول / سبتمبر 1999. ويمكن أيضا مراجعة: منير الحمش، **المتغيرات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة وأثرها على مسيرة التنمية**، في: مؤتمر التنمية والتخطيط في ظل المتغيرات العالمية والإقليمية: الأوراق والمداخلات، العدد 39، دمشق، تشرين الأول / أكتوبر 2004.

ولكي تتمكن الرأسمالية العالمية من استمرار احتكارها لأسباب القوة، فلا بد من إيجاد مؤسسات دولية تصيغ قواعد العولمة، وتفرض وتروج لأمور من شأنها أن تعمل على تدعيم تفوقها النوعي، وتنظيم علاقاتها الاقتصادية وتلبية طموحاتها التوسعية. وأهم هذه المؤسسات هي صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي WB ومنظمة التجارة العالمية WTO، وهي مؤسسات اقتصادية بالدرجة الأولى ولكن تأثيرها يمتد ليطال التوجهات السياسية لحكومات الدول النامية، والتوجهات الثقافية للمجتمع ككل.

نشأت في المقابل حركة المجتمع المدني العالمي، التي تقاوم إجراءات مؤسسات العولمة، وتعمل في حركة دائبة على عرقلة صدور قرارات عن هذه المؤسسات وتصفها بالجائرة. ويحتدم الصراع بين حركة العولمة وحركة مناهضتها بشكل ربما يحدد ما سيكون عليه شكل العالم مستقبلا. وفيما يلي عرض سريع لترتيبات مؤسسات العولمة الرئيسية الثلاث وآثارها:

1. 2. 1. صندوق النقد الدولي IMF، والبنك الدولي للتنمية والإعمار WB

نشأ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بعد الحرب العالمية الثانية كنتيجة لمؤتمر الأمم المتحدة لشئون النقد والمال الذي عقد في بريتون وودز Bretton Woods في تموز/ يوليو 1944[1].

خلال عقد الثمانينيات، حملت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة ريغان، وبريطانيا بقيادة تاتشر لواء السوق الحرة وتم طرحها كآيدولوجيا. وهنا تعقدت مهام صندوق النقد والبنك الدوليين، ليصبحا اليد الضاغطة على الدول الفقيرة لنشر هذه الآيدولوجيا. وغالبا ما تكون هذه الدول في أمس الحاجة إلى قروض وضمانات المؤسستين[2]. تخطت مهام البنك الدولي في ذلك الوقت مجرد الإقراض لتنفيذ مشروعات (مثل شق الطرق وإقامة السدود) إلى تقديم "قروض

---

[1] جوزيف ستجليتز Joseph Stiglitz، **ضحايا العولمة**، ترجمة: لبنى الريدي، دار ميريت، القاهرة، 2006، ص 27.

[2] نفس المصدر السابق، ص 29.

التكيف الهيكلي" التي لا يمكن أن تحصل عليها الدول إلا في حال موافقة صندوق النقد الدولي. تأتي هذه الموافقة بمرافقة لائحة من الشروط يفرضها الصندوق على البلد المعني[1].

1. 2. 2. منظمة التجارة العالمية WTO

حلت منظمة التجارة العالمية منذ 15 نيسان / أبريل 1994 محل ما عرف بـــ " الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة GATT" لتتولى ضمان التدفق الحر للسلع والخدمات، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وتسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء. وتختلف منظمة التجارة العالمية عن صندوق النقد والبنك الدوليين في أنها لا تضع القواعد بنفسها، وإنما من خلال منتدى تتم فيه المفاوضات التجارية وتضمن تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه[2].

يزعم مناصرو منظمة التجارة العالمية بأنها أداة للعولمة تهدف لزيادة فرص النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة، وأنها تحول دون تهميش الدول المتخلفة بواسطة تعزيز التجارة الحرة العالمية التي تستطيع من خلالها الدول المتخلفة أو النامية عرض وتسويق منتجاتها شأنها في ذلك شأن الدول المتقدمة. ويمكن القول أن مؤيدو منظمة التجارة العالمية وهم في غالبيتهم ممن يمثلون الحكومات والساسة، ورجال الأعمال في كافة دول العالم تقريبا يبررون تأييدهم بأن وجود نظام تجاري عالمي متين البنيان يقام على أسس غير تمييزية ويستند إلى أصول وقواعد هو السبيل الأمثل لتحقيق ثلاث غايات: أولا، ضمان الرخاء الاقتصادي لمواطنيهم، وثانيا، السماح لسلع الدول المختلفة ولا سيما النامية وخدماتها باقتحام الأسواق العالمية، بعد أن كان ذلك ضربا من المستحيل. وثالثا، يوفر هذا النظام العالمي الآليات اللازمة لفض النزاعات التجارية ويؤمن الحماية ضد المنافسة غير العادلة[3].

أما منتقدو منظمة التجارة العالمية فيصفونها بأنها منتدى الأثرياء، وأن منافعها تعود على الدول الثرية أكثر من الدول الفقيرة، كما تساهم المنظمة بشكل كبير في تعميق الفجوة

---

[1] نفس المصدر السابق، ص 30.

[2] جوزيف ستجليتز Joseph Stiglitz، **ضحايا العولمة**، مصدر سبق ذكره، ص 32.

[3] محمد ولد عبد الدائم، **انتقادات ضد منظمة التجارة العالمية**،
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6AA15938-59B4-4BAA-9830-5E3B5712C81B.htm

وازديادها بين مجتمع الأثرياء ومجتمع الفقراء سواء في البلد الواحد أو بين الدول مما من شأنه أن يأتي بنتائج اجتماعية وسياسية تخلق نوع من الفوضى. البلدان النامية الفقيرة سيكون مصيرها التهميش في المنظمة، مشيرين إلى أن هذه الدول تفتقر إلى القدرة على تحمل تكلفة تمثيلها في جنيف، حيث المقر الرسمي لمنظمة التجارة العالمية، وهو الأمر الذي يجعل من الصعب إسماع أصواتها. فضلا عن ذلك، وبالنظر إلى فقر مواردها، فإنها تجد صعوبة في المشاركة في نظام منظمة التجارة العالمية، لأن المطلوب منها فقط أن تكون تابعة للدول الثرية تستند عليها لتعظيم ثرواتها على حساب المصالح التجارية للدول النامية[1].

تفتقر معظم البلدان النامية للخبرة القانونية وللقوة التنفيذية اللازمة لإحداث تأثير لها في المنظمة. لذلك فإن عملية صنع القرار في المنظمة وصياغة جدول الأعمال تكون مضمونة للدول الخمسة عشر الصناعية العظمى، مما يؤمن لها بقاء هيمنتها على اقتصاد العالم[2]. تغير هذا الأمر بعض الشيء بعد فشل مفاوضات سياتل عام 1999 بسبب المظاهرات المناهضة للعولمة التي عمت شوارع مدينة سياتل الأمريكية مما زاد من حيز المشاركة الممنوح للدول النامية.

كما يؤخذ على منظمة التجارة العالمية من قبل منتقديها أنها تساهم إلى جانب مؤسسات العولمة الأخرى في إضعاف سيادة الدول، وفي نشر ثقافة العولمة مقابل طمس الثقافات المتنوعة لشعوب العالم، من خلال المنتج الثقافي المقروء أو المرئي أو المسموع، فالتواصل الثقافي الذي تنشده المنظمة أحادي الجانب، يسعى فقط لعولمة الثقافة الأمريكية وفرضها على المجتمعات كبديل عن ثقافاتها المحلية[3].

انضمت العديد من الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية، في حين تقدمت بقية هذه الدول بطلبات للالتحاق بها. ويتبنى زعماء هذه الدول وجهة النظر القائلة بأن المصالح

---

[1] سامح فوزي، "الدول النامية ونظام فض المنازعات في منظمة التجارة العالمية"، **السياسة الدولية**، العدد 154، المجلد 28، تشرين أول / أكتوبر 2003، ص 304.

[2] نفس المصدر السابق.

[3] نفس المصدر السابق.

الاقتصادية لبلدانهم سوف تتحقق بأفضل صورة عن طريق الانضمام إلى هذه المنظمة الدولية التي سوف تساعد على تنظيم وتطوير تجارة عالمية حرة. لهذا السلوك مضامين بعيدة الأثر على شعوب المنطقة، إذ أنها ستواجه عالما جديدا يدفعها لفتح أسواقها أمام رؤوس الأموال الأجنبية والمنافسة والتخلي عن الممارسات التجارية القديمة وسياسات حماية المنتجات الوطنية، وهذا بدوره قد يؤدي إلى حدوث تغيرات سياسية واجتماعية لا يمكن التكهن بمداها[1].

غدت المنظومة الاقتصادية العربية الآن عرضة للتغيير، وأصبحت معرضة للانفتاح على رؤوس الأموال القادمة من الخارج، الأمر الذي يؤثر على الهيمنة التي تمتعت بها على مدى عقود، مما يشيع التفاؤل في نفوس بعضهم. حيث يرى بعضهم في فتح الأسواق فرصة للنمو والاستفادة وتحقيق المنافع، ولا يرونها تحدياً لا بد من مجابهته بالإجراءات الحمائية. إلا أن هناك آخرين يخالفونهم الرأي ويتخوفون إلى حد الهلع من أن فتح الأسواق المحلية سوف يؤدي إلى أن تكتسح موجة عاتية من المستثمرين الدوليين والشركات المتعددة الجنسيات شركاتهم وأعمالهم، وتجعلهم مجرد أصفار لا قيمة لها في بلدانهم. كما يرى بعضهم في منظمة التجارة العالمية الذراع القوي للإمبريالية الاقتصادية الغربية التي تسعى للهيمنة على التجارة العالمية تماماً كما سعت القوى الاستعمارية القديمة للسيطرة الاقتصادية وذلك عن طريق بناء الإمبراطوريات واستخدام القوة العسكرية للوصول إلى الأسواق والاستيلاء عليها[2].

تشكل منظمة التجارة العالمية الضلع الثالث من ثالوث العولمة بعد صندوق النقد والبنك الدوليين، وهي مؤسسات تعكس هيمنة النظام الرأسمالي بنظمه الاقتصادية والسياسية. ومن جملة الشروط التي تضعها الدول الصناعية الكبرى للحصول على عضوية المنظمة نذكر[3]:

- إقامة نظام ديمقرطي.

- حماية حقوق الإنسان.

---

[1] عبد المجيد راشد، **ابتلاع الدول سياسة الإصلاح الاقتصادي وفخ العولمة المتوحشة،** http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=81674

[2] نفس المصدر السابق.

[3] نفس المصدر السابق.

- حماية الملكية الفكرية.

- عدم تشغيل الأطفال دون سن العمل.

- إجراء إصلاحات جوهرية في أنظمتها القانونية بشكل يتطابق مع المواثيق والمعاهدات الدولية المتعددة في المجالات السابقة.

وعلى الرغم من الشروط التي تبدو براقة والتي تمليها منظمة التجارة العالمية على الدول الراغبة في الانضمام للمنظمة، إلا أن عددا من المحللين يرى في المنظمة وسيلة جديدة لإملاء سياسات معينة على دول الجنوب، ووسيلة إضافية للتحكم بها، وشكلا جديدا من أشكال الاستعمار، وينفون عن المنظمة أو سواها من مؤسسات العولمة قدرتها على تحقيق تنمية حقيقية في الدول النامية[1].

1. 2. 3. الشركات متعددة الجنسيات

يسير الاقتصاد العالمي بخطى حثيثة نحو العولمة بمساعدة الشركات متعددة الجنسيات Transnational Corporation ويمكن إرجاع ذلك لعدة أسباب[2]:

- الانتشار الواسع والسريع للشركات متعددة الجنسيات، حيث وصل عددها إلى حوالي 35 ألف شركة يمتد نشاطها في كافة القطاعات ويغطي القارات الخمس. وتسيطر الشركات متعدية الجنسيات على ثلث حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وثلثي التجارة الدولية في مجال السلع والخدمات.

---

(1) www.aljazeera.net / NR/exeres/Doco1586-6274-404581EA-76919473F2A4.htm

(2) يمكن مراجعة: علي عبد العزيز ومحمد شريف بشير، **الاحتكار مزايا للشركات وأضرار للمستهلك**، http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa-49/morajaat.asp. وعبد الحميد ملكاني، **دور الشركات المتعددة الجنسيات في ظل العولمة**، http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=29704. وجيمس بيتراس، **الإمبريالية بين الماضي والحاضر**، http://www.al-mounadhil-a.info/article.php3?id_article=100

- أدى الدور الأساسي الذي لعبته الشركات متعددة الجنسيات في تدويل الاستثمار والإنتاج والخدمات والتجارة إلى سيادة أنماط عالمية في الإنتاج ــ من حيث علاقات الإنتاج وشكـــــــل ملكية وسائل الإنتاج ــ والتسويق والاستهلاك والاستثمار والإعلان والدعاية.

- يواكب العولمة أحيانا كثيرة تزايد دخول مالكي وسائل الإنتاج وارتفاع قيمة أسهم الشركات متعددة الجنسية، وكذلك تزايد عدد المصروفين من الخدمة في هذه الشركات. يؤكد هذا أن لا مكان للمشاعر والمواقف الإنسانية في النظام الرأسمالي العالمي. وإذا كان هناك خيار بين الإنسانية وحيوية الاقتصاد فليس للرأسمالية سوى الخيار الثاني، الذي أدى إلى فصل 43 مليون عامل من العمل في المؤسسات الأمريكية خلال عشرين عاما.

- أصبحت الشركات متعددة الجنسية تتحكم بالاقتصاد العالمي، من حيث الإنتاج وتبادله وتوزيعه وتسعيره وإمكانية الحصول عليه أو منع وصوله، كذلك تتحكم باستقرار مراكز صناعته في هذا المجال الجغرافي أو ذلك، وتتحكم بانتقال رأس المال وبخلق الأزمات أو حلها. إنها تتحكم بعصب السياسة (الاقتصاد).

تساهم الشركات متعددة الجنسيات أو القوميات مع مؤسسات العولمة في ترسيخ القيم الليبرالية في العالم، وذلك بتحكمها في صنع قرارات الإنتاج[1]، وتتسم هذه الشركات بالضخامة وتنوع النشاطات التجارية للشركة الواحدة، وانتشارها الجغرافي في مختلف دول العالم[2]. وهي تعتمد على العوامل التالية لإنجاح عملها وتحقيق الحد الأقصى من الأرباح:

- العمل بالمبدأ الأساسي لليبرالية الاقتصادية والذي جاء به الاقتصادي الأمريكي ملتون فريدمان Milton Friedman وتدور فحواه حول "ما يفرزه السوق صالح، أما تدخل الدولة فهو طالح"[3].

---

[1] ثائر كامل الخزرجي وياسر علي المشهداني، **العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي**، دار مجدلاوي، عمـــان 2004، ص 59.

[2] http://www.icatu.org/documents/studies/studies9.php

[3] هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، Hans P. Martin & Harald Schumann، **فخ العولمة**، مصدر سبق ذكـــره، ص46.

– الحرية المطلقة لحركة انتقال رؤوس الأموال، والأشخاص والمعلومات دون أية قيود أو عراقيل من الحكومات[1].

– إزالة القيود والضوابط المفروضة على القطاع المصرفي، وتعويم أسعار الصرف وإغراق الأسواق بالسلع الاستهلاكية[2].

من خلال ما سبق، يمكن القول أن نشاط هذه الشركات يلعب دورا بارزا ورئيسيا في عملية عولمة الاقتصاد وتدويل الاستثمار والإنتاج والخدمات والتجارة، مما يستلزم "سيادة أنماط عالمية في الإنتاج"[3] ولتحقيق هذا الهدف فلا بد أن تعمل تلك الشركات على نشر ثقافة استهلاكية واحدة عبر العالم من خلال سطوتها على مؤسسات الإعلام والاتصال، مما يعني اصطدامها بالحكومات التي قد ترغب في الحفاظ على هويتها الثقافية واستقلالية قرارها السياسي والمؤسساتي. وهو ما لا تسمح به دائما الشركات المتعددة الجنسيات.

هذا يفسر قدرة بعض حكومات الدول النامية على الاحتفاظ بالسلطة على الرغم من نقمة الشعوب عليها، ومن عدم وصولها للسلطة بالطرق الديمقراطية. وصل الأمر إلى الحد الذي تتدخل فيه هذه الشركات في اختيار قيادات سياسية واقتصادية وهو ما نلمسه في الدول العربية. على سبيل المثال، تتسامح الولايات المتحدة والدول الغربية مع الحكام في منطقة الخليج العربي الذين يبتعدون عن متطلبات القيم الليبرالية من ديمقراطية وحقوق إنسان. ومن المحتمل أن يقوم من يمثلون تلك الشركات بتدبير انقلابات عسكرية كما حدث في بعض الدول الأفريقية ودول أمريكا اللاتينية[4]. فمن أجل تعزيز مصالح الشركات الأمريكية لم تتورع الولايات المتحدة عن تسخيرها لفرض ضغوط على دول لم تنسجم سياساتها – ولو في وقت من الأوقات – مع السياسات الخارجية الأمريكية، ونجد ذلك واضحا في حالات مثل كوبا وليبيا

---

[1] http://www.icatu.org/documents/studies/studies9.php، مصدر سبق ذكره.

[2] نفس المصدر السابق.

[3] ثائر كامل الخزرجي وياسر علي المشهداني،، **العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي**، مصدر سبق ذكره، ص 62.

[4] نفس المصدر السابق، ص ص 62 – 63.

وإيران والعراق، بمساندة صندوق النقد والبنك الدوليين من خلال حجب مساعدات مالية أو تنموية عن تلك الدول لضمان التزامها أو تكيفها مع السياسات الأمريكية[1].

1. 3. مقاربات لمفهوم العولمة

على الرغم من شيوع مصطلح العولمة، إلا أن تعريفها ما زال يعد من المسائل الخلافية وتخضع كثيرا للانحيازت الآيديولوجية والفكرية للمعرف. بيد وأن التعريف خاضع للمصالح إذ يعرفها مناصروها بعبارات ودية، بينما يضفي عليها خصومها صفات نابية ومشككة. فمن تتوافق العولمة مع ما يحمله من رؤىً فكرية يدافع عنها ويرى فيها سبيلا لخير وسعادة البشرية. في الوقت الذي ينظر فيه مناهضوها على أنها شر مطلق أصاب الأمم والدول والشعوب. بينما قلة من الباحثين يأخذون العولمة كعملة تحمل وجهي الخير والشر.

اختلف تناول العولمة ما بين التوصيف والتعريف، لذلك ارتأت الباحثة استخدام تعبير مقاربات لفهم العولمة لتجنب الخوض في تعريفات خلافية لها، وللتأكيد على أنها عملية Process لا يمكن بحال من الأحوال تعريفها تعريفا مطلقا، "تعني (العملية، Process) في المجال الاجتماعي الدولي أو المحلي، جملة مترابطة من التغيرات المتلاحقة، في سياق معين، تقوم على التفاعل المتعدد الأشكال بين طرفين أو عدة أطراف"[2] لذلك فاستخدام كلمة مقاربات قد يكون أكثر دقة، وأفضل مقاربة لمفهوم العولمة لا تكون بالاجتهاد بطرح تعريف للعولمة بقدر ما هي وصف لتجليات ودلالات وأبعاد العولمة، لرصد آثارها التطبيقية في مختلف الميادين التي أصابت الدول ومؤسساتها ولا تستثني من ذلك الأفراد.

إن أي مقاربة لمفهوم العولمة لا بد أن تأخذ شكل الإطار المرجعي لحقل الاختصاص الذي أنتجها، فالاقتصادي يقدم مقاربة للعولمة تختلف عن تلك التي يقدمها السياسي، أو السيسولوجي، أو المهتم بالثقافة. كما ولا بد أن تأخذ العولمة شكل القالب الفكري لمن يتحدث

---

[1] هاري شات Harry Shutt، **الديمقراطية الجديدة: بدائل لنظام عالمي ينهار**، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، 2003، ص 199.

[2] محمد عبد الشفيع عيسى، "**الدولة والعولمة في الوطن العربي في ضوء مفهوم الدولة الوطنية**"، في: أحمد ثابت وآخرون، **العولمة وتداعياتها على الوطن العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي (24)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون ثاني / يناير 2003، ص 115.

عنها، فالليبرالي يأخذها من زاوية تختلف عن زاوية الاشتراكي أو الإسلامي.... يـذكرنا ذلـك الاختلاف بقصة العميان والفيل التي أشار إليها أبو حيان التوحيدي بقوله "إن الحق لـم يصـبه الناس في كل وجوهه، ولا أخطأوه من كل وجوهه، بل أصاب منه كل إنسان جهة... ومثل ذلك عميان انطلقوا إلى فيل فأخذ كل واحد منهم جارحة منه، فجسها بيده ومثلها في نفسه، ثم انكفأوا، فأخبر الذي مس الرجل: إن خلقة الفيل طويلة، مدورة، شبيهة بأصل الشجرة والنخلـة، وأخبـر الذي مس الظهر: إن خلقته شبيهة بالهضبة والرابية المرتفعة، وأخبر الذي مس مشفره: إنه شيء لين لا عظم فيه، وأخبر الذي مس أذنيه: إنه منبسط دقيق يطويه وينشره، فكل واحد منهم قد أدى بعض ما أدرك وكلُ يكذب صاحبه، ويدعي عليه الخطأ والغلط والجحد في ما وصفه من خلـق الفيل، فانظر إلى الصدق كيف جمعهم، وانظر إلى الخطأ كيف دخل عليهم حتى فرقهم"[1].

من الصعب الحديث عن وجهة نظر فكرية عربية أو عالمية موحدة أو حتى سائدة ثقافيا حول العولمة. بحكم أن العولمة ظاهرة متشعبة، كما أن تداعياتها وتجلياتها لا زالـت تتكشـف وتتبلور في سياق التغيرات الدراماتيكية الحادة التي يعيشها العالم منذ 1990.

1. 3. 1. مفهوم العولمة في الفكر العالمي

يدور في الفكر الغربي جدال وسجال لا ينتهي بين أنصار العولمة وخصومها، وقد بات هذا السجال أكثر إثارة بسبب ما اكتسبه مناهضو العولمة من قدرة على طرح خطاب اقتصـادي وثقافي محكم يحلل مساويء العولمة، ويطرح البديل، وقدرة فائقة على إثارة الانتبـاه الشـعبي والإعلامي أثناء انعقاد مؤتمرات وتجمعات مؤسسات العولمة، حتى أن مؤسسات العولمة لم تعد تجد مكانا آمنا يمكنها أن تعقد فيه اجتماعاتها دون توقع حرب شوارع يشنها من أطلـق علـيهم "شعب سياتل"[2] والغريب في الأمر أن تلك المؤسسات أصبحت تلجأ إلى مدن عربية مثل الدوحة أو دبي حيث لا يعترض اجتماعاتهم أحد. يقف المفكر الأمريكي وصاحب الأطروحة الشـهيرة

---

[1] علي بن محمد أبو حيان التوحيدي، **المقابسات**، تحقيق: محمد توفيق حسين، ط 2، بيـروت: دار الآداب، 1989، ص 120-121.

[2] ظهرت الحركة المناهضة للعولمة في مؤتمر التجارة العالمية الذي انعقد في سياتل في سنة 1999، ثم انتشرت في كل أنحاء العالم في السنوات التالية، وتتجمع عادة لمهاجمة اجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومجموعـة البلـدان الصناعية الثمانية. ويمثل حركة مناهضة العولمة أساسا منظمات المجتمع المدني والنقابات والجمعيات البيئية التي نحمـل شعار "العولمة المضادة" أي عولمة الشعوب في الدفاع عن مصالحها وحقوقها ضد النخبة الرأسمالية المسيطرة.

"**نهاية التاريخ The End of History**" فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama مع أوائل المدافعين عن العولمة. ففوكوياما لا يرى في العولمة سوى وجه مشرق للتحديث والشفافية والانفتاح، وتحقيق مستوى أفضل من التعليم والإدارة[1]، حيث تأتي العولمة من وجهة نظر فوكوياما كنتيجة للنهاية الحتمية للتاريخ بانتصار الليبرالية واعتمادها كنظام نهائي للحكم البشري[2]. وينضم إليه المعلق السياسي الأمريكي المعروف توماس فريدمان Friedman Thomas حيث يرى في العولمة فرصة للأفراد لإثبات قدرتهم على التأثير متجاوزين حتى الحكومات والمؤسسات، فالأفراد المؤهلين معرفيا وتقنيا لديهم القدرة على القيام بأدوار رئيسية في تغيير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية على المستوى الوطني و الإقليمي وربما الدولي. وهو ما يرتبط مباشرة بمبدأ الرأسمالية الأساسي القائم على الحرية الفردية كهدف أسمى[3].

يصور ايفان لوراد Evan Luard العولمة كضرورة حتمية تفرضها علينا التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يحتكم إليها عالم اليوم الذي تقلص بفعل السرعة وتطوير الاتصالات مما أتاح للناس الفرصة للإطلاع على ما يجري خارج حدود بلادهم وأصبحوا بالتالي متأثرين وقادرين على التأثير في الأحداث التي تجري في العالم. كما يتحدث لوراد عن المشاعر المشتركة والمصير المشترك الذي غدا يربط الناس جميعا وهو ما ترك أثرا عميقا في صياغة الاتجاهات السياسية الجديدة نحو نظام سياسي عالمي يرسم النشاط السياسي بعيدا عن تأثير الدول القومية[4].

ففي الوقت الذي كانت المهمة الرئيسية والمركزية للدولة هي حماية مواطنيها وتوفير الأمن لهم كما صورها ميكافيلي فقد غدت اليوم عاجزة بمفردها مهما بلغت قوتها عن تحقيق

---

(1) http://www.annabaa.org/nbanews/01/75.htm

(2) نايف علي عبيد، **القرية الكونية: واقع أم خيال؟**، في: أسامة الخولي وآخرون، **العرب إلى أين؟**، سلسلة كتب المستقبل العربي(21)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: آذار / مارس 2002، ص 136.

(3) http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=56449

(4) نايف علي عبيد، **القرية الكونية: واقع أم خيال؟**، في: أسامة الخولي وآخرون، **العرب إلى أين؟**، مصدر سبق ذكره، ص ص 123- 132، نقلا عن: Luard, Globalization of Politics: The Changed of Political Action in the Modern World.

الأمن لمواطنيها، إذ تطورت التقنيات العسكرية لتصبح أسلحة دمار شامل. فالتعقيد والتشابك هما سمات عالم اليوم، والدولة القومية لدى لوراد لم تعد قادرة اليوم على الاضطلاع وحدها بمشكلات أصبحت تتخذ صفة العالمية مثل مشكلة الفقر أو الإرهاب أو الجريمة المنظمة أو اللاجئين...[1].

النظام السياسي الحالي هو نظام عالمي والشكل القديم للصراع القائم بين وحدات قومية قد تراجع لصالح أشكال جديدة من الصراعات غالبا ما يتورط فيها مجموعات وأفراد أكثر مما تتورط فيها دول، فلم تعد الدول اليوم هي أهم وأخطر الفاعلين في العالم، بل كيانات متنوعة تتضمن "أفرادا ومجموعات، ومنظمات سياسية، وحركات ثورية، ومصارف وشركات متعددة الجنسيات، واتحادات عمال عالمية واسعة، وعلماء وقادة حملات سياسية، ومنظمات دولية من كل نوع". تبعا لكل تلك المعطيات يجد لوارد الحل في إقامة حكومة دستورية شاملة عالمية، وإلى توزيع شامل للمنافع في العالم ككل. ويدعو كذلك إلى قيام حركات سياسية جديدة، وإلى مجتمع عالمي يكون أكثر عدالة ويعمه الاستقرار والرفاهية، وتذوب فيه النزعات العرقية والإثنية والمصلحة القومية، ليشعر الجميع وكأنهم "مواطنو العالم" [2].

يتكلم لوراد عن مجتمع مثالي تخلقه العولمة بحماس شديد، متجاهلا مصير الكيانات الصغيرة في المجتمع العالمي، على أن الكيانات الكبيرة حريصة على بقاء الكيانات الصغيرة صغيرة في مواردها وقدراتها. مما يعني في النهاية مرحلة جديدة من الإمبريالية القائمة على الاستحواذ والتفرد. الصورة الوردية التي يرسمها لوراد لمجتمع العولمة أظن أنها ستشعر السكان في معظم أنحاء المعمورة بأنهم مقهورو العالم وليسوا مواطني العالم كما وصفهم لوراد. فالمكاسب الاقتصادية التي تحققها العولمة هي حكر لمن يملك الموارد، أما من لا يملك فهو ليس أكثر من مسمار يساعد على ترسيخ مبدأ البقاء للأقوى.

في كتابهما "**تحدي العولمة ووعدها الخفي A Future Perfect: The Challenge and Promise of Globalization**" يقول كل من جون مايكلنايت Micklethwait, John

---

[1] نفس المصدر السابق.

[2] نفس المصدر السابق.

وأدريان وودريدجAdrian Wooldridg أن جوهر العولمة تجاري اقتصادي ومحركوها هم المستثمرون وأرباب العمل والتجارة والشركات الكبرى وليس السياسيين أو بيروقراطيي الحكومات، وأن العولمة عملت على إزاحة الغبار ليس إلا عن الواقع الهش لبعض الحكومات والأنظمة، وكشفت عن كم الفساد والفشل الذي تعانيه الإدارات السياسية والاقتصادية لدول العالم الثالث والدول العربية على قمتها. ومن شأن العولمة – من وجهة نظر مايكلنايت وودريدج– أن تساهم في نشر الديمقراطية، وأن تفتح آفاقا جديدة للناس للإطلاع على أنماط مختلفة من العيش وطرق الاستثمار، بعيدا عما أسموه "استبداد المكان"(the tyranny of place) مما سيتيح لهم إعادة تشكيل هوياتهم بالشكل الذي يرغبون بعيدا عن الأطر التقليدية التي توارثوها عن الأجداد[1].

لعل من أغرب وأطرف التحليلات المدافعة عن العولمة، ما توصلت إليه الباحثة الأمريكية اليزابيث ساتوريس، حيث قامت بتحليل العولمة من وجهة نظر بيولوجية تطورية فأكدت بأنها عملية تطورية حتمية لنمو الإنسان الفكري والاقتصادي، وتحوله من مجتمع متنافس إلى مجتمع متعاون[2].

في المقابل هناك الكثير من المفكرين الغربيين الذين يعارضون العولمة، ويرفضون ما آلت إليه سياساتها، وربما يفوق عددهم بكثير عدد من يتمسكون بالعولمة ويدافعون عنها. فالقاريء لكتاب "**فخ العولمة**" للألمانيين هانس بيتر مارتين Hans Peter Martin وهارالد شومان Harald Schumann يجد فيه طرحا علميا متكاملا لقضية العولمة، بعيدا عن التشنج أو السطحية والدعائية. فمن خلال رؤية ثاقبة، عميقة، تأخذ البعد الإنساني بكل الاعتبار، ولكنها رؤية تمعن أيضا في السوداوية في رسمها لمستقبل العالم بعد العولمة. حيث يتنبأ المؤلفان بما سيئول إليه واقع الحال إذا ما طبقت سياسات العولمة التي تعني لدى مؤلفي الكتاب أحد أمرين فإما أن تأكل أو أن تؤكل (to have lunch or be lunch)، فهناك 80% من سكان العالم لن

---

[1] **المستقبل المتقن: تحدي العولمة ووعدها الخفي**، عرض: خالد الحروب، المعرفة، www.aljazeera.net

[2] .http://www.islamtoday.net/articles/show_articles_content.cfm?id=177&catid=189&artid=4835

تكون لهم حاجة في القرن الواحد والعشرين على اعتبار أن 20% من السكان سيكفون لإدارة نشاط الاقتصاد الدولي[1].

بذلك تختفي الطبقة الوسطى في مجتمع العولمة ليتحول أربع أخماس العالم إلى متلقي مساعدات ومعونات من الخمس الأثرياء[2]، الذين يقودون ما أطلق عليه روبرت إسحاق Robert A. Isaak "ثورة الأثرياء"، والأثرياء الذين يتم الحديث عنهم هنا هم أفراد مفرطون في ثراء لم يعهده العالم من قبل، ومع حلول القرن الحادي والعشرين أصبحت الفجوة بين الفقراء والأثرياء أكثر حدة، وبالتالي أفرغت الديمقراطية من مضمونها، وتحولت الفردية إلى ثروة مادية مما دعا روبرت إسحاق للتنبؤ بحلول كارثة عالمية ما لم يغير الأثرياء سلوكهم ويبادروا إلى إيجاد فرص للفقراء[3].

من جهة أخرى، وحتى بالنسبة لتوماس فريدمان Thomas Friedman، الذي يعد أحد أبرز المدافعين عن العولمة، يرى أن لدى العولمة أيضا عناصرها المقلقة. فمن خلال كتابه "**العالم مسطح، The World Is Flat**"، كتب يقول: "يعني العالم المسطح أننا نربط سوية كافة مراكز المعرفة على كوكبنا في شبكة عالمية وحيدة، هذا إذا لم تعرقل مسارها السياسة والإرهاب، والتي يمكنها خلق عصر جديد من الازدهار والابتكار". ويتحدث فريدمان في أحد فصول كتابه المكون من 511 صفحة عن نوعين من العوالم: أحدهما تسطح بفضل العولمة وأصبح يملك ويتمتع بكل شيء، والآخر لم يتسطح بعد ولا يبدو أنه يقترب من ذلك.

يرسم فريدمان Friedman صورة قاتمة وإن كانت حقيقية إلى حد ما لأوضاع العالم غير المسطح، حيث يقع مليارات البشر تحت وطأة المرض والفقر والأمية، ويفتقرون لأبسط الأدوات أو المهارات أو البنية التحتية بسبب غرق حكوماتهم في الفساد وسوء الإدارة في ذات الوقت الذي ينظرون فيه من خلال شاشات أجهزة التلفزة المنزلية إلى عالم آخر، عالم يتمتع أصحابه بامتلاك

---

[1] هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، Hans P. Martin & Harald Schumann، **فخ العولمة**، مصدر سبق ذكره، ص 39.

[2] نفس المصدر السابق، ص ص 39-40.

[3] روبرت إسحاق، **مخاطر العولمة**، ترجمة: سعيد الحسنية، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005، ص 16-17.

السيارات الفارهة والدراجات النارية والمنازل الفخمة المريحة، ويحصلون على فرص التعليم والرعاية الصحية.... كل تلك المشاهد تخلق إنسانا محبطا وساخطا شاعرا بالمذلة. وهو عكس ما يتنبأ به مايكلنايت وودريدج، فاستبداد المكان ربما كان يؤدي إلى القناعة بما هو قائم ولا يثير الرغبة أو الطموح لدى الشعوب المقهورة، ولا يدعهم يتساءلون عن السبب في أنهم يعانون فيما يتنعم الآخرون، وهو ما دعا فريدمان إلى القول: "لكن التأمل في العالم المسطح ملأ قلبي بالرهبة أيضاً... نجمت رهبتي الشخصية هذه عن الواقع الظاهر بأن مؤلفي برامج الكمبيوتر ومهووسيها لا يمتلكون بمفردهم قدرة العمل المشترك في العالم المسطح، بل تمتلكه كذلك منظمة القاعدة والشبكات الإرهابية الأخرى. لا تجري تسوية الملعب فقط بطرق تجتذب فيها، وتوفر التمكين الفائق إلى مجموعة جديدة بالكامل من المبتكرين. فتسوية أرض ملعب التنافس تتم بطريقة تجتذب إلى اللعب مجموعة جديدة كاملة من الرجال والنساء الساخطين، والمحبطين، والمهانين"[1]. يتبرع فريدمان بتقديم الحل لإنقاذ العالمين معا: المسطح وغير المسطح، فالعلاج لا يكمن في إيقاف قطار العولمة ليترجل منه من لم تحل عليه بركاتها من أبناء العالم غير المسطح، وإنما إيقاف قطار العولمة مؤقتا ليركب فيه أبناء هذا العالم بمساعدة أحدهم[2].

في إطار التحليلات العلمية المحايدة يقدم فريدريك جيمسون Friedrick Jameson خمسة أبعاد رئيسية للعولمة وهي[3]:

1- البعد التكنولوجي: وهو البعد الذي يعتبر حتميا ولا رجوع عنه، ويتمثل في تطور وسائل الاتصالات وثورة المعلومات والابتكارات المتعلقة بها.

2- البعد السياسي: والذي يتمثل في مسألة دور الدولة، والحاجة أو عدم الحاجة إلى وجودها وهذا ما يصفه الكاتب بأنه حالة توتر نابعة من سطوة السياسة الأمريكية بشكل خـــاص، والتي ستحدد من خلال إستراتيجيتها الخارجية أدوار الدول في العالم.

---

[1] توماس فريدمان Thomas Friedman، **العالم مسطح**، مصدر سبق ذكره، ص ص 408 – 452.

[2] نفس المصدر السابق.

[3] فريدريك جيمسون، "العولمة والاسترتيجية السياسية"، ترجمة: شوقي جلال، في: **الثقافة العالميـــة**، المجلـــس الـــوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت، العدد 104، كانون ثاني/ يناير – شباط/ فبراير 2001.

3- البعد الثقافي: والذي يتمثل أيضا في التوحيد النمطي للثقافة العالمية، وإخراج الصور المحلية واستبدالها بسطوة الثقافة الغربية والأمريكية تحديدا، وضعف الصناعة الثقافية المحلية أمام المنتج الثقافي الوافد.

4- البعد الاقتصادي: والذي يتمثل في سطوة الصناعات الاستهلاكية السلعية الغربية، والسيطرة المتواصلة للشركات متعددة الجنسيات على مقدرات الاقتصاد العالمي، وإضعاف البنى الاقتصادية المحلية وخاصة في الدول النامية، والاعتماد على الاستيراد.

5- البعد الاجتماعي: والذي ركز من خلاله جيمسون على تزايد النزعة الاستهلاكية في الحراك الاجتماعي- الاقتصادي على حساب السمات الاجتماعية والثقافية التراثية والمتميزة للمجتمعات النامية بالأخص.

في سياق مشابه يشير جوران توربون Jurant Turbuant إلى أن هناك خمسة خطابات رئيسية ترتبط بالعولمة وهي الاقتصاديات المبنية على التنافس والصراع، والنقد الاجتماعي المتزايد لآثار العولمة والذي لا يقتصر على العالم الثالث واليسار الغربي بل يشمل صفوف تيارات اليمين الغربية أيضا، وعجز الدولة المتزايد عن تقديم الخدمات الرئيسية لمواطنيها، وتآكل الثقافات المحلية والوطنية وأخيرا الخطاب الكوني البيئي الذي يضع آليات العولمة سببا رئيسيا في الدمار المتزايد للأنظمة البيئية الطبيعية وما يترتب عليها من إضعاف الأمن الاقتصادي والصحي والغذائي ومتطلبات التنمية المستدامة كما ظهرت من قبل مؤتمر ريو 1992، ومن خلال تقرير "**حدود النمو**" عام 1972، الذي يؤكد محدودية الطبيعة في تقديم الخدمات والموارد الكافية لاستمرارية النمو الاقتصادي الاستهلاكي[1].

1. 3. 2. مفهوم العولمة عربيا

هناك تخوف عام من العولمة يسيطر على معظم التيارات السياسية والثقافية العربية، باعتبارها تمثل "غزوا ثقافيا". ويعتبرها بعضهم نوعا من "الأمركة" (نسبة إلى الولايات المتحدة

[1] جوران توربون Jurant Turbuant، "العولمات: الأبعاد والموجات التاريخية والمؤثرات الإقليمية وتوجيه الحكم المعياري"، ترجمة: بدر الرفاعي، في: **الثقافة العالمية**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 106، أيار/مايو – حزيران/يونيو 2001.

الأمريكية) وقد فرضت على الوطن العربي[1]. لكن على الجانب الآخر، هناك عدد من المثقفين العرب يجد في العولمة السياسية والثقافية والتقنية فرصا عديدة لتحديث بنية العقل العربي ولو قسرا، وهي مهمة فشلت العديد من التيارات السياسية والثقافية العربية في تحقيقها طوال القرن العشرين[2].

اتفق معظم المشاركين في مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية حول "العرب والعولمة" عام 1997 أن العولمة هي ظاهرة ذات ركيزة اقتصادية في طبيعتها، وأن أدواتها الفعالة هي الشركات متعددة الجنسيات، وهي كظاهرة تاريخية ليست آيدولوجيا جديدة أو مذهبا سياسيا مبتكرا أو معتقدا فكريا حديثا. وان كان هذا لا يعني بالطبع تجاهل تجلياتها الأخرى في المجالات السياسية والعسكرية والثقافية والإعلامية[3].

يفرق محمد عابد الجابري بين مفهومين يرى أنهما بعيدان كل البعد عن بعضهما، بل أنهما متناقضان، وهما العولمة والعالمية. فالعالمية Universalism تطمح للارتقاء من الحيز المحلي الضيق إلى رحابة العالم دون أن تفقد الخصوصية، وإنما هي انطلاق نحو إثراء الذات بما لدى الآخرين من قيم مع الحفاظ على الطابع الآيديولوجي المميز لكل أمة. العالمية تعتمد الأنا والآخر في علاقة أخذ وعطاء.

أما العولمة Globalism فقائمة أساسا على مبدأ الإحلال، بمعنى إحلال ثقافة محل ثقافة أخرى، ونظام اقتصادي محل نظام اقتصادي آخر كان قائما، ونظام سياسي محل نظام سياسي

---

[1] للاستزادة يمكن الرجوع إلى: محمد عابد الجابري، **قضايا في الفكر المعاصر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997. وعزمي بشارة، **إسرائيل والعولمة – بعض جوانب جدلية العولمة إسرائيليا**، في: أسامة أمين الخولي (محررا)، العرب والعولمة، مصدر سبق ذكره. ومحمد الرميحي، "العولمة وفخاخها"، في: **مجلة العربي**، العدد 484، آذار/مارس، 1999. وعبد الحي زلوم، **نذر العولمة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2000.

[2] للاستزادة يمكن الرجوع إلى: عبد الخالق عبد الله، "العولمة ومحاولة دمج العالم"، في: **مجلة العربي**، العدد 465، آب/أغسطس، 1997. وجورج طرابيشي، "تأثير العولمة على الثقافة العربية"، في: **البحرين الثقافية**، العدد26، تشرين أول/أكتوبر 2000. وكاظم حبيب، **العولمة ومخاوف العالمين العربي والإسلامي**، http://www.qantara.de/webcom/show_article.php/_c-345/_nr-3/_p-1/i.html. وموضي الحمود، تعقيب على ورقة جلال أمين، أسامة أمين الخولي (محررا)، العرب والعولمة، مصدر سبق ذكره. وسعيد حارب، **الثقافة والعولمة**، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2000.

[3] يمكن الرجوع إلى: أسامة أمين الخولي (محررا)، **العرب والعولمة**، مصدر سبق ذكره.

آخر، وما يتبع ذلك من إحلال منظومة قيم جديدة محل المنظومات القيمية التي كانت سائدة لدى الأمم المختلفة. بمعنى آخر، العولمة تطمح لإلغاء الصراع الآيديولوجي الذي يخلق ذلك التنوع القيمي، وإحلال "الاختراق" مكانه. والاختراق يسيطر على عملية الإدراك بتوجيهه الوجهة التي يتم من خلالها سلب الهوية المميزة لكل أمة[1].

أما السيد يسين فلا يجازف في تقديم تعريف محدد للعولمة، بل يشير إلى أن "العولمة ليست مجرد مفهوم، فهي عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والاتصال". ويوضح السيد يسين بأننا إذا أردنا أن نقترب من صياغة تعريف شامل للعولمة، فلا بد أن نضع في الاعتبار ثلاث عمليات تكشف عن جوهرها. "العملية الأولى تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح مشاعة لدى جميع الناس، والعملية الثانية تتعلق بتذويب الحدود بين الدول، والعملية الثالثة هي زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات، وكل هذه العمليات قد تؤدي إلى نتائج سلبية بالنسبة إلى بعض المجتمعات وإلى نتائج إيجابية بالنسبة إلى بعضها الآخر". وفي المحصلة فإن "جوهر عملية العولمة يتمثل في سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول على النطاق الكوني"[2].

نفهم هنا أن العولمة هي ارتباط بين الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية، كفلسفة واحدة لا تتجزأ وهي الليبرالية الفردية، حيث تمشي جنبا إلى جنب القيم الاقتصادية المستندة إلى السوق الحر، مع القيم السياسية المستندة إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان. ينتج عن تفاعلات العولمة الاقتصادية تحولات تمس دور الدولة التقليدي تاركة لمؤسسات العولمة مهمة رسم دورها الجديد في عصر العولمة، ولا نعني هنا الدور الاقتصادي فقط وإنما ينسحب ليشمل دورها الاجتماعي والسياسي[3].

---

[1] محمد عابد الجابري، **العولمة والهوية الثقافية- تقييم نقدي لممارسات العولمة في المجال الثقافي**، من: أسامة أمين الخولي (محررا)، **العرب والعولمة**، مصدر سبق ذكره، ص 301.

[2] السيد يسين، "**في مفهوم العولمة**"، في: أسامة أمين الخولي (محررا)، العرب والعولمة نفس المصدر السابق، ص ص 25 – 27.

[3] جلال أمين، **العولمة والدولة**، في: أسامة أمين الخولي (محررا)، **العرب والعولمة**، نفس المصدر السابق، ص 163.

من المحاولات العربية الجادة لمقاربة المفهوم ما طرحه صادق جلال العظم من منطلق أن العولمة تعني رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى السطح. فهو يرى أن العولمة تعني تعميم دائرة الإنتاج المباشر بدل أن كانت تعني تعميم دائرة التبادل، وإذا وصل الأمر إلى الاستثمار، كان استثمارا غير مباشر، وهذا ما سيجعل مقولة المركز والأطراف[1] تتعرض للتغيير، إذا استطاعت الأطراف المشاركة في عملية الإنتاج التي تحرص الشركات متعددة الجنسيات لجعل العالم كله ميدانا لها، أو حيث تجد الشروط المناسبة لتحقيق أهدافها في الربح الأكبر، حيث لن يعود لمقولة المركز والأطراف مبرر من حيث المشاركة في العملية الإنتاجية[2].

في نفس السياق الاقتصادي الآيديولوجي المتعلق بثنائية المركز والأطراف، يحلل الباحث الاقتصادي د. رمزي زكي العولمة بأنها "المرحلة الراهنة من تطور النظام الرأسمالي

---

[1] المركز والأطراف Center and Periphery: نظرية اقتصادية – سياسية تعمل على أسباب تفسير أسباب وتبعية الدول النامية وهي الأطراف للدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة (المركز)، من خلال دراسة علاقات التبادل اللامتكافئة، وعملية تراكم رأس المال الناتج عن نهب واستغلال المركز للأطراف. وقد كان لأعمال أ. غوندر فرانك A.Ghondr Frank في عام 1968، وسمير أمين عام 1970 تأثير كبير في نشر وتعميم هذه النظرية التي تستوحي خطوطها الرئيسة من نظرية "بوخارين" و "لينين" عن الإمبريالية التي ظهرت في بدايات القرن العشرين. فكلاهما ينطلق في تحليله من نظام اقتصادي عالمي شامل، وكلاهما يربط بين الإمبريالية من جهة والتخلف والتبعية من جهة أخرى، ويريان أنه لا بد من إعادة قراءة تاريخ تطور الرأسمالية، والتغلغل الرأسمالي الأوروبي في مناطق آسيا وأفريقيا وأمريكا لفهم ما يجري على صعيد العلاقات الدولية حاليا. من خلال التمييز بين مراحل ثلاث في سياق التراكم الرأسمالي العالمي: المرحلة المركنتيلية (1500–1770)، والمرحلة الصناعية (1770–1870)، والمرحلة الإمبريالية (1870–1930). ففي كل مرحلة من هذه المراحل كانت الأطراف تعطي وظيفة معينة انطلاقا من حاجات التراكم الرأسمالي في المركز. مما يوصلنا إلى نتيجة هامة مؤداها: أن تطور وتنمية المركز لا يمكن لها أن تتم إلا على حساب تخلف الأطراف. وأن أنظمة الأطراف هي أنظمة رأسمالية لكونها داخلة في في دائرة النظام الاقتصادي العالمي، وفي هذه الحالة فإن التنمية في هذه البلدان هي تنمية التخلف ليس أكثر.

المصادر(سمير أمين، **الاقتصاد السياسي للتنمية**، ترجمة: فهمية شرف الدين، دار الفارابي، بيروت، 2002. وسمير أمين، **في إطار الرؤية التاريخية في التوسع الرأسمالي للإمبريالية الأمريكية– أوروبا والشرق الأوسط**، http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=32080. وعبد الله النديم، **موعد مع مفكر**، (http://nadimyat.manalaa.net/node/413).

[2] مهيوب غالب أحمد، **العرب والعولمة– مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل**، في: أحمد ثابت وآخرون، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي– سلسلة كتب المستقبل العربي (24)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 62.(نقلا عن صادق جلال العظم، **ما هي العولمة؟**، ورقة بحث مقدمة للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس 1996.

العالمي الذي تسعى فيه دول المركز إلى إزالة كل العقبات والقيود التي تحول دون اقتحام السلع ورؤوس الأموال خارج حدودها الوطنية باعتبارها ضرورة أساسية لاستمرار تراكم رأس المال". وبالنسبة لرمزي زكي فإن العولمة تتجسد في عدة مؤشرات هامة مثل تكامل وتداخل أسواق المال والنقد الدولية، ونمو الصادرات العالمية بمعدلات تفوق معدلات نمو الناتج العالمي الإجمالي وتعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات Trans-national Corporations والنمو الكبير في حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة Foreign Direct Investment، وتدويل الإنتاج أي توزيع إنتاج أجزاء السلعة الواحدة على عدد من دول ومناطق العالم حسب ما تحدده تكاليف الإنتاج ومعدلات الربح. كما ارتبطت العولمة بالتقنيات الحديثة في مجال المعلومات ووسائل النقل والاتصالات السريعة منخفضة التكاليف[1].

في اتجاه مخالف عقائديا، يتعامل حسن حنفي المفكر الإسلامي – اليساري كما يصف نفسه، مع العولمة من عدة أبعاد فيقول بأنها في مظهرها الأساسي "تكتل اقتصادي للقوى العظمى للاستثمار بثروات العالم ومواده الأولية وأسواقه على حساب الشعوب الفقيرة"، كما يعتبر العولمة في بعدها السياسي أحد أشكال الهيمنة السياسية بعد انهيار المعسكر الشيوعي، وإنها نقيض للدولة الوطنية[2].

يقدم عالم الاجتماع السياسي برهان غليون مقاربة ثقافية ثلاثية الأبعاد للعولمة إذ يشير إلى أنها تتكون من اندماج ثلاث منظومات في الحياة الاجتماعية والدولية الراهنة، وهي المنظومة المالية التي جعلت الناس يعيشون في إطار سوق واحدة لرأس المال وبورصة عالمية واحدة على الرغم من تعدد مراكز نشاطهم. والمنظومة الثانية هي المنظومة الإعلامية والاتصالية حيث يمكن الآن لجميع الناس القادرين ماديا الارتباط بكل مصادر الاتصال والإعلام العالمية. والمنظومة الثالثة هي المنظومة المعلوماتية التي تجسدها شبكة الانترنت. ويعلق برهان غليون على ذلك بأن المجتمعات البشرية التي كانت تعيش كل واحدة منها في تاريخيتها الخاصة

---

[1] رمزي زكي، "الطريق إلى سياتل": آثار العولمة وأوهام الجري وراء السراب"، **مجلة النهج**، العدد 21، شتاء 2000، ص ص 6–33.

[2] حسن حنفي، **العولمة بين الحقيقة والوهم**، في: حوارات لقرن جديد، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1999، ص 113.

وحسب تراثها الخاص ووتيرة تطورها ونموها المستقلة، قد أصبحت تعيش في تاريخية واحدة[1].

أما إسماعيل صبري عبد الله فلا يجد في العولمة سوى "التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو انتماء إلى وطن محدد، أو لدولة معينة دون حاجة إلى إجراءات حكومية"[2].

يعرف المفكر الماركسي محمود أمين العالم العولمة بأنها تعبير عن ظاهرة تاريخية موضوعية مثلت في البداية ثقافة بالمعنى الأنثروبولوجي تخلقت وتشكلت من رحم الأنساق الإقطاعية في أوروبا القرن السادس عشر واتسمت بنمط إنتاجي هو نمط الإنتاج الرأسمالي الذي أخذ يمتد ويتوسع ويسود حتى أصبحت الحضارة الغربية لا تمثل حضارة الغرب فقط بل امتدت لتصبح حضارة العصر الراهن وإن اختلف مستواها من مجتمع لآخر. إنها اليوم حضارة رأسمالية عالمية تعد امتدادا تاريخيا متطورا متجاوزا لمختلف الثقافات والحضارات الإنسانية السابقة، والتي لا تزال معالمها وآثارها باقية حية داخل نمطها الإنتاجي الرأسمالي الجديد[3].

أما المفكر الماركسي الآخر سمير أمين – صاحب أطروحة التراكم الرأسمالي في النظام العالمي– فهو يختلف مع غليون وحنفي والعظم، ويرى ألا جديد في العولمة، فهي بالنسبة إليه تشكل موجة ثالثة من التوسع الاستعماري لا تختلف في أهدافها عن أهداف الموجات السابقة. وذلك أن أهداف رأس المال المهيمن للشركات العملاقة المتعددة الجنسيات تبقى في غزو موارد الكوكب، والاستفادة من مزيد من استغلال العمال في الأطراف. ويرى باختصار أن الرأسمالية قد أنتجت منذ نشأتها عالمية، أو عولمة، مرت بمراحل عدة قبل أن تصل إلى مرحلتها الراهنة[4].

---

[1] برهان غليون، **ثقافة العولمة**، في: حوارات لقرن جديد، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1999، ص 98.

[2] إسماعيل صبري عبد الله، **الكوكبة – الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية**، في: محمد الأطرش وآخرون، **العرب وتحديات النظام العالمي**، سلسلة كتب المستقبل العربي (16)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 42.

[3] http://www.ibn-rushd.org/arabic/Al%20Qahira.13.01.02.doc

[4] http://www.suhuf.net.sa/2000jaz/mar/20/ar7.htm

وأخيرا فلا بد من التعريج على المدارس الفكرية المختلفة لتوضيح رؤاها للعولمة، وقد قسمها محمد السيد سليم إلى ثلاث رؤى[1]:

- الرؤية الاندماجية: وتمثلها المدرسة الليبرالية الجديدة. يرى أصحاب هذه الرؤية بأن العولمة قادمة لا محالة ولا يمكن لأي كان إيقافها أو الفكاك منها، والحل الوحيد أمام دول الجنوب هو الاندماج واللحاق بركب العولمة بأسرع ما يمكن للاستفادة من خيرات العولمة، والبديل عن الاندماج مع قوى العولمة هو الفناء.

- رؤية نقد العولمة: يتبنى هذه الرؤية مدارس فكرية متعددة مثل الواقعية الجديدة ونظرية التبعية والمدرسة الماركسية الجديدة والتيارات الشعبية المناهضة للعولمة. يركز أصحاب هذه الرؤية على الجوانب السلبية للعولمة وإن كان بدرجات متفاوتة. فالعولمة مرادفة للهيمنة أو هي نوع جديد من الاستعمار، والاعتماد على النفس والتعاون بين دول الجنوب هو السبيل للفكاك من براثن العولمة وليس الاندماج فيها.

- الرؤية التفاعلية: تنطوي هذه الرؤية على أن العولمة أمر واقع ينبغي التعامل معها والاستفادة منها، وتجاهلها ينطوي على مخاطر جسيمة. فالعولمة ظاهرة مركبة تحمل من الإيجابيات مثلما تحمل من السلبيات، وإقامة حوار حقيقي وإيجابي مع قوى العولمة من الدول الصناعية المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية هو المنفذ لتعظيم المنافع وتقليل المخاطر التي تأتي بها العولمة.

ترى الباحثة أن العولمة مسألة شديدة التعقيد والتشابك، بالتالي فلا يمكن تناولها من منطلق القبول أو الرفض، وبما أنها ظاهرة غربية رأسمالية في أساسها وأهدافها، فإن نظرة أبناء الدول النامية، أو ما كان يسمى العالم الثالث للعولمة تأخذ في الغالب أحد شكلين: فإما هي نظرة لم تزل تحمل أوزار الماضي للغرب الاستعماري، فكل ما يأتي من الغرب هو بالضرورة شكل جديد للاستعمار والسيطرة لا يقل خطورة عن الشكل القديم، ولكن دون الحاجة لجيوش عسكرية

[1] محمد السيد سليم، http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2003/03/article01-1.shtml

أو عتاد حربي، فالجيوش هنا ليس سوى شركات متعددة الجنسيات، ومؤسسات مالية عالمية تُطبِق على اقتصاديات الدول النامية وتدفعها للاختناق، وتفعل فعلها في وسائل التأثير على الرأي العام، مما يهيئ البيئة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية الملائمة لهيمنة الغرب الرأسمالي على كافة مقدرات الشعوب وبما فيها الإنسان.

أما النظرة الأخرى وهي نظرة معجبة بكل ما يأتي من الغرب الصناعي المتقدم. يرى أصحاب هذه النظرة بأن الأخذ بالنموذج الغربي هو بالضرورة سيحقق ما تصبو إليه الأمم والشعوب من ازدهار اقتصادي، وإشاعة للحريات والعدالة والديمقراطية في البلدان المتعطشة للحرية والقابعة في ظل استبداد الحكام وتسلطهم. وأظن أن كلاهما قد تجاوز ولحقه الشطط.

العولمة من وجهة نظر الباحثة هي حقبة تاريخية تمر بها الإنسانية، وهي بالطبع نتاج الفكر الرأسمالي، وهي بالتالي معبرة عنه، وملبية لاحتياجاته. إنها عملية موضوعية ومرحلة متقدمة في النظام الرأسمالي العالمي، و تقاد من جانب الدول الرأسمالية المتقدمة بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، التي تمارس سياسات ليبرالية جديدة تستثمر من خلالها منجزات الثورة الصناعية الثالثة، ثورة الاتصالات والمعلومات. وما ينشأ عن ذلك من تناقضات وصراعات على الصعيد العالمي، واستغلال وتهميش للمجتمعات غير الرأسمالية، باعتبار العولمة نتاجا رأسماليا موضوعيا مرتبطا بتطور القوى المنتجة على الصعيد العالمي وبقانون الرأسمالية في هذه المرحلة من تطورها.

نعم إن العولمة ظاهرة ذات طابع اقتصادي، ولكنها تنطوي كذلك على أبعاد ثقافية وسياسية، فهي تسعى إلى سيادة ثقافة عالمية واحدة وهي الثقافة الأمريكية، وإلى تنميط الثقافات المختلفة على النمط الأمريكي، وسياسيا تهدف العولمة لإعادة صياغة مفاهيم العلاقات الدولية ليغدو التدخل في شؤون الدول النامية من قبل الدول المتقدمة أمرا مقبولا، بل ومطلوبا تحت ذريعة الدفاع عن حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية، مما يلزم الدول النامية بالتخلي عن جزء من سيادتها وسلطاتها، بمعنى خروج الدولة من عزلتها لتصبح شؤونها الداخلية دولية[1].

---

[1] http;\\www.islamonline.net\arabic\mafaheem\2003\03\article01-4.shtml

لا يعني سيطرة الدول الرأسمالية على مسار العولمة وتحكمها بمآلها، أو ضعف وانكشاف الدول النامية وفي مقدمتها الوطن العربي أن العولمة حتمية قدرية لا راد لها، وما على العالم أجمع سوى قبولها دون نقد أو تمحيص. فالعولمة في جوهرها ليست شرا مطبقا وعلينا الهروب منه والانكفاء على الذات درءا لنتائجه الوخيمة، فهناك أيضا جانب موضوعي تنطوي عليه العولمة، يتمثل في التقدم العلمي والتكنولوجي وإلى حد ما السياسي والاقتصادي. لا يمكن بحال تجاهل هذا الجانب الموضوعي، وإلا أصبحنا خارج التاريخ، وانعدمت إمكانية المنافسة في المدى المنظور فمن يملك المعرفة يملك القوة والقدرة على المنافسة.

1. 4. العولمة وسيادة الدولة

من الواضح بعد كل ما سبق عرضه من آراء وتصورات لمفهوم العولمة بأنه مفهوم فيه من التعقيد ما يجعله يشكل منظومة متشابكة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي بدورها تفضي إلى واقع عالمي جديد يتشكل وفق ما تمليه عليه احتياجات العولمة. حيث نجحت العولمة في الدفع بقوة نحو تغيير النظام الدولي، واستبداله بنظام عالمي جديد بخصائصه ووظائفه. كان لهذا النظام أثر كبير على جوانب متعددة في كافة المجالات الحيوية. وأهمها سياسيا هو ما اعترى مفهوم الدولة من تغيير لتلائم النظام العالمي الجديد، وهو ما يمكن أن نطلق عليه تجاوزا "العولمة السياسية"، إذا ما افترضنا القبول بتقسيم العولمة إلى عولمات وهو ما تعارضه الباحثة. فالعولمة وكما سبق القول هي عملية مترابطة وأشبه ما تكون بقطار ذو مقطورات متعددة ومتصلة بعضها ببعض فإذا ما جُزأت تلك المقطورات فقد القطار معناه الذي نعرف وأصبح شيء آخر.

اختلفت الدراسات والاتجاهات التي تتحدث عن أثر العولمة على سيادة الدولة ومدى أهمية دورها في عصر العولمة. فبعد أن كانت الدول القومية هي الفاعل الرئيس في تنظيم السياسة العالمية وفقا لمعاهدة وستفاليا عام 1648 التي أرست معالم نظام دولي جديد تقوم وحدته

الأساسية على الدولة – الأمة، وصاغت شكل الدولة القومية على أنها دولة ذات سيادة، بمعنى أنها تمارس "سلطة شاملة وعليا وغير محدودة وحصرية فوق الأراضي المخصصة لها"[1].

كما أتت الليبرالية الجديدة بمفهوم جديد عن الدولة، فسلطة الدولة ليست شاملة وغير محدودة كما أُقرت في وستفاليا، يحط المفهوم الليبرالي للدولة مما اعتبره مبالغة في توجيه الدولة للاقتصاد الوطني، وفرضها قيودا على الحريات المدنية والسياسية، بما لا يتناسب مع مرحلة اقتصاد السوق أو العولمة[2]. فظروف التطورات الدولية جعلت المشهد يختلف عما كان قد صيغ في وستفاليا، فنمو حجم السوق الذي دفع لإقامة الكيانات القومية في وستفاليا هو ذات الدافع لتراجع دور الدولة – الأمة وتضاؤل سيادتها على أراضيها لصالح كيانات الشركات العملاقة متعدية الجنسيات التي تدريجيا تتبادل الأدوار مع الكيانات القومية المعروفة سابقا. لا يعني ذلك الانتهاء بتفكيك الدولة في ظل العولمة، وإنما الحد من سلطاتها لأبعد مدى بما يتناسب مع التغيرات الجديدة في العلاقات الدولية في عصر الهيمنة الليبرالية.

فهذه الشركات تنفذ إلى الدول وتضعف من سيادتها، فتقفز فوق حواجزها الجمركية إما بالاستثمارات المباشرة أو عن طريق تكبيل الدول باتفاقيات من نوع اتفاقيات الغات أو جولة أوروغواي، أو فرض برامج التثبيت الاقتصادي أو الإصلاح الهيكلي. وتقفز فوق الحواجز السياسية بإخضاع رأس الدولة لتنفيذ مصالحها، وتخترق ولاءات الشعوب، فالولاء القديم للوطن أو للأمة يتراجع لتحل محله ولاءات جديدة[3]. وهو ما كان قد تنبأ به باربر في فترة الأربعينات من القرن المنصرم بأن "جوهر بنية السلطة الجديدة سيكمن في المنظمة الدولية وفي التكنوقراطيين الذين يديرونها، فتنزلق السلطة أكثر فأكثر من أيدي الدول القومية إلى أيدي المؤسسات الدولية العامة والخاصة"[4]. بات ما كان يعرف بالشئون الداخلية للدول شيئا من

---

[1] محمد سعد أبو عامود، "العولمة والدولة"، في: **السياسة الدولية**، العدد 161، تموز / يوليو 2005، ص ص 200 – 205.

[2] جميل هلال، **الدولة والديمقراطية**، مواطن، رام الله، آذار 1996، ص 14.

[3] جلال أمين، **العولمة والدولة**، في: أسامة أمين الخولي (محررا)، العرب والعولمة مصدر سبق ذكره، ص ص 155– 156.

[4] باربر، **السلطة الجديدة: الشركة العالمية**، في: أوسفالدو زونكل، الاندماج الرأسمالي الدولي والتفكك القومي الوطني، حالة أمريكا اللاتينية، في: **الامبريالية وإعادة الإنتاج التابع**، تحرير: ديتر سنجهاز، ترجمة: ميشيل كيلو، دمشق 1986، ص 205،

الماضي، ويعاد حاليا إعادة تعريف السيادة الوطنية لتنتقل من كونها احتكار واستبعاد، لتصبح ممثلة في المسئولية عن حماية المواطنين، بواسطة الدولة أولا، وفي حال فشلها تنتقل المسئولية إلى (آخرين)[1].

التناقض قائم ما بين آلية العولمة وشكل الدولة الوطني أو القومي للتنظيم السياسي، ذلك أن "النطاق القومي ليس مجرد جزء من نطاق عالمي أوسع بل نمط لتنظيم الحياة والأنشطة الاجتماعية بجوانبها المختلفة، يتميز جوهريا عن النطاق العالمي. فإذا افترضنا جدلا أن التنظيم العالمي لعمليات الإنتاج قد سيطر سيطرة تامة على النشاط الاقتصادي الذي يتم من الناحية الفعلية المادية في النطاق الجغرافي السياسي لدول العالم المختلفة، فإن الضرورة تملي سيطرة تصفية مجموعة المعايير والمباديء المرتبطة بالقومية وسيادة الدول، ويتم بالتالي نفي القاعدة الاقتصادية والاجتماعية للقومية، كمبدأ وأساس لتنظيم الحياة في المجتمع.... من هنا يثور التساؤل حول مصير قاعدة القوميات أو الظاهرة القومية التي شغلت السياسة الدولية طوال القرون الثلاثة على الأقل"[2].

تفترض العولمة بالضرورة إحداث تغيرات بنيوية على معايير الأداء الوظيفي للدولة – الأمة. فمؤسسات الدولة القومية وحدودها باتت تفقد قوتها وتأثيرها شيئا فشيئا لصالح ما أطلق عليه كنيتشي أوهماي "الآيسات الأربعة أو (Is4): الاستثمار (Investment) والصناعة (Industry) والمعلومات (Information) والفرد (Individual)[3]. فالدولة التي يتم عولمة اقتصادها فتغدو ضمن المنظومة العامة للمجال المعولم، الذي تختلف معاييره عن المعايير القومية فـ "نشأة اقتصاد دولي وعابر للقومية هو قاعدة لنظام كامل للعلاقات الدولية، فيعتبر أن

---

[1] بهجت قرني، "من النظام الدولي إلى النظام العالمي"، في: **السياسة الدولية**، العدد 161، تموز / يوليو 2005، ص ص 40 – 45.

[2] محمد السيد سعيد، **الشركات عابرة القومية**، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، تشرين ثاني، 1986، ص 10.

[3] كنيتشي أوهماي، **العولمة السياسية: هل الدولة القومية إلى زوال**،، في: فرانك جي. لتشنر وجون بولي (محررين)، **العولمة: الطوفان أم الإنقاذ**، ترجمة: فاضل جتكر، المنظمة العربية للترجمة ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آذار / مارس 2004، ص 348.

هذا النظام قد يتكامل جزئيا، إلا أنه يتصادم على الأغلب مع نظام الدول... يعني ذلك أن الدولة التي تختار استراتيجية التحالف مع الشركات عابرة القومية تصبح مفرغة إلى حد يختلف من حال إلى أخرى من المحتوى القومي"[1].

يتساءل جلال أمين في معرض رفضه للعولمة وما ينتج عنها من تحولات تمس سيادة الدول، ولا سيما الدول النامية ومن ضمنها الوطن العربي، حول حقيقة التحرر الذي تعدنا به العولمة، وهل نتحرر حين نلغي مباديء سيادة الدول ونستبدل نظام تخطيط الدول بنظام تخطيط آخر ترسمه وتنفذه شركات عملاقة متعددة الجنسيات ومجهولة الهوية في آن[2]. وكأن جلال أمين يرفع شعار بيدي لا بيد عمرو، فسلطة الدولة القومية وأن كانت "دولة رخوة"[3] تفكك ولا تبني ولا تملك من أمرها شيئا، كما هو حال الدول النامية ومن ضمنها الدول العربية فهي مفضلة على سلطة الشركات المتعددة الجنسيات.

يخالفه في ذلك بيتر مارتين Peter Martin حيث يجد مسوغا أخلاقيا للعولمة، فيقول إن البديل عن العولمة هو "توسيع حتمي لسلطات الدولة مع فقدان الأفراد لحريتهم، إنه يتطلب كبت الرغبات الطبيعية لدى الأفراد، شبكة متزايدة التعقيد والحذلقة من الضوابط، والتشريعات، وأشكال تجريم النشاط الاقتصادي الطبيعي، وألوان إضفاء الصفة السياسية على سائر القرارات الروتينية... إنه يستدعي تقويضا جذريا للحقوق الديمقراطية، بما فيها الحق الأغلى دون منازع، حق المرء في أن يترك وشأنه"[4].

يفهم هنا أن الدولة – الأمة في عصر العولمة لا تفقد شكلها كوحدة حقوقية سياسية دولية، غير أن العولمة تؤثر تأثيرا عميقا بسياسة الحكومات وتنظيماتها وإن كانت الدول الأكثر

---

[1] محمد السيد سعيد، **الشركات عابرة القومية**، مصدر سبق ذكره، ص 151.

[2] جلال أمين،، **العولمة والدولة**، في: أسامة أمين الخولي (محررا)، العرب والعولمة، مصدر سبق ذكره، ص 165.

[3] نفس المصدر السابق، ص162 . (يقصد **بالدولة الرخوة The Soft State** كما وصفها جنار ميردال هي الدولة النامية التي تبدي حكوماتها استعدادها للفساد، وتجاهل حكم القانون، وتغليب مصالح أفرادها الخاصة على المصلحة العامة).

[4] بيتر مارتين، **ما يسوغ العولمة أخلاقيا**، في: فرانك جي. لتشنر وجون بولي (محررين)، **العولمة: الطوفان أم الإنقاذ**، ترجمة: فاضل جتكر، مصدر سبق ذكره، ص 32.

تطورا ترى في مؤسسات العولمة خطرا يهدد كياناتها القومية وقدرتها على القيام ببرامج الرخاء والضمان الاجتماعي وهو ما دعا داني رودريك لدعوة الدول لمراجعة مسألة التجـــارة الحـــرة وتدفق الرساميل، لتحقيق قدر أكبر من التوازن بين الانفتاح والمسؤولية الاجتماعية[1]، فكيف هو الحال مع الدول الأقل تطورا حيث يخيم عليها الاستبداد والجوع والتخلف والعنف؟

[1] داني رودريك، نفس المصدر السابق، ص 349.

الفصل الثاني

العولمة والوطن العربي

الفصل الثاني

العولمة والوطن العربي

العولمة نهج رأسمالي تجاوز الإمبريالية، وأهم أدواته رأس المال، بالتالي فالعولمة في خدمة رأس المال هذا، وتعمل من اجله على تفريغ العالم من مضامينه ومفاهيمه السابقة، وإكسابه مضامين ومفاهيم جديدة، تتعدى هذه المفاهيم الجانب الاقتصادي لتشمل كافة الجوانب الحيوية في المجتمعات والدول، مما يسهل المهمة وهي تشكيل العالم وفق مصالح رأس المال وحسب مقتضيات المرحلة الجديدة، أو بمعنى أصح المرحلة الأمريكية. تعد العولمة تطورا متوقعا للرأسمالية، أو بمعنى آخر هي خروج للرأسمالية من عنق الزجاجة إلى رحابة العالم، بعد أن كانت الرأسمالية تتحصن داخل كياناتها القومية اتسع أفقها ليشمل العالم بأسره. فتذويب الحدود بين الدول، وسهولة حركة الناس والمعلومات والسلع على النطاق الكوني، هو جوهر العولمة الذي يخدم في النهاية رأس المال العالمي.

مست العولمة مختلف جوانب الحياة وتركت آثارا لا تزول على بنى القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، من خلال عمليات اختراق غير محدودة لكل البنى الوطنية التاريخية والقومية والجغرافية والاجتماعية في العالم أجمع، وعلى وجه الخصوص تلك التي تمثل الممتلكات الحضارية، والإمكانيات الاقتصادية. مما اشعر العالم بأنه في مواجهة فلسفة القوة المركزية الطاردة، فلسفة تعمل على ازدياد الفجوة ما بين المركز والأطراف، وبين الشمال والجنوب، وبين الشرق والغرب. لتخلق عالمين: عالم الثراء وعالم الفقر وليس بينهما عوالم أخرى.

أتت العولمة بخطاب عالمي جديد وإن لم يتغير المُخاطِب أو المُخاطَب، خطاب يدعو للدخول في عصر العولمة مع ملاحظة أن الدخول ليس اختياريا، وبدأت سهام العولمة تصيب العالم النامي ومن ضمنه المنطقة العربية. وانطلاقا من حقيقة الأوضاع العربية المستمرة في التردي، ومحدودية القدرة العربية على الفعل أو حتى التأثير في التحولات الدولية المعاصرة، فإنه لابد وأن يقفز إلى ذهن كل عربي السؤال التالي: ما هي خياراتنا المتاحة في مواجهة هجمة

العولمة؟ وما هو الأسلوب الأمثل للتعامل مع العولمة؟ فهل الارتماء في أحضان العولمة وتقبلها كما فرضت علينا هو الحل الأفضل لأمة تبحث لنفسها عن موطيء قدم في عالم اليوم؟ أم النظر إليها على أنها خطر داهم وشر مستطير، وضرورة مقاومة كل ما تطرحه من ترتيبات جديدة تمس مختلف مناحي الحياة؟ أم أن الأسلم هو أن نلجأ لعملية غربلة فنأخذ من العولمة ما يحقق فائدة للوطن العربي، هذا إذا كنا بالفعل نستطيع ذلك؟

هذه التساؤلات المطروحة تحتاج إلى جهود حثيثة ومكثفة من البحث والتفكير ويضطلع بها مثقفو الأمة العربية ومفكروها كل من موقعه، من خلال التعامل مع العولمة كتحدٍ تستلزم مواجهته بذل المزيد من الجهود البحثية في ماهية العولمة، ومدى عمق تأثيرها على الوطن العربي في المجالات الحيوية الأساسية: الاقتصاد، والسياسة، والاتصال، والثقافة.

1. عولمة أم أمركة للوطن العربي

تسيطر أمريكا على مفاعيل العولمة، وتحدد مسارها بشكل منفرد تقريبا، وتستخدم الولايات المتحدة الأمريكية أدوات العولمة لخلق بيئة مناسبة تتمكن من خلالها من تحقيق مصالحها في العالم، وما يعنينا هنا العناصر المستخدمة لتحقيق الأهداف الأمريكية في الوطن العربي، فنشر القيم الأمريكية في الوطن العربي وسيلة تلجأ إليها الولايات المتحدة في سعيها نحو الهيمنة، أو يمكن اعتبارها مرحلة استعمارية جديدة أدواتها الرئيسية اختراق العقل والذوق العربي، واستغلال معاناة الشعوب العربية من أنظمتها التي هي في الأساس صنيعة أمريكية. وفي سبيل ذلك تهيئ الولايات المتحدة العناصر اللازمة لخلق بيئة عربية مناسبة بالنسبة لأمريكا من خلال عناصر متعددة يمكن رصد أهمها وأكثرها تأثيرا:

1. 1. استمرار وجود أنظمة عربية موالية لأمريكا

يحفل التاريخ الإنساني الحديث بصفحات التدخل الأمريكي في أنظمة الحكم في دول العالم المختلفة، ولا سيما دول الجنوب، تحت ذرائع مختلفة وإن كان أشهرها التدخل لصون الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان، والمفارقة أن الولايات المتحدة كانت كثيرا ما تتدخل

لإسقاط أنظمة منتخبة ومرغوبة من شعوبها مما خلق حركات سياسية وراديكالية معادية للولايات المتحدة حول العالم، والأمثلة على ذلك كثيرة ومتعددة.

ففي أمريكا اللاتينية وفي تشيلي تحديدا لعبت أمريكا دور البطل في إسقاط نظام السلفادور الليندي الذي وصل إلى الحكم عن طريق الانتخاب الديمقراطي، لتنصب مكانه الجنرال اوغستو بينوشيه ليذيق الشعب التشيلي أصنافا من العذاب والقمع في ظل حكم استبدادي ترعاه الولايات المتحدة. وفي فنزويلا ما زالت الولايات المتحدة مستمرة في محاولاتها المكشوفة لإسقاط نظام هوجو تشافيز المنتخب ديمقراطيا، ووظفت الأموال في سبيل تحقيق هذا الغرض. وفي قارة آسيا لم تزل الشعوب تذكر التدخلات الأمريكية كما فعلت في الفلبين بإيصال نظام ماركوس إلى سدة الحكم بدعم قواتها ومخابراتها، وكذلك فعلت في إيران باستمرار دعمها للشاه الذي أعادته بعدما أجبرته ثورة الدكتور مصدق على الفرار[1].

أما علاقة الولايات المتحدة وحرصها على وجود أنظمة موالية لها في المنطقة العربية فموضوع آخر، حيث يحركه عاملان مؤثران لأبعد الحدود في السياسة الأمريكية وهما: حماية إسرائيل، وضمان استمرار تدفق النفط العربي. لذلك اختارت الولايات المتحدة الوقوف إلى جانب القوى الرجعية في الوطن العربي، ودعمها ضد قوى التحديث والوطنية، كما دعمت النظم العسكرية الاستبدادية في حملاتها القمعية ضد أبناء الشعوب العربية. ففي مصر وقفت أمريكا ضد محاولات نظام جمال عبد الناصر ومشاريعه النهضوية، وعلى الجانب الآخر دعمت أمريكا نظام السادات لإيصاله إلى اتفاقية كامب ديفيد التي عزلت مصر عن قضايا الأمة العربية، وما زال الوطن العربي يقع تحت تأثير تفاعلات كامب ديفيد حتى يومنا هذا[2]. واستمرت في دعم النظام المصري الحالي، على الرغم من اشتراك الأنظمة المصرية الثلاث من عبد الناصر إلى مبارك بحجب الديمقراطية، وقمع المعارضين المصريين، وحرمان الشعب المصري من التمتع بأدنى درجات الحرية.

---

[1] محمد علي حوات، **العرب وأمريكا: من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير**، مكتبة مدبولي، القـاهرة، 2006، ص 117 – 118.

[2] نفس المصدر السابق، ص 119.

أما مساندة الولايات المتحدة للنظام العراقي السابق خلال حربه مع إيران، ودعمه بالأسلحة السامة والبيولوجية لاستخدامها ضد الشعبين الإيراني والعراقي[1]، ودفع الأنظمة العربية المجاورة لمساندة العراق في حربه مع إيران تحت ذرائع لاقت صدىً طيبا لدى الشعوب العربية في ذلك الوقت، وأهمها دعم العراق العربي الشقيق وحماية أمنه وصيانة إنجازاته، وهو الدور الذي قام به على أكمل وجه النظام الأردني السابق بقيادة الملك الراحل حسين بن طلال، واستمر نجله الملك الحالي عبد الله بن الحسين في استخدام نفس السياسة الموالية للولايات المتحدة، واتضح ذلك بتضييق النظام الأردني الخناق على العراق إبان الحرب وبعد انتهاءها، وملاحقة عناصر المقاومة ضد الاحتلال الأمريكي والمتواجدة على الأراضي الأردنية. ولا يخفى أن النظام الأردني يعد من أوائل الأنظمة العربية التي أقبلت على عملية التطبيع مع إسرائيل وفتحت حدودها وأسواقها أمام الإسرائيليين ومنتجاتهم.

ترى الباحثة أن هذه الحقائق وغيرها الكثير تعكس العلاقة الأمريكية الوطيدة بالأنظمة العربية، وتوضح بشكل لا يقبل الشك عدم جدية الولايات المتحدة في قيام أنظمة ديمقراطية حقيقية في الوطن العربي، فالديمقراطية الحقيقية تعني جملة من المباديء قائمة على العدل واحترام حقوق الإنسان وحق الشعب في المشاركة، مما يعني بالضرورة تنصيب قيادات منتخبة شعبيا تحقق مصالح شعوبها التي اختارتها بشكل حر ودون ضغوطات، وهو ما لا يتناسب مع مصالح الولايات المتحدة في المنطقة العربية الهادفة إلى محاصرة التيارات الإسلامية والقومية والحيلولة دون وصولها للسلطة لتعارضها مع الحاجات الأمريكية في المنطقة، وفوز حركة إسلامية مثل حركة حماس في الحالة الفلسطينية مثال واضح على رفض الولايات المتحدة لنتائج الانتخابات إن لم تتناسب مع مصالحها، رغم إصرارها ومطالبتها الأنظمة العربية بإجراء انتخابات للتدليل على قيامها بالإصلاحات، فهي في هذه الحالة ترتد إلى ممارساتها الاستراتيجية القديمة القائمة على المؤامرات السرية والعمل من تحت الطاولة مع الأطراف المنافسة للطرف المنتخب شعبيا، أو الأطراف المجاورة التي تخشى من تداعيات تغيير النظام في الأراضي الفلسطينية.

---

[1] نفس المصدر السابق، ص 119.

أكبر الظن أن الولايات المتحدة تخشى الديمقراطية والتغيير في الوطن العربي بقدر ما تخشاها الأنظمة العربية نفسها، وما مساعيها الحالية لدعم قيام الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي إلا وسيلة لضمان استمرارية ولاء وطاعة الأنظمة الموجودة، وإشعار تلك الأنظمة بأنها في حاجة دائمة للدعم الأمريكي للحفاظ على وجودها، وتستخدم الولايات المتحدة لذلك أوراقا متعددة، فتعظيم الخطر الإيراني في منطقة الخليج ورقة ضرورية لاستمرار أنظمة تلك المنطقة في طلب الحماية الأمريكية، ومبرر قوي للتواجد الأمريكي العسكري الكثيف في منطقة الخليج.

يصب في ذات التوجه وجود العديد من مراكز الديمقراطية وحقوق الإنسان المدعومة والممولة أمريكيا، والتي تظهر بمظهر الغيور على المصلحة العامة، وحرية الإنسان العربي، وهي تقوم بدور مزدوج، فهي أولا تقوم بنشر القيم والمفاهيم الأمريكية بين أفراد الشعب على طريقة "دس السم في العسل"، وتشكل ورقة ضغط مؤثرة على الأنظمة العربية لتحقيق الغاية من وجودها وهي خدمة المصالح الأمريكية في المنطقة مقابل التمتع بالحماية والدعم الأمريكيين[1].

1. 2. صناعة ثقافة عربية جديدة

أفرزت الثورة التكنولوجية في مجال الاتصال فكرة السوق العالمية الواحدة، والتي تنظر إلى العالم بكافة أجناسه وشعوبه باعتباره سوقا واحدة يجب أن تخضع لمعايير موحدة، ونظرا لاختلال ميزان القوى بشكل كبير لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وبسبب تفوقها التكنولوجي، وهيمنتها الإعلامية في مجال صناعة المضامين الثقافية والمضامين الأخرى ذات الارتباط بالثقافة كالإعلان والترفيه، فظهر بذلك مصطلح ثقافة عالمية كونية لدفع العالم باتجاه الذوبان في قالب ثقافي واحد.

وقد عملت الولايات المتحدة على خلق الظروف الملائمة لصناعة ثقافة عالمية بنمط أمريكي، واعتبرت وجود مثل هذه الثقافة كضرورة لتحقيق غايات استراتيجية للولايات المتحدة،

---

[1] عبد الستار قاسم، **قبور المثقفين العرب**، بلا ناشر، نابلس، أيار / مايو، 2006، ص ص 33 – 36.

وقد اهتمت الإدارات الأمريكية المتعاقبة بتحقيق هذا الهدف، ومن ذلك رؤية الرئيس الأسبق جورج بوش لوجود ثقافة دولية كمقدمة ضرورية لإقامة النظام العالمي الجديد، من شأن هذه الثقافة _ حسب بوش الأب_ "تخفيف التنافسات، وسوء الفهم المتبادل المؤدي إلى الصراعات، وتصادم القيم الحضارية بين الأمم"[1].

تطمح الولايات المتحدة إلى صياغة ثقافة كونية شاملة تغطي مختلف جوانب النشاط الإنساني. وذلك بخلخلة البنى الثقافية الموجودة لدى الأمم والمجتمعات. وغرس مفاهيم وقيم ومعايير الثقافة الغربية التي تهيمن عليها القيم النفسية والسلوكية والعقائدية الأمريكية[2]. تجتهد الولايات المتحدة في قلب المفاهيم والقيم العربية التي تقف عائقا في وجه تحقيق الطموحات الأمريكية، فالخلط بين المفاهيم بتبني مفاهيم معينة على اعتبار أنها مفاهيم خيرة وجيدة، واستبعاد مفاهيم أخرى بوصفها لم تعد صالحة لزماننا هذا، وتكمن الخطورة في كون المفاهيم المستهدفة شكلت وعلى مدى عقود طويلة الإدراك والتكوين النفسي للشعوب العربية، وصنعت المحتوى الفلسفي للإنسان العربي، ورسمت هويته المميزة، إذن فالتغيير المطلوب أمريكيا يصل إلى عمق مكونات الشخصية العربية، وقد استجاب العرب للضغوط الأمريكية فدار جدل هائل حول مفاهيم كانت راسخة مثل مفهوم الإرهاب والمقاومة، فتم الخلط بين المفهومين، فالمقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وضد عمليات القتل الممنهج لأبناء الشعب الفلسطيني تسمى إرهابا، في مقابل ما تمارسه إسرائيل مما يمكن وصفه بإرهاب دولة ضد شعب أعزل فهو أمريكيا يندرج في إطار المقاومة والدفاع عن النفس[3].

وكذلك مفهومي الاعتدال والتطرف اللذين تصر الإدارة الأمريكية على استعمالهما بكثرة في معرض حديثها حول القوى العربية التي يمكن لها التعامل معها، فصاحب التوجهات الأمريكية هو المعتدل، وما عدا ذلك فهم متطرفون. ومن يقبل على التطبيع مع إسرائيل يتم

---

(1) الخضر بن عبد الباقي محمد، **الثقافة العربية ومقومات الصمود**، http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/fan-38/alqawel1.asp

(2) حبيب آل جميع، **العولمة في المجال الثقافي – وجهة نظر نقدية** – http://www.annabaa.org/nba38/thakafatona.htm،

(3) عبد الستار قاسم، **قبور المثقفين العرب**، مصدر سبق ذكره، ص 62 – 63.

تصنيفه أمريكيا ضمن المعتدلين، ومن يعتبر ذلك إهدارا للكرامة العربية وتخلي عن القضية العربية الأهم _ الصراع مع إسرائيل_ فهو بالضرورة متطرف[1].

بعد خشيتنا كأمة عربية وإسلامية مما أطلقنا عليه الغزو الثقافي، أصبح لا بد وأن نخشى مما هو أشد خطرا وأكثر تأثيرا وهو الاختراق الثقافي[2]. وتتعمد الباحثة في هذا المقام استعارة مصطلح الاختراق بمدلول الهجوم الكاسح الذي لا يمكن الوقوف في طريقه، فعلى عكس تأثيرات العولمة الأخرى التي يمكن مقاومتها، فإن الاختراق الثقافي للعولمة يتوجه نحو العقول والنفوس، فالمادة الثقافية الأمريكية تدخل على بيوتنا دون حواجز تذكر من خلال احتكارها لوكالات الأنباء، وسيطرتها على تدفق المعلومات حول العالم. إضافة إلى انتشار أجهزة الاستقبال الفضائي، وشبكة الانترنت بتكلفة غير مرتفعة. هذا الكم الكبير من المعلومات من شأنه أن يتدخل بشكل كبير في تشكيل السلوك الإنساني، وتحديد رغباته وأنماط استهلاكه. مما يعني "إعادة تشكيل الحياة الاجتماعية للشعوب على نمط الحياة الغربية، وحثها على المشاركة فيها على نحو نشط يحقق على المدى قولبة الإنسان بحسب النموذج الاجتماعي الغربي، بزرع مفاهيم الاختيار الشخصي، والنزعة الفردية، وتغييب الصراع الاجتماعي، والتركيز على أسطورة التعددية الإعلامية"[3].

في طرح قدمه عالم النفس الأمريكي الشهير بوروس سكنر منذ عقود، وأعتبر في حينه صدمة للكرامة الإنسانية، حيث أشار إلى إمكانية ضبط سلوك الإنسان الفرد (التعلم) بنفس الطريقة التي يمكن بها ضبط سلوك حيوانات السيرك مركزاً على دور الأسلوب المشوق والجذاب في ذلك الضبط[4]. والآن فإن العولمة الثقافية الأمريكية وعبر أدواتها أصبحت تمارس اليوم ضبطا لسلوك الأفراد والمجتمعات، وتحكما بأذواقهم، وكل ذلك يتم بطريقة جذابة، فلا

---

[1] نفس المصدر السابق، ص 58.

[2] حبيب آل جميع، **العولمة في المجال الثقافي – وجهة نظر نقدية** – http://www.annabaa.org/nba38/thakafatona.htm، مصدر سبق ذكره.

[3] هربرت شيللر، **المتلاعبون بالعقول**، ترجمة: عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة 243، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط2، الكويت، 1999، ص 37.

[4] **عولمة الثقافة، الاختراق بعد إسقاط عناصر المقاومة الحضارية**، http://www.balagh.com/thaqafa/640nytgf.htm

عجب أن تفوق موارد محطة فضائية أمريكية ميزانية أكثر من دولة نامية، أو أن تبلغ ميزانية فيلم سينمائي أمريكي مئات الملايين من الدولارات.

هذه المادة الثقافية الأمريكية الموجهة للآخر تتبنى نمط الحياة الأمريكي كنموذج للحياة العصرية السهلة والمرفهة، بشكل يدعم الخيارات الاقتصادية والسياسية الأمريكية، كمعبر لتلك الحياة. وهو ما وصفه تشومسكي بأنه تعزيز لسيطرة المركز الأمريكي على الأطراف أي العالم كله[1]. فالثقافة الشعبية الأمريكية وبفعل انتشارها وبشكل خاص الأفلام الأمريكية تسعى لنشر وترويج قيم المنافسة الفردية وتمجيد القوة، والتأكيد على الفردانية، ونشر ثقافة الاستهلاك، والدعوة إلى تحرير الرغبة الإنسانية من كل القيود. وهو ما أكده الرئيس السابق بيل كلينتون بقوله: "أمريكا تؤمن بأن قيمها صالحة لكل الجنس البشري، وإننا نستشعر أن علينا التزاما مقدسا لتحويل العالم إلى صورتنا"[2].

وجد العالم نفسه أمام معادلة صعبة، مما استدعى المقاومة والممانعة للاختراق الثقافي الأمريكي وهو ما قامت به دول أوروبية عديدة لتتدخل بغرض التقليل من التدفق الثقافي الأمريكي على حساب الثقافة المحلية، فعلى سبيل المثال أقرت السلطات الفرنسية قانونا تلزم بموجبه محطات التلفزة الفرنسية بعرض ما لا يقل عن 60% من البرامج ذات المنشأ الأوروبي[3].

أما بالنسبة للوطن العربي فالأمر ينحو منحى أشد خطورة، فأكثر من 70% من الأفلام المعروضة في الوطن العربي هي أفلام أمريكية، وكذلك برامج الترفيه التلفزيونية، وتسيطر تسع وكالات أمريكية للدعاية على السوق العربية من أصل عشرة، ووكالتان أمريكيتان للأنباء من أصل أربعة[4]. بل أن هناك محطات فضائية متخصصة ببث الأفلام الأمريكية على مدار

---

(1) محمد المحزون، **العولمة بين منظورين**، www.albayan-magazine.com10.htm/global/http.

(2) نفس المصدر السابق.

(3) **عولمة الثقافة، الاختراق بعد إسقاط عناصر المقاومة الحضارية**، مصدر سبق ذكره، http://www.balagh.com/thaqafa/640nytgf.htm

(4) محمد عابد الجابري، **المسألة الثقافية**، سلسلة كتب الثقافة القومية (25)، قضايا الفكر العربي (1)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، بيروت 1999، ص 192.

الساعة، أو لعرض البرامج الأمريكية التي تتحدث وبشكل خاص عن المجتمع الأمريكي مثل برنامج أوبرا وينفري الذي يناقش قضايا اجتماعية أمريكية في الصميم ويتم عرضه على محطة فضائية عربية.

حالة الاختراق الثقافي الذي يتعرض له الوطن العربي تطرح أمامنا تساؤلات عديدة حول ثقافتنا العربية، فما الذي أصبح يدعونا للنظر إلى ثقافتنا على أنها ثقافة دونية، ولا تصلح لهذا الزمن؟ نلاحظ أن الثقافة الأمريكية تستقطب فئة الشباب من المجتمع العربي وهم يعانون اغتراب ثقافي وفقدان للهوية، ولا يشعرون بالثقة تجاه مجتمعاتهم أو لغتهم أو معتقداتهم، بل حتى أنهم ينظرون لممتلكاتهم الثقافية كعائق حقيقي يقف أمام تواصلهم مع الآخرين، وأمام تحقيق طموحاتهم في حياة رغيدة. في الوقت الذي يظهر فيه فريق آخر يرفض التغريب بكل صوره، ويدعو للارتداد إلى جذور الثقافة العربية والتمسك بها، ورفض كل ما هو قادم من الغرب بخيره وشره، وهم بذلك يدعون للانغلاق والتقوقع على الذات معطلين إمكانية الاستفادة من الثقافات الأخرى.

الحرمان من الحرية ومن تقدير الذات، وضبابية المستقبل الذي يعاني منه أبناء الشعوب العربية يجعلهم مندفعين نحو الثقافة الغربية ولا سيما الأمريكية تعبيرا عن إعجابهم بما يتمتع به أقرانهم في الغرب من هامش كبير من الحرية وقدرة على تحقيق الطموحات، ربما تبالغ في إظهارها الأفلام الأمريكية، حيث يظهر بطل الفيلم المواطن الأمريكي الذي يتصف غالبا بالخير والقوة العقلية والبدنية الخارقة القادرة على مواجهة أكبر المصاعب بقلب شجاع لا يموت. ترسخ الأعمال الأمريكية السينمائية فكرة أن العالم للقيم الأمريكية فقط، وما عدا ذلك فما هو إلا محض تخلف وبدائية وليس عليه إلا أن ينتظر البطل الأمريكي الذي يأخذ بيده نحو فضاء الحرية.

ترى الباحثة أن الانغلاق الثقافي يخلق ظواهر غير صحية ربما أبرزها اتسام المجتمع بالعنف ورفض الآخر، وضعف القابلية لتطوير قدرات وخبرات المجتمع مما يؤخر اللحاق بركب التقدم العلمي والاجتماعي وكذلك السياسي. لا يمكن إنكار ما للعولمة في جانبها الثقافي من جانب موضوعي، فهي تفتح حياة المجتمعات لثقافات الغير وإبداعاتهم وتدفق الأفكار

والمعرفة، لقد أصبحت حياة الإنسان مرتبطة بعمق وقوة بشكل لم يحدث من قبل على أثر إلغاء قضايا المسافة والزمن والحدود. وتداخل الثقافة المحلية مع ثقافات أخرى جديدة ومختلفة من شأنه أن يثري الثقافة المحلية ويجعلها أكثر مرونة وقبول للطرف الآخر، شرط ألا تطمس الثقافات المتداخلة عناصر الثقافة الأصلية لتحل محلها عناصر الثقافة الجديدة.

قديما قال الصينيون أن الصورة تعادل ألف كلمة، وقد نجحت العولمة الثقافية الأمريكية في الوصول إلى كل بيت من خلال اعتمادها الصورة كأداة لنشر المادة الثقافية، فثقافة العولمة ليست الثقافة المكتوبة التي اعتاد الناس تعاطيها سابقا، فالعولمة ثقافة ما بعد المكتوب. الصورة هي المفتاح السحري للنظام الثقافي الجديد، وهي المادة الثقافية الأساسية التي يجري تسويقها على أوسع نطاق جماهيري وهي البديل العولمي عن الكلمة المكتوبة التي سادت العصور الثقافية السالفة، فالصورة لا تحتاج إلى إمكانيات معرفية ولغوية خاصة، فهي تصل للجميع في نفس الوقت وتحمل ذات المعنى، كما تملك الصورة القدرة على تجاوز الحواجز اللغوية، والحواجز الجغرافية بفعل التقدم التكنولوجي[1].

تاريخيا تم استخدام أسلوب الترويج الثقافي في حملات الغزو الاستعماري بهدف التأثير الأيديولوجي، وإضعاف روح المقاومة لدى الشعوب المستعمرة لتسهل السيطرة عليها وإخضاعها، حتى وصل الأمر إتباع بعض قوى الاستعمار أسلوبا وحشيا ضد الشعوب التي كانت تصر على التمسك بثقافتها وتقاليدها. تسير العولمة في عالم اليوم على ذات النهج الاستعماري القديم وإنما بشكل أكثر نعومة ولكنه أقوى تأثيرا وربما أطول عمرا. فالعمل على إضعاف الثقافة في الحقبة الاستعمارية كان وسيلة للوصول إلى غاية أما العولمة فإلغاء الثقافات المحلية واستبدالها بثقافة عالمية واحدة توجهها منظومة فكرية وحيدة متفردة هي الولايات المتحدة الأمريكية فهي الغاية.

---

[1] عبد الإله بلقزيز، **العولمة والممانعة – دراسات في المسالة الثقافية**، دار الحوار، دمشق 2002، ص ص 59 – 61. ويمكن أيضا وفي نفس الموضوع مراجعة: عبد الخالق عبد الله، "العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها"، **مجلة عالم الفكر**، المجلد 28، العدد 2، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، ص 50.

استحوذ جدل العلاقة بين الثقافة والعولمة على اهتمام معظم الباحثين المتخصصين، بل وتعداه ليصبح حديثا يتداوله رجل الشارع العادي، وقد غالى الطرفان في تصويرهما لخطورة العولمة على الثقافة، وكأن العولمة هي الغول القادم ليلتهم ثقافات الأمم المختلفة، ويعيد تشكيلها وفق مصالح الولايات المتحدة والعالم الغربي، وهو كلام ينسحب عليه القول بأنه كلمة حق أريد بها باطل، فحالة الانكشاف والضعف في مختلف الميادين، والتي تعاني منها المجتمعات العربية، ومجتمعات الدول النامية بشكل عام جعلتها تقف عارية أمام تفاعلات العولمة. والأهم من ذلك القصور والخلل الذي تعانيه هذه الثقافات أصلا، والتي من شأنها إحداث ثقوب كبيرة في بنية المجتمع يصعب وربما يستحيل معه تحقيق أي شكل من أشكال التقدم والتنمية.

في الوقت الذي تدافع فيه هذه المجتمعات عن ثقافاتها المحلية باستماتة تكون قد ساهمت في دعم قوى ومؤسسات العولمة على تحقيق غاياتها، لا نعني من ذلك القبول بما تمليه علينا العولمة من قيم وثقافات غريبة عن مجتمعنا، أو إلصاق تهمة التخلف بالثقافة العربية، وإنما الغرض هو وضع الإصبع العربي على الجرح العربي لتبيان أين الخلل ومحاولة معالجته.

1. 3. اختراق سيادة الدول العربية

تعد السياسة من أبرز اختصاصات الدولة القومية التي تحرص على الإمساك والتحكم بها ضمن نطاقها الجغرافي ومجالها الوطني، وتبقيها بعيدة عن التدخلات الخارجية، وهو ما يرتبط أشد الارتباط بمفهوم السيادة وممارسة الدولة لصلاحياتها وسلطاتها على شعبها وأرضها وثرواتها الطبيعية. فالدولة التي كانت مصدر لكل القرارات والتشريعات ومختلف النشاطات، أصبحت الآن وكما يوضح "ريتشارد فويك"، مجرد وحدة ضمن شبكة من العلاقات والوحدات الكثيرة في عالم يزداد انكماشاً وترابطا[1]. فالقرارات التي تتخذ في عاصمة من العواصم العالمية سرعان ما تنتشر انتشارا سريعا إلى كل العواصم، والتشريعات التي تخص دولة من الدول تستحوذ مباشرة على اهتمام العالم بأسره، والسياسات التي تستهدف قطاعات اجتماعية في

[1] عبد الخالق عبد الله، **العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها**، مصدر سبق ذكره، ص82.

مجتمع من المجتمعات تـؤثر تـأثيرا حاسـما فـي السياسـات الداخليـة والخارجيـة لكـل المجتمعات دون الالتفات إلى البعد أو القرب الجغرافي.

ترتبط العولمة السياسية ببروز مجموعة من القوى العالمية والإقليمية والمحلية الجديدة خلال عقد التسعينات، والتي أخذت تنافس الدول القومية في المجال السياسي، ومن أبرز هذه القوى التكتلات التجارية الإقليمية كالسوق الأوروبية المشتركة. أو الآسيان أو النافتا، إلى جانب المؤسسات المالية والاقتصادية والتجارية الضخمة مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد والبنك الدوليين والشركات متعددة الجنسيات. فقد أصبحت هذه المؤسسات من الضخامة والقوة التي تؤهلها لفرض إرادتها وسياساتها على دول العالم، وتسمح لها برسم الخارطة الاقتصادية للعالم برمته. بمعنى أن الدولة القومية فقدت دورها الأساسي في وضع ورسم النشاط الاقتصادي، مما يعني فقدانها لجزء هام من سيادتها[1].

بالقدر الذي تحتاجه الرأسمالية الليبرالية لتطبيق برامج العولمة من خلال إعادة بناء العلاقات الدولية على أساس تذويب الحدود السياسية أمام حرية التبادل التجاري. فالعولمة أيضا لا تستطيع النفاذ بحرية إلا من خلال هيكلية اقتصادية وسياسية واجتماعية معينة داخل الدولة القومية. هذه الهيكلية تعمل على إضعاف القوى الاجتماعية الشعبية والفقيرة لصالح الاستثمارات المالية الخارجية الضخمة، فيتحول الربح إلى هدف في حد ذاته، وهو ما يشكل في النهاية تهديدا حقيقيا للديمقراطية وللسيادة[2].

تزيد العولمة من الفوارق بين من يملكون ومن لا يملكون، ليس بين المجتمعات فحسب وإنما بين الأفراد أنفسهم في المجتمع الواحد، فالفرد الذي يملك الموارد يشعر بأن العالم كله ساحة مفتوحة أمامه يستطيع من خلال ما تتيحه له فرص العولمة والمنافسة الحرة أن يقفز فوق كل الاعتبارات الوطنية والإقليمية ليقيم نظامه الخاص، في حين يقف الفرد المحروم من الموارد

---

[1] نفس المصدر السابق، ص 67.

[2] برهـــــان غليـــــون، **العولمـــــة وأثرهـــــا علـــــى المجتمعـــــات العربيـــــة**، http://www.alsafahat.net/index.php?option=com_content&task=view&id=1348&Itemid=28

موقف مغاير تماما، فإحساسه بالعجز يؤدي به إلى حالة من الخواء النفسي والأخلاقي، مما ينذر بحالة دائمة من عدم الاستقرار قد تؤدي إلى حالة دائمة من النزاعات والصراعات الدموية[1].

لا تزال الأقطار العربية إلى اليوم شأنها شأن دول الجنوب تسعى نحو تحقيق قدر من التنمية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية، فرغم تزايد الثروة في بعض الأقطار العربية وبالتحديد الأقطار النفطية، إلا أن الملايين من أبناء الأمة العربية ما يزالون يفتقدون الحاجيات الأساسية للحياة من رعاية صحية وغذائية، فضلا عن الأمية والبطالة التي تفتك بالأمة العربية وتؤدي إلى توترات اجتماعية خطيرة، وإلى تزايد حالات الهجرة للكفاءات إلى خارج المحيط العربي.

تشترك كل الدول العربية في هذه الأزمات المتنوعة والشاملة مما خلق واقعا عربيا دائما من أهم سماته ارتفاع حجم الديون الخارجية وانهيار العملات الوطنية، مما يعني استمرار وتعميق التبعية الاقتصادية للاقتصاد الرأسمالي العالمي، ففقدت نتيجة لذلك الدول العربية استقلالية قرارها السياسي، وفُتِح الباب أمام تدخل الأنظمة الرأسمالية في شؤون الدول العربية لتملي عليها تطبيق البرامج السياسية المقترحة من الدول الغربية المالكة لرأس المال العالمي.

قد يكون الوطن العربي الأكثر تعرضا وتأثرا بالاختراق الأمريكي لا سيما بعد تسعينات القرن الماضي، حيث اعتبرت النتائج التي أسفرت عنها حرب الخليج 1990 بداية الإعلان عن إقامة النظام العالمي الجديد، فالوطن العربي اتخذ مكان الطرف المتلقي الذي لا يملك الحد الأدنى من القدرات اللازمة لممارسة دور فاعل على الصعيد الدولي، مما عبد الطريق أمام العولمة والاختراق السياسي والاقتصادي والثقافي الأمريكي، يتضح ذلك بشكل جلي من خلال متابعة عمليات التسوية الجارية للصراع العربي – الإسرائيلي، حيث تخلت الدول العربية بدون مقدمات عن الشعار الذي رفعته ما يقرب من نصف قرن، وتحول العدو الصهيوني سابقا إلى شريك

---

[1] نفس المصدر السابق.

السلام حاليا، كل ذلك دون أن يجني العرب فائدة تذكر، فالأراضي العربية المحتلة ما زالت محتلة بالكامل[1].

أضافت العولمة أنماط جديدة من التبعية، لغرض توسيع مجالاتها في الوطن العربي، إضافة إلى أشكال التبعية الموجودة فيه والمتمثلة في المجالات التالية[2]:

ـ تبعية في مجال الاقتصاد وبشكل عام تمثلت في مديونية رسمية للخارج وبخاصة للغرب ومؤسساته المالية.

ـ تبعية غذائية تمثلت في انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي العربي في تأمين الغذاء وتزايد نسبة الاعتماد على الخارج لتأمينه.

ـ تبعية أمنية ناجمة أساساً عن حالة التمزق والتشرذم العربيين.

ـ تبعية مائية، تتمثل في تهديد الأمن المائي العربي. تتشابك هذه التبعيات مع بعضها البعض لتشكل ضغطا حقيقيا قائما على استقلالية القرار العربي.

فرضت تداعيات العولمة على دول الجنوب ومن ضمنها دول الوطن العربي أن ترخي قبضتها تدريجيا عن شؤونها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بل وتقوم بتفكيك نفسها تلقائيا وتسليم مهامها طائعة مختارة إلى قوى خارجية ممثلة في شركات مالية عملاقة أو مؤسسات مالية لها نفس توجهات الشركات المتعددة الجنسيات، لينطبق وصف "الدولة الرخوة" على العديد من الأقطار العربية[3].

رافق تدشين عصر العولمة تحولات هائلة طالت العالم، وتعاملت معها دول العالم النامي بأشكال مختلفة، ففي الوقت الذي قامت فيه دولة بحجم قارة كالصين بمواءمة انفتاحها على

---

[1] مجموعة باحثين: "حالة الأمة العربية: الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأمة العربية من خلال عام 1996"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 219، بيروت، 1997، ص 60.

[2] محمد الأطرش: "العرب و العولمة: ما العمل"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 228، شباط/ فبراير1998، ص 117

[3] جلال أمين: "العولمة والدولة"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 228، شباط 1998، بيروت، ص 30.

الأسواق العالمية مع الحفاظ على نظامها السياسي الأحادي، واستطاعت أن تحجز لها موقعا مهما في المجتمع العولمي، في المجالات السياسية والاقتصادية والمعرفية والاستراتيجية. وانتبهت الكتل الإقليمية إلى خطر العولمة التي يمكن أن تبتلعها فبادرت إلى إنشاء تكتلات إقليمية تضمن لها القدرة على الفعل والتأثير في زمن العولمة، فأنشأت التكتلات الاقتصادية والاتحادات السياسية كما فعلت أوروبا، ودول جنوب شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية. وبذلك أرادت هذه الدول تحقيق الفرص الممكنة وتجنب المخاطر المحتملة للعولمة، أما الوطن العربي فهو على عكس ذلك، حيث وقفت أقطاره عاجزة تماما أمام الانقلابات التي أحدثتها العولمة. واستمر الوطن العربي يأخذ الدور الهامشي، ولم يشكل أي قوة مؤثرة سياسية كانت أو اقتصادية أو معرفية، ولم يصمد كذلك في الحفاظ على هويته العربية والإسلامية المميزة[1].

تعاني الأقطار العربية في معظمها من تناقض خطير بين تبنيها لسياسات الانفتاح الاقتصادي بانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، والتزامها باستضافة الاستثمارات المالية الضخمة، دون أن يقابل ذلك تغيير يذكر على الصعيد الاجتماعي أو السياسي أو الأمني، فقد ظلت الدول العربية تمثل أنظمة القائد الفرد الفذ، الذي يحتكر العملية السياسية والاقتصادية بمجملها، ولا وجود حقيقي لمشاركة سياسية حقيقية وإن بدا للعيان عكس ذلك. نجحت الصين في الدمج بين الانفتاح الاقتصادي من جهة، وبين انغلاق اجتماعي وسياسي، فالصين كما يقول برهان غليون اعتمدت هذا التناقض للحفاظ على استراتيجية وحدة الصين السياسية والاقتصادية في مواجهة العولمة، فيما العرب كانت استراتيجيتهم تفتيت أي إمكانية لإقامة تكتل اقتصادي عربي، أو شكل من أشكال الوحدة السياسية في مواجهة العولمة[2].

حملت العولمة شعارات براقة اخترقت من خلالها سيادة الدول، أهمها إشاعة الحريات الفردية والجماعية في الوطن العربي، والقضاء على النظم التسلطية ونشر الديمقراطية، ولكن على الأرض العربية لم تتوافق العولمة مع تلك الشعارات وهامش الحرية الذي أصبح العرب

---

[1] برهان غليون، **العولمة وأثرها على المجتمعات العربية**، http://www.alsafahat.net/index.php?option=com_content&task=view&id=1348&Itemid=28

[2] نفس المصدر السابق.

يشعرون بوجوده إلى حد ما نتيجة للثورة التقنية التي رافقت العولمة، فوجود شبكة الانترنت، وانتشار الفضائيات منح العرب هامشا من حرية التعبير كان يفتقدها سابقا. أما العولمة فقد عمقت الفجوة بين النخب الحاكمة والشعوب العربية من خلال دعم سادتها لتلك النخب والوقوف إلى جانبها في محاربة خصومها وإخماد الهبات الجماهيرية، مما أتاح المجال أمام تلك النخب لتخليد نفسها وتوارث الحكم، بهذا المعنى نجد أن العولمة قد ساهمت بشكل مباشر في مصادرة سيادة الدولة، والتحكم في مواردها وفي سكانها لصالح النخبة الحاكمة وقوى العولمة[1].

إذا جاز لنا أن نقسم العولمة إلى عولمة إيجابية وعولمة سلبية، فالوطن العربي يقع بالتأكيد ضمن إطار العولمة السلبية، فالنتائج المترتبة عن عولمة الوطن العربي يتحمل آثارها المجتمعات العربية، دون أن تشارك في وضع استراتيجية لها، فهي عولمة إجبارية مفروضة على الأمة العربية، وتقف المجتمعات والحكومات العربية على السواء عاجزة حيالها لا تملك من أمرها شيئا، ولا تستطيع الأخذ بالفرص وتجنب المخاطر وإنما تأخذ ما تمنحه لها قوى العولمة[2].

تأثر الواقع العربي بالتحولات السياسية العالمية التي وصلت إلى ذروتها عن طريق عولمة النظام الحالي، فمع خضوع الاقتصاد لنظام السوق، ارتفعت معدلات الفقر الاقتصادي والسياسي والثقافي، وزادت حاجات المواطنين الأساسية لتحقيق الديمقراطية والتنمية الاقتصادية نتيجة الانفتاح الذي أحدثته الثورة التقنية الحديثة، ولكن ما أشدد عليه في هذا المقام أن التغيير المنشود والذي يحقق تطلعات المواطنين العرب لا بد أن يكون نابعا من الداخل العربي بعيدا عن التوصيات والإملاءات الخارجية.

---

[1] محمد السيد سليم، **الاستراتيجيات المفاهيمية للعولمة وبدائلها**، http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2003/03/article01-2.shtml

[2] برهان غليون، **العولمة وأثرها على المجتمعات العربية**، http://www.alsafahat.net/index.php?option=com_content&task=view&id=1348&Itemid=28

الفصل الثالث

تحقيق مفاهيم الديمقراطية والإصلاح الديمقراطي:

قراءة في فلسفة الرؤية

الفصل الثالث

تحقيق مفاهيم الديمقراطية والإصلاح الديمقراطي

قراءة في فلسفة الرؤية الأمريكية

1. الديمقراطية

شهد التاريخ دلالات مختلفة لمفهوم الديمقراطية بدءا من الفكر اليوناني القديم الذي اعتبرها نظاما يساوي بين الناس من خلال تعزيز مبدأي الحرية والمشاركة[1]، وقد اقتبس العالم من أرسطو المفاهيم الأساسية للديمقراطية بأنها السبيل لتوفير أسباب السعادة والفضائل الاجتماعية، ويلاحظ أن أرسطو اعتبر أن الحرية الفردية هي ركيزة الديمقراطية، والحرية تعني هنا حق الاختيار[2]. إلا أن الديمقراطية في الفكر اليوناني القديم لم تحمل ذات المضامين التي ابتدعتها الإنسانية فيما بعد، حيث لم تكن سوى تجسيدا "لحكم الدهماء من العامة"[3].

عبر ثلاثة قرون ومع الكثير من التضحيات، صاغ المفكرون الأوروبيون مفهوم الديمقراطية الحديثة، مع الأخذ بعين الاعتبار البعد التراكمي للأفكار الأوروبية بحيث أخذ المفكرون الأوروبيون عن بعضهم، واستطاعوا خلق نظريات وهمية لمحض تأسيس الفكرة الديمقراطية. فقد انطلق فلاسفة الغرب من الحق الطبيعي ومن الحالة الطبيعية في تأسيسهم لنظرية "العقد الاجتماعي" بهدف إحداث ثورة فكرية في مصدر شرعية السلطة، من خلال القضاء على نظرية الحكم بالحق الإلهي، دون أن تكون تلك العقود الاجتماعية الأولى تبحث عن الديمقراطية.

---

[1] علي الدين هلال، **مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث**، من: سعد الدين إبراهيم وآخرون، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين ثاني / نوفمبر 1984، ص 38.

[2] إبراهيم حداد، **الديمقراطية عند العرب**، دار الثقافة، بيروت، ص ص 40 – 41.

[3] حسن الترابي، الشورى والديمقراطية: **إشكالات المصطلح والمفهوم**، من: حسن الترابي وآخرون، الإسلاميون والمسألة السياسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين ثاني / نوفمبر2003، ص 12.

من ذلك نظرية "العقد الاجتماعي" التي أسسها هوبز Hobbes وحول الحكام إلى آلهة. أما لوك Locke فقد استثنى من هذا الحق الكاثوليك والملحدين[1]. وقد اعتبر لوك أن التعاقد الاجتماعي هو غاية مقصودة بحد ذاتها قائمة على دعامتين أساسيتين: قانون العقل واحترام أطراف التعاقد لهذا التعاقد، ولدى لوك فالمجتمع له حق عزل الدولة في ظل ظروف معينة[2]، أما العقد الاجتماعي عند روسو Rousseau فقد اعتبر الإجماع الشعبي أساسا للحكم بدل الحق الإلهي[3].

في تصور آخر للديمقراطية القائمة على العقد الاجتماعي، يرى بعضهم أنها تكريس للحريات العامة التي تعتبر ركيزة الديمقراطية وهي: حرية الرأي، وحرية العبادة، وحرية التملك، والحرية الشخصية[4]، وهو تصور وضع حجر الأساس لما يعبر عنه اليوم بـ "الديمقراطية الليبرالية"[5] والتي اعتبرها علي الدين هلال الأساس الفلسفي للديمقراطيات الغربية كنتيجة لتزاوج فلسفتين: الديمقراطية والليبرالية[6].

الديمقراطية هي مفهوم تاريخي يرتبط ارتباطا مباشرا بعملية التغيير السياسي، هي لا تنمو وتتطور إلا في واقع البيئة الاجتماعية بشكل يقر معه المجتمع بحاجته إليها ورغبته في نشوئها وتطورها، وأيضا قدرته على استيعابها والتكيف معها[7]. الديمقراطية وكأي نظام ابتدعه العقل البشري، وإن كان أُريد له أن يكون نظاما كاملا متكاملا، لا يعني ذلك أنه يلاقي استحسانا لدى جميع الأطراف، أو بالإمكان اعتماده كحل سحري لجميع مشاكل الحكم والإدارة في بلدان

---

[1] عزمي بشارة، **مدخل إلى معالجة الديمقراطية وأنماط التدين**، من: برهان غليون وآخرون، حول الخيار الديمقراطي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، تشرين ثاني / نوفمبر 2001، ص 73.

[2] ضياء الجصاني، الديمقراطية والمجتمع المدني، http://www.sotakhr.com/index.php?id=783

[3] عزمي بشارة، مصدر سبق ذكره.

[4] محمد عبد العزيز ربيع، **صنع المستقبل العربي**، مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع، بيروت، 2000، ص 254.

[5] نفس المصدر السابق.

[6] علي الدين هلال، **مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث**، من: سعد الدين إبراهيم وآخرون، **أزمة الديمقراطية...**، مصدر سبق ذكره، ص 38.

[7] حليم بركات، **الديمقراطية والعدالة الاجتماعية: في سبيل إغناء التجربة العربية**، مواطن، رام الله، آذار 1995، ص 12.

العالم المختلفة، فهو نظام ابتدعه العقل الأوروبي عبر إرهاصات وآلام اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية مختلفة، فكان معبرا عن الأمة التي ابتدعته، وملبيا لمطامحها.

ينطوي مفهوم الديمقراطية على تعقد وتشابك مما يضع الباحث في حيرة. فالديمقراطية كمفهوم نظري، يسعى لتحقيق مفاهيم نظرية أخرى متعلقة به ومتعلق بها، فالحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية كلها مفاهيم تؤطر لمفهوم الديمقراطية[1]، وعلى أرض الواقع نجد الديمقراطية كنظام حكم تعجز عن تلبية ما يحتويه المفهوم النظري، ويبرز في هذا السياق صعوبة التمكن من ضبط المفاهيم المتعلقة بالديمقراطية لتتجسد واقعا يمكن تطبيقه "فالديمقراطية كنظام حكم هي نظام تمارس بواسطته الدولة سلطة على الأفراد والجماعات الموجودين فيها. وأكثر من هذا فإن الحكومة الديمقراطية، كغيرها من الحكومات الأخرى كلها، إنما هي لتثبيت وجود نوع معين من المجتمع، ونوع معين من مجموعة العلاقات بين الأفراد، ومجموعة معينة من الحقوق والمطالب التي يدعي بها الناس بعضهم على بعض على نحو مباشر وغير مباشر معا، وذلك من خلال حقوق الملكية. إن هذه العلاقات ذاتها هي علاقات سلطة... "[2].

1. 1. الديمقراطية الليبرالية

ميز سعيد زيداني بين الديمقراطية والليبرالية كمبدأين لا تعارض بينهما، ولكنه أوضح أن الليبرالية يمكن أن تنمو في ظل نظام تسلطي يترك الناس وشأنهم، فيما الديمقراطية تهدف للقضاء على الحكم التسلطي واجتثاثه من جذوره. الليبرالية هي نقيض التوتاليتارية، والديمقراطية نقيض السلطوية واندماجهما معا يشكل نقيضا للسلطوية والتوتاليتارية[3].

---

[1] نفس المصدر السابق، ص ص 150 – 154.

[2] موسى البديري، **هامبتي دامتي – الديمقراطية وتجربة التحرر الوطني: الحالة الفلسطينية**، نقلا عن Crawford Brough MacPherson في: برهان غليون وآخرون، حول الخيار الديمقراطي، مصدر سبق ذكره، ص 195.

[3] سعيد زيداني، إطلالة على الديمقراطية الليبرالية، في: علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب لمستقبل العربي (19)، بيروت، أيار/مايو 2000، ص ص 62–63.

تنطلق الديمقراطية الليبرالية من فرضية أساسية هي حرية الاختيار، أما أعمدتها الفلسفية فتتمثل في تعظيم المنافع الفردية وتعظيم القدرات الفردية[1]، والفردية التي نشأت عنها الليبرالية تقوم على مبدأ أسبقية الفرد في الوجود على المجتمع، وهو غاية أي نظام اجتماعي، فالفرد هنا قيمة في ذاته والدولة والمجتمع يسعيان في خدمته لتحقيق سعادته[2]. وقد ارتبطت الليبرالية بالديمقراطية على الرغم من اختلافات بين المذهبين. فالديمقراطية بجميع أشكالها المعروفة (النيابية والمباشرة والاجتماعية) تقوم على مبدأ حكم الشعب، وأنه مصدر الشرعية الوحيد للحكم في الدولة الحديثة، وذلك من خلال انتخابات نزيهة وحرة. ويقوم الحكم الديمقراطي على الفصل بين السلطات، والتعددية السياسية، والحريات العامة التي يكفلها الدستور صراحة، وحماية الأقليات في الدولة، والمواطنة المتناوبة في الحقوق مع تدعيم دستوري. أما الليبرالية فتعنى بتقييد السلطة الحاكمة تجاه الأخلاق الخاصة للأفراد، أي تأمين مساحة محصنة للحياة الخاصة للأفراد ضد الإكراه الأخلاقي الذي تمارسه الدولة بالقانون أو يمارسه المجتمع بالعادات والتقاليد. الليبرالية في سعي دؤوب لتأكيد حدود المساحة المتعلقة بالأخلاقيات الخاصة للفرد وكفالتها دستوريا، وهناك علاقة طردية بين حدود الأفراد وحدود السلطة الديمقراطية، فاتساع أحداهما حتما سيفضي إلى تضييق مساحة الأخرى[3].

ينصب اهتمام الليبرالية على المجتمع المدني كمجال للفرد غير الخاضع للسلطة السياسية، أما الديمقراطية فتولي اهتماما أكبر للقرارات الديمقراطية والسياسية (الجماعية)، مما يفقد المجتمع المدني جزءا من استقلاليته[4]. قامت الديمقراطية بتقديم بعض التنازلات حتى تستطيع الاندماج مع الليبرالية. فالمذهب الفردي والأنظمة المنبثقة عنه تتمتع بمرونة كبيرة تساعدها في الحفاظ على وجودها باتخاذ مواقف معينة للقفز عن أزماتها، دون تغيير يذكر على أسسها ومبادئها الأصلية.

---

[1] علي الدين هلال، **مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث**، في: سعد الدين إبراهيم وآخرون، **أزمة الديمقراطية...**، مصدر سبق ذكره ص ص 38 – 41.

[2] أحمد عباس عبد البديع، **تدخل الدولة ومدى اتساع مجالات السلطة العامة**، دار النهضة العربية، القاهرة، مطبعة المعرفة، ص ص 88 – 89.

[3] سعيد زيداني، مصدر سبق ذكره، ص 62.

[4] نفس المصدر السابق، ص 62.

يوضح علي الدين هلال أن الليبرالية ذات شقين: شق اقتصادي وشعاره المنافسة والسوق الحر وهو ما يطلق عليه الليبرالية الرأسمالية، وشق سياسي يهدف لحرية الاختيار وهي الليبرالية الديمقراطية، واندماجهما معا يشكل الليبرالية الجديدة[1]، وهي ارتباط بين القيم الاقتصادية المستندة إلى السوق الحر، والقيم السياسية المستندة إلى الديمقراطية والتحديث وحقوق الإنسان. وبذلك تمت التسوية بين "العمل والرأسمال" بحيث تنازل كل منهما للآخر عن بعض مبادئه الأساسية، لتحقيق دولة علمانية يعيش في ظلها جميع المواطنين متمتعين بذات الحقوق السياسية والمدنية والعدالة في توزيع الثروة[2]. وقد اكتسب مفهوم الديمقراطية الليبرالية زخما قويا إثر انهيار المنظومة الاشتراكية، مما عزز مقولة انتصار الرأسمالية النهائي والمطلق على غريمتها الاشتراكية، ومما بشر بتعميم النموذج الديمقراطي الليبرالي في سياق النظام العالمي الجديد أو العولمة[3].

العلاقة بين العولمة والديمقراطية تأخذ بعدها من كون القوى المتحكمة بالعولمة هي قوى تمثل الليبرالية الديمقراطية عالميا، وكما ذكرنا سابقا فهي تسعى لتعميم النمط الليبرالي الديمقراطي بمختلف مجالاته على العالم، بالتالي فإن دول الجنوب والوطن العربي التي في معظمها دول حكمها استبدادي، هي المطالبة بالإصلاحات الديمقراطية. فبعد عقود من الرعاية الغربية للأنظمة الاستبدادية في دول العالم الثالث والوطن العربي، بحيث دأبت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة على غض الطرف عن الممارسات اللاديمقراطية لتلك الأنظمة، ودعمت قوة ونفوذ الدولة في تلك الأقطار على حساب المباديء الديمقراطية التي تدافع الآن عن حق الشعوب في التمتع بها. وقد استمدت هذه الأنظمة القوة اللازمة لاستمرارها ولاستبدادها من دعم وحماية القوى الرأسمالية في العالم[4].

---

[1] علي الدين هلال، **مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث**، في: سعد الدين إبراهيم وآخرون، **أزمة الديمقراطية...**، مصدر سبق ذكره، ص 38.

[2] مروان عبد الرازق، **بعض إشكاليات التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في الوطن العربي**، http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=48370

[3] جميل هلال، مصدر سبق ذكره، ص 9.

[4] جورج جقمان، في: جميل هلال، مصدر سبق ذكره، ص 7.

النمو الهائل في حجم الاستثمارات الخارجية للدول الكبرى جعل من المهم قيام أنظمة حكم تتمتع بقوة الشرعية التي تفتقدها الأنظمة السلطوية. فالشرعية السياسية ضرورية لتتمتع الأنظمة بالقوة اللازمة التي تحافظ على قدر من الاستقرار السياسي الذي يسمح بسهولة تغلغل العولمة. فالأنظمة السلطوية لا سيما في الوطن العربي ورغم قدرتها القمعية إلا أنها لا تتمتع بالمقبولية الشعبية مما يعني أنها دائمة التهديد بالزوال، مما يعني إمكانية تعريض الاستثمارات الأجنبية فيها للخطر، وهو ما لا تريده القوى الرأسمالية العالمية[1].

1. 2. الديمقراطية الأمريكية

على ضوء التحولات التاريخية التي شهدها العالم منذ بداية العقد السابق، توجه اهتمام العالم نحو قضية الديمقراطية بشكل كثيف ومتسارع، وكثر الحديث عن ضرورة دمقرطة الأنظمة حول العالم حتى تجاوز الحديث النخب ليتحدث به رجل الشارع العادي. وبسبب الهيمنة الأمريكية خلال الفترة السابقة والحالية على العالم، وبالتالي هيمنة فكرها وقيمها وثقافتها القائمة أساسا على مباديء الديمقراطية الليبرالية، وتنصيب نفسها كما وصفها تشومسكيChomsky كبواب ونموذج لمستقبل الإنسانية[2]، فهي تملي على شعوب وأنظمة العالم نموذجها الفكري والفلسفي، وتلزمهم – ولا تدعوهم – بعمليات الإصلاح والتحول الديمقراطي حسب رؤيتها هي.

استهلت الولايات المتحدة عصر العولمة بإرساء قواعد "النظام العالمي الجديد" مما دعا توماس فريدمان Thomas Friedman بوصف ذلك العصر الأمريكي بقوله: "إن انتصار أميركا في الحرب الباردة كان انتصارا لمجموعة من المباديء السياسية والاقتصادية: الديمقراطية والسوق الحر"[3]. وعلى اعتبار أن الديمقراطية من المفاهيم التي يصعب صياغة تعريف لها يتفق عليه الجميع، يتولد السؤال التالي: ما هي الديمقراطية التي تبشر بها أمريكا؟ وما مضمون عمليات الإصلاح الديمقراطي التي تدعو إليها؟ هذان التساؤلان وغيرهما تقودنا

---

[1] جلال أمين، **العولمة والدولة**، في: أسامة أمين الخولي (محررا)، العرب والعولمة، مصدر سبق ذكره، ص 162.

[2] ناعوم تشومسكي، **Noam Chomsky، أهداف ورؤى الديمقراطية والأسواق في النظام العالمي الجديد**، ترجمة: مازن الحسيني، دار التنوير، رام الله، كانون الثاني / يناير، 2002، ص 39.

[3] نفس المصدر السابق. ص 39.

للبحث في الوعاء الفلسفي للديمقراطية الأمريكية الموعودة، ورؤيتها لعملية الإصلاح الديمقراطي.

لا نعني مما سبق أن الديمقراطية الأمريكية تختلف في جوهرها عن الديمقراطية الليبرالية التي تم الحديث عنها آنفا، وإنما المقصود من تمييز الديمقراطية الأمريكية هو الممارسة الأمريكية الخارجية الهادفة لدمقرطة الدول التي فاتها اللحاق بركب الموجات الديمقراطية.

كلفت الولايات المتحدة نفسها بمهمة إشاعة الديمقراطية الأمريكية؛ إنها الديمقراطية الليبرالية الرأسمالية، وهي ديمقراطية ذات مقاييس ووظائف تعكس طبيعة الثقافة السياسية الأمريكية، القائمة على مجموعة من المتناقضات كقيم الحرية والتحرر والاستقلال والقوة، إلى جانب قيم النزوع نحو السيطرة والمنفعة والمصالح[1]. وهو ما يفسر نوعا ما التناقض القائم بين الدعوات الأمريكية لإحلال السلام والديمقراطية في العالم، وبين ممارساتها الفعلية. تحفل السياسة الأمريكية الخارجية بالأمثلة: في الوقت الذي يتم فيه توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل عام 1978 في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر قائد حملة "حقوق الإنسان"، نجد المواجهات الدامية تعم إيران الرافضة لحكم الشاه وتقف الولايات المتحدة بكل قوة تدعم الشاه في مواجهة الثورة الشعبية[2].

كمثال آخر ما تم في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان الذي رفع شعار "ثورة الديمقراطية"، دعا ريغان إلى "حملة من أجل الديمقراطية" تعم العالم أجمع[3]، وقال أن القوة هي الوسيلة لنشر الديمقراطية، وهو ما تم من خلال توفير الإدارة الأمريكية كل أشكال الدعم للحركات المسلحة ضد الشيوعية في مختلف أنحاء العالم (آسيا وأمريكا وأفريقيا)[4].

---

[1] هشام يونس، **الإيدوإستراتيجيا الأمريكية**، شؤون الأوسط، العدد 115، صيف 2004، ص 113.

[2] نفس المصدر السابق.

[3] جورج جقمان، **الديمقراطية في نهاية القرن العشرين: نحو خارطة فكرية**، في:برهان غليون وآخرون، حول الخيار الديمقراطي، مصدر سبق ذكره، ص 23.

[4] هشام يونس، مصدر سبق ذكره، ص 122.

مع بداية تسعينيات القرن العشرين التي شهدت انهيار الاتحاد السوفيتي، أصبح الباب مفتوحا على مصراعيه أمام العولمة وهي ترتدي ثوب الليبرالية الجديدة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، أصبحنا أمام عصر جديد أطلق عليه الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب "عصر التحرر"[1]. تبعه ما عرف بمشروع "القرن الأمريكي الجديد The Project for the New American Century"، وهي فكرة ليست جديدة وإن كانت قد أصبحت تلاقي رواجا كبيرا بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001، ولكنها في الحقيقة تعود إلى أعوام مضت وتحديداً منذ ربيع العام 1997، وذلك حين تم إنشاء المشروع في شكل منظمة غير حكومية تهدف إلى الدعوة إلى تحقيق السيطرة العالمية للولايات المتحدة.

يضم المشروع مجموعة من المثقفين والكتاب الأمريكيين ذوي الاتجاه اليميني المحافظ المتطرف، ويترأسه ويليام كريستول William Kristol، المحرر في مجلة "ويكلي ستاندرد" Weekly Standard، اليمينية المعروفة. ويرى مؤسسو المشروع أنه يحقق مجموعة من الأهداف الفرعية التي تلتقي في النهاية نحو الوصول إلى الهدف الأسمى وهو اكتمال السيطرة الأمريكية على الكرة الأرضية Domination American[2]. يصف المشروع الولايات المتحدة الأمريكية وطبقا لإعلان مبادئ المشروع بأنها "هيمنة عالمية خيرة" والهدف هو "الحفاظ على الهيمنة حتى وقت بعيد في المستقبل قدر المستطاع"[3].

أيضا ومنذ بدء عقد التسعينيات، بدأنا نسمع بمقولات النهايات: نهاية الآيدولوجيا، ونهاية الدولة القومية، ونهاية التاريخ التي أتى بها فرانسيس فوكوياما,Francis Fukuyama بقوله: "إننا نشاهد نهاية التاريخ وذلك في نقطة النهاية للتطور الآيديولوجي للبشرية وعالمية الديمقراطية الليبرالية الغربية كآخر شكل للحكومة الإنسانية"[4]. وبذلك تم اعتماد الديمقراطية الليبرالية الأمريكية كنموذج يؤخذ عالميا، وراهن فوكوياما وغيره من المفكرين الأمريكيين على

---

(1) خطاب جورج بوش الأب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 23 \9 \1991.

(2) خليل العناني http://students.washington.edu/~jamali/hatar75.htm،

(3) www.voltairenet.org/article 128917.

(4) هبة رؤوف عزت، **الليبرالية: ايدولوجيا مراوغة أفسدها رأس المال،** http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/08/article01e.shtm

الديمقراطية الليبرالية كنظام عالمي سيسود أو يجب أن يسود جميع بلدان العالم، باعتباره النظام الأكثر ملاءمة لحاجات المجتمعات المختلفة لما يحمله من مبادىء الحرية والعدالة والتنمية.

وقد وضع فوكوياما العامل الاقتصادي كمحور رئيسي في التطور التاريخي، هذا التطور الذي لابد سيفضي – من وجهة نظره – إلى الرأسمالية كنتيجة نهائية للتطور الإنساني. من هذا المنطلق، وضع فوكوياما نهاية التاريخ التي تعني الليبرالية الديمقراطية في السياسة، والرأسمالية في الاقتصاد، ويشكلان معا وجهين لنظام واحد.

استنادا لنهاية التاريخ فإن العالم لدى فوكوياما ينقسم إلى عالم لم يلحق بعد بالنموذج الديمقراطي الأمريكي، وهو عالم تملؤه الحروب والنزاعات المسلحة، وآخر يسوده الأمن حيث تسوده الديمقراطية[1]. ويحيد فوكوياما عن جادة البحث العلمي ويدعي علمه بخبايا النفس الإنسانية التي تتفق مع مباديء الديمقراطية الليبرالية، وهو عامل لا يقل أهمية – من وجهة نظره– عن العامل الاقتصادي، وهو عامل يكمن في النفس الإنسانية: "جنوح البشرية نحو الديمقراطية الليبرالية مرده في نهاية الأمر ذلك الجزء من النفس الذي ينزع نحو الاعتبار"[2].

يضع فوكوياما ما أسماه عوائق الديمقراطية، وهو ما يمكن أن يرى أيضا على الوجه الآخر باعتباره شروط تحقق الديمقراطية في عدة نقاط[3]:

- الوعي القومي الإثني والعرقي يعرقل من فرص إقامة الديمقراطية، فالديمقراطية لا تعيش في إلا في ظل أمة متجانسة تحمل ذات المفهوم عن نفسها.
- قد يعيق الدين إقامة الديمقراطية، رغم تأكيد فوكوياما على عدم قدرة الدين على إقامة مجتمعات حرة.
- البنية الاجتماعية الموجودة مهمة جدا، وكلما كانت هذه البنية تحمل ثقافات مختلفة، فإن ذلك من شأنه أن يعيق الفرصة أمام الدمقرطة.

---

[1] هشام يونس، مصدر سبق ذكره ص 122.

[2] جورج جقمان، نقلا عن: Francis Fukuyama, The End of History، في: برهان غليون وآخرون، حول الخيار الديمقراطي، مصدر سبق ذكره، ص ص 25 – 26.

[3] هشام يونس، مصدر سبق ذكره، ص 123.

العوائق السالفة الذكر (القومية والدين والثقافة) تشكل مجتمعة المكـــون الحضـــاري لأي أمة، وهذا ينقلنا مباشرة إلى أطروحة **صراع الحضارات Clash of Civilizations** لصاموئيل هانتنغتون Samuel Huntington. فقيام حضارة عالمية ديمقراطية تقودها الولايات المتحـــدة الأمريكية لن يكون ممكن الحدوث في ظل وجود ثقافات ونظم حضـــارية لا تســـتهويها القـــيم الأمريكية كالفردية والليبرالية والدستورية وحقوق الإنسان والمساواة والحرية وحكـــم القـــانون والديمقراطية والأسواق الحرة وفصل الدين عن الدولة. بالتالي فإن النظام العالمي الجديد الـــذي بشر به بوش الأب قد لا يكون بالإمكان تحقيقه[1].

1. 2. 1. الخطاب الديمقراطي الأمريكي الموجه للمنطقة العربية

دعمت الولايات المتحدة الأمريكية الأنظمة الاستبدادية في الوطن العربي خلال الفتـــرة الممتدة ما بين نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى سقوط الإتحاد السوفيتي، وقد تمثلـــت سياســـة الولايات المتحدة خلال تلك الفترة بدعمها للتيارات الإسلامية، لمواجهة المد الشيوعي في الوطن العربي، وتشجيعها الأنظمة العربية لدعم تلك التيارات. وبانهيار المنظومة الاشتراكية، لـــم تعـــد تلك الأنظمة تحقق مصلحة أمريكية ملحة، وإن كان قد استمر هذا الدعم وإن بصورة أقل حماسا من قبل الإدارات الأمريكية خلال العقد الأخير من القرن العشـــرين،، وذلـــك بهـــدف حمايـــة مصالحها في المنطقة، وتوفير الأمن لإسرائيل[2].

قبل 11 أيلول / سبتمبر وهو تاريخ فاصل في حياة الأمريكيين، كان النمط الأمريكي في التعامل مع دول العالم المختلفة بشأن تطبيق الديمقراطية يقوم على معايير مزدوجة تقـــوم هـــذه المعايير على الضغط على الدول التي لا تسير في ركاب السياسة الأمريكية ووضعها في لائحة الدول غير الديمقراطية والدول التي تنتهك حقوق الإنسان، وبالمقابل تقوم على التغاضي عن وأد الديمقراطية والحريات في البلدان التي لأمريكا مصالح فيها.

---

[1] نفس المصدر السابق، ص 126.

[2] حـــازم نهـــار، **تجديـــد الفكـــر السياســـي حـــول: إشـــكالية العلاقـــة بـــين الـــداخل والخـــارج،** http://www.mokarabat.com/mo10-3.htm

عقب 11 أيلول / سبتمبر، أطلق هاس Hass مدير تخطيط السياسات بوزارة الخارجية الأمريكية تصريحات هامة عن الخطط الأمريكية لفرض الديمقراطية على العالم العربي الإسلامي، ووصل الأمر إلى حد الحديث عن "فرض الديمقراطية" على الجميع لاتقاء خطر 11 سبتمبر آخر، والقبول بمعضلة الديمقراطية العربية عبر انتخابات حرة رغم المخاوف من أن يضر هذا بالمصالح الأمريكية[1]. فالمصالح الاستراتيجية الأمريكية، وحفظ الأمن القومي الأمريكي هي التي تحدد الثوابت الأمريكية في السياسية الخارجية، بمعنى أن الثوابت الأمريكية قد تتغير وفقا لتغير المصالح الاستراتيجية، أو عند الشعور بخطر يتهدد الأمن القومي. وهو ما حدث نتيجة لأحداث 11 أيلول / سبتمبر 2001[2].

تحول بعدها "الإرهاب" إلى العدو الأول للولايات المتحدة، ومع عدم وضوح معالم هذا العدو، واتساع مفهومه، أصبح بالإمكان اعتبار من كان صديق الأمس هو ذاته عدو اليوم. وهذا ما اعترف به الرئيس الحالي للولايات المتحدة جورج بوش George Bush الابن بقوله: "لقد بات واضحا الآن أن عقود التغاضي عن معاونة الطغيان من أجل الاستقرار لم تؤد إلا إلى الظلم والقلق والمعاناة.. لقد بات واضحا أن تقدم الديمقراطية يقود إلى السلام، لأن الحكومات التي تحترم حقوق شعوبها تحترم أيضا حقوق جيرانها"[3]. وينطلق الرئيس الأمريكي في حرصه على دعم الاستقرار، ونشر الديمقراطية في المنطقة العربية من الفكرة الأمريكية السائدة التي تحملها نظرية "السلام الديمقراطي" الأمريكية التي تنفي إمكانية قيام حروب بين الأنظمة الديمقراطية[4].

فالاستبداد الذي حمته ورعته الولايات المتحدة في المنطقة طوال نصف قرن، أفرز الكثير من الغضب والكراهية للغرب وحضارته، وكان الحاضنة الحقيقية للعنف "والإرهاب" والسبب الرئيسي في تفجره ونموه وانتشاره، الأمر الذي جعل التخلص من الاستبداد أحد وسائل

---

(1) **الديمقراطية الأمريكية** http://www.egyptiangreens.com/docs/general/index.php?eh =4075&subcategoryid=260&categoryid=36

(2) حازم نهار، مصدر سبق ذكره.

(3) فواز جرجس، **أميركا والديمقراطية في العالم العربي**، www.aljazeera.net/KnowledgeGate/aspx.htm

(4) عبد الوهاب الأفندي، **هل تريد أمريكا ديمقراطية حقيقية**، www.swissinfo.org/sar/swissinfo.html?sitesect=143&sid=1219586

مكافحة ومحاصرة "الإرهاب". هذه هي الرواية الأمريكية وهي كذلك رواية الكثير من العرب، وهي هنا كلمة حق أريد بها باطل، فما لا يختلف عليه اثنان ما لاقته ولا تزال الشعوب العربية من أصناف القمع وكبت الحريات والتسلط والتهميش من قبل أنظمتها الشمولية الاستبدادية. وظمأ هذه الشعوب المقهورة للحرية والمشاركة. قد تكون الولايات المتحدة قد استغلت المعاناة العربية في ظل استبداد الأنظمة كذريعة لحملتها العسكرية ضد العراق، وتهديدها الدائم لبلدان عربية أخرى مثل سورية، دون وجود أي سبب مقنع تضعه أمريكا أمام شعبها والعالم. فكان لا بد من إضفاء مسحة أخلاقية على أعمالها العسكرية والإستخبارية بدعوى نشر المباديء الديمقراطية وتحرير الشعوب العربية من نير الظلم والاستبداد الذي تلاقيه على يد أنظمتها[1].

وهو ليس بالأمر الجديد على أمريكا وإنما يدخل ضمن فلسفتها البراغماتية، وهي فلسفة أمريكية أصيلة قادها عدد من الفلاسفة والعلماء الأمريكيين واعتمدت كمنهج وليس كمذهب فلسفي. منهج غايته النظر إلى المستقبل، من خلال ربط المعارف بعالم التجربة، لا من حيث النشأة أو الأصل، بل من حيث النتائج التي تترتب على هذه الفكرة أو تلك في عالم الواقع[2].

يتجه البراجماتي نحو ما هو في متناول الحس، ونحو الدقة، والوقائع والفعل والقوة. في حين يتجاهل دائماً مجموعة من العادات، مثل:"التجريد، والنقص، والحلول اللفظية، والمبادئ الثابتة، والمذاهب المغلقة، وإدعاء مطلق أو مصدر أولي"[3]. إننا نجد أن المنهج البراجماتي في نفس الوقت لا يقدم نتائج معينة، وليست له عقائد يقررها تقريرا حاسما، وليست له نظريات وليس غير منهج. أو كما يصفه أحد رواده وليم جيمس William James "بالممر وسط الفندق إذ يطل على عدد كبير من الحجرات قد تجد في حجرة رجلا يؤلف كتابا في الإلحاد، وتجد في حجرة أخرى رجلا راكعا يطلب الإيمان والقوة، وتجد في حجرة ثالثة عالما كيميائيا يبحث في خصائص الأجسام، وتجد في حجرة رابعة من يعكف على مذهب في الميتافيزيقا المثالية، وفي

---

[1] برهان غليون، **كشف حساب التدخل العسكري الأمريكي في المشرق العربي**، http://critque-sociale.blogspot.com/2005-07-01-critique_sociale_archive.html

[2] صادق جلال سليمان، **البعد الفلسفي في الخبرة الأمريكية**، http://arabic.tharwaproject.com/node/862

[3] ماجد محمد حسن، **الفلسفة البراجماتية**، http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=17424

خامسة من يكشف استحالة الميتافيزيقا. ولكل هؤلاء ذلك الممر، ويجب أن يسيروا فيه جميعا إذا أرادوا سبيلا عمليا للدخول إلى حجراتهم أو الخروج منها"[1].

لم يبقَ المنهج البراغماتي حبيس أدراج الفلاسفة والمفكرين، وإنما طبق كمنهج حياة لدى الأمريكيين، وحدد توجهات السياسة الخارجية للدولة[2]، فقد أقره القائمون على مشروع القرن الأمريكي الجديد لبسط الهيمنة الأمريكية على العالم، ولكن جورج بوش الأب لم يعره كثير اهتمام، وكذلك فعل بيل كلينتون، وسنحت الفرصة في عهد جورج بوش الابن ولا سيما بعد أحداث 11 أيلول / سبتمبر، وقد ظهرت معالم المنهج البراجماتي واضحة من خلال البرنامج السياسي للمحافظين الجدد في النقاط التالية[3]:

_ زيادة ميزانية الدفاع بشكل كبير لتحديث القوات المسلحة.
- تعزيز العلاقات مع الدول الصديقة الديمقراطية.
- تحدي أمريكا لنظم الحكم المعادية للحرية والديمقراطية.
- تعزيز ودعم الإصلاح السياسي وحرية السوق في العالم.
- قبول أمريكا بالدور الفريد في الحفاظ على النظام العالمي الديمقراطي الحر.
- المطالبة باستعمال القوة في القضاء على النظم الاستبدادية في العالم ومنها العراق.
- عدم حصر قيم الحرية والديمقراطية في شعب من الشعوب، أو في بلد من البلدان.
- النظر إلى العالم من خلال منظار الخير والشر، ولا منظار وسطي بينهما.

أضافت أحداث 11 أيلول / سبتمبر إلى الخطاب السياسي للمحافظين الجديد ثلاثة بنود جديدة هي[4]:

- استعمال العصا الاستباقية.

---

[1] نفس المصدر السابق.

[2] صادق جلال سليمان، مصدر سبق ذكره.

[3] شاكر النابلسي، **المحافظون الجدد والليبراليون الجدد بين الواقع ومهاترات الغوغاء**، http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=19643

[4] نفس المصدر السابق.

- تسمية دول محور الشر وتوعدها.
- تقسيم العالم إلى أعداء وأصدقاء على أساس "إما أن تكون معنا أو ضدنا".

تم تطبيق هذه النقاط وبدقة على الوطن العربي، كجزء مهم من العالم بالنسبة للولايات المتحدة تحت شعار نشر الديمقراطية، ذلك المفهوم المطاط والذي يتسع لكل شيء تريده الولايات المتحدة من البلدان العربية في هذه المرحلة من الهيمنة الأمريكية. بدءا من السيطرة على منابع النفط الرئيسية في العالم، وحماية أمن الدولة اليهودية، وانتهاءً بنشر القيم والثقافة الأمريكية، وتطبيق قواعد السوق الحر.

يحتوي الخطاب الديمقراطي الأمريكي منح العرب شكلا من الديمقراطية يتضمن التعددية السياسية، وهي أحد ركائز الديمقراطية[1]. ويشجع العرب على إقامة انتخابات، ويدعم وجود حريات شكلية، وكمثال على ذلك الحرية الممنوحة للشعوب العربية بطرح أرائهم على منابر الفضائيات العربية عملا بحرية التعبير. إنها بالقطع ليست ديمقراطية حقيقية أو كاملة، وإنما هي إملاءات مفروضة على الأنظمة العربية، فالمشروع الديمقراطي يجب أن يكون خيارا ذاتيا نابعا من حاجة الأمة إليه ورغبتها في تحقيقه.

2. الإصلاح الديمقراطي

في البيئة السياسية العربية وفيما يختص بالإصلاح الديمقراطي، فكثيرا ما يتم الخلط بين أكثر من مصطلح لتدليل على مفهوم ومعنى واحد. فالإصلاح الديمقراطي هو ذاته التحول الديمقراطي، أو الانتقال الديمقراطي، أو التحرك نحو الديمقراطية، كلها مفاهيم عند استخدامها تؤدي نفس الغرض. ولكن أرى أن الإصلاح الديمقراطي هو تعبير يطلق على وجود نظام ديمقراطي، أي أن الأساس قائم ولكنه تعرض لبعض الخلل مما استدعى إعادته إلى مساره، وهو أشبه بثوب فيه بعض الثقوب وبحاجة إلى ترقيع. أما التحول والانتقال والتحرك الديمقراطي فعبارة عن التغيير من مسار غير ديمقراطي إلى مسار ديمقراطي. بمعنى حياكة

[1] حازم نهار، مصدر سبق ذكره.

الثوب وليس ترقيعه. وهو ما ينطبق على حالة الوطن العربي إذا استثنينا بعض الممارسات الديمقراطية هنا وهناك.

يعرف قاموس **أكسفورد** الإصلاح بأنه "تعديل أو تبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائص، وخاصة في المؤسسات والممارسات السياسية الفاسدة أو الجائرة، إزالة بعض التعسف أو الخطأ"[1]. أما الإصلاح السياسي، فقد عرفه محمد سعيد أبوعامود ليعني "القيام بعملية تغيير في الأبنية المؤسسية السياسية ووظائفها، وأساليب عملها وأهدافها وفكرها، وذلك من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي، وذلك بهدف زيادة فعالية وقدرة النظام السياسي على التعامل مع المتغيرات والإشكاليات الجديدة والمتجددة باستمرار، فالإصلاح هو تغيير من داخل النظام وبآليات نابعة من داخل النظام"[2]. ويمكن التمييز بين ثلاث مستويات من الإصلاح[3]:

- المستوى الأول: اتخاذ سياسة الإصلاح كاستراتيجية هدفها النهائي الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها، أدوات هذا المنهج تعتمد بناء القوة من أسفل بصورة تدرجية وتراكمية وسلمية، كما تعتمد التأثير على المجتمع المدني ومكوناته، بغرض السيطرة على المجتمع السياسي.

- المستوى الثاني: لا يشترط هذا المنهج الوصول إلى السلطة، وإنما غايته عملية تطوير مستمرة تتعلق بتحسين أداء الأنظمة والمؤسسات الاجتماعية، وهو قد يكون إصلاحا سياسيا أو قانونيا أو ماليا أو اقتصاديا أو إداريا...

- المستوى الثالث: الإصلاح الفردي، ويتعلق بإصلاح الفرد نفسه وتقويمها، من خلال تطوير القدرات الذاتية وتوسيع المعرفة الذاتية، والارتقاء بالمنظومة الأخلاقية والنفسية للفرد، ليغدو الفرد معبرا عن نفسه وقادرا على التفاعل مع الآخرين.

---

[1] تيسير محيسن، **محاولة أولية للتأصيل في مفهوم الإصلاح**، http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/29/page5.html.

[2] محمد سعد أبوعامود، **محددات مستقبل الإصلاح السياسي في الدول العربية**، بحث مقدم إلى مؤتمر قضية الديمقراطية في الوطن العربي، القاهرة، 2004، ص 2.

[3] تيسير محيسن، مصدر سبق ذكره.

قبل الخوض في مفهوم الإصلاح الديمقراطي أو التحول الديمقراطي لا يفوتنا ذكر مساهمة جان ليكا Jean Leca التي يقرر من خلالها بأن الديمقراطية ليست نظاما "طبيعيا" وكأن الانتقال إليه هو أمر مفروغ منه، فما الديمقراطية إلا "صنيعة مسفسطة"، ويشبه ليكا التحرك نحو الديمقراطية بموجات البحر مع فارق أنها تتكسر بسهولة وارتدادها أقوى بكثير ولا يمكن التنبؤ به[1]. فكما تحمل الديمقراطية في باطنها حلولا لمشاكل الحكم وإنهاء للنزاع حول من يتولى السلطة، فهي أيضا تحمل بذور النزاع والخلاف وعدم الاستقرار إذا لم يتم التحول إليها عبر وعي البنى الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، وإيمان النخب السياسية في المجتمع بقواعدها. ولعل في التجربة الجزائرية ما يمكن أن يعطينا مثلا حيا على فشل محاولة التحرك نحو الديمقراطية دون امتلاك مقوماتها أولا.

لكل دولة نسختها من عملية التحول الديمقراطي أو نسختها من غياب الديمقراطية، وذلك يتعلق بظروف كل بلد، ومدى تعرضها لضغوط داخلية أو خارجية أو الإثنتان معا، وقد تتشابه بعض البلدان ولكنها تظل محتفظة بملامح تجربتها الخاصة. وبسبب الأهمية المتزايدة لعمليات التحول الديمقراطي وبشكل خاص بعد الحرب العالمية الثانية حيث شهدت العقود التي تلت الحرب إقبالا على الأخذ بالديمقراطية من قبل البلدان التي كانت أبعد ما يمكن عن النظام الديمقراطي. ففي عام 1973 كانت نسبة الدول التي تحكمها حكومات ديمقراطية لا تتعدى الـ 25% من دول العالم، وفي منتصف التسعينات وصلت النسبة إلى 50%، وارتفعت هذه النسبة إلى 75% عند نهاية التسعينات[2]. أما البلدان العربية فلم تهب عليها رياح التغيير الديمقراطية إلا بعد الأحداث التي شهدتها الولايات المتحدة في 11 أيلول / سبتمبر 2001 ولم تكن تلك الرياح محلية وانما رياحا غربية أمريكية.

---

[1] جان ليكا، Jean Leca **التحرك نحو الديمقراطية في الوطن العربي: ما يعتريه من عدم اليقين والتعرض للأخطار وما يعتريه من شرعية – محاولة تجريبية في تحديد المفاهيم وفرضيات أخرى**، في: جون ووتربوري، ديمقراطية من دون ديمقراطيين، مركز دراسات الوحدة العربية وFondyione Eni Enrico Mattei، ط 2، بيروت، كانون الثاني / يناير 2000، ص ص 42 – 43.

[2] جيف هينز Jeff Henz، www.demoislam.com/modules.php?name=News&file=201

2. 1. معالجة عملية الإصلاح (التحول) الديمقراطي

قامت المدارس الفكرية المختلفة باعتماد ثلاث مداخل نظرية لتفسير أنماط التحول الديمقراطي[1]:

2. 1. 1. المدخل التحديثي

يقوم هذا المدخل على نظريات "الاقتصاد السياسي"[2]، يربط المدخل التحديثي بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، مستندا إلى أن البلدان الأكثر ثراء في العالم هي بلدان ديمقراطية. ولقد كان آدم سميث Adam Smith، في كتابه الشهير **ثروة الأمم** أول من عبر عن هذا الاتجاه من خلال دعوته لليبرالية السياسية باعتبارها شرطا ضروريا للأداء الفعال للسوق الذي يعتبره محرك النمو الاقتصادي. بالنسبة لآدم سميث فإنه من المستحسن عدم تدخل الحكومة فذلك يؤدي إلى ازدهار الحرية الفردية القائمة على التنافس، مما يعني تعظيم الأرباح وبالتالي إحداث تنمية اقتصادية.

لم يكن آدم سميث وحده هو من ربط ما بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، فعالم الاجتماع السياسي الأمريكي ليبست Lipset يرى بأن الطريق إلى الديمقراطية يمر عبر التنمية الاقتصادية، ولإثبات فرضيته قام ليبست بتصنيف الأنظمة ما بين ديمقراطيات مستقرة، وديمقراطيات غير مستقرة، واستبداديات مستقرة، واستبداديات غير مستقرة. وكانت النتيجة دائما في صالح البلدان الديمقراطية التي تتمتع بأعلى نسبة من مستويات التعليم، ودرجة التصنيع وهي مؤشرات مهمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي مجتمع.

توصل ليبست إلى نتيجة مؤداها أن العلاقة طردية ما بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبين الديمقراطية، وكلما كانت البلدان تتمتع بمستويات أعلى من التنمية الاقتصادية والاجتماعية فهي بالتالي أكثر ديمقراطية. وفقا لليبست فمن شأن التنمية الاقتصادية

---

[1] عبد الله العلفي، jeeran.com/blogs/blog/rss.aspx?blogid=295733& type=rss&ver=2.0&catid=3686

[2] جان ليكا Jean Leca، في: جون ووتربوري وآخرون، ديمقراطية من دون ديمقراطيين، مصدر سبق ذكره، ص 66.

أن تخفف من حدة التفاعلات السياسية مما يساهم في خلق جو من الاستقرار السياسي والمشاركة، وتوفير مجال خصب لازدهار ونمو وفاعلية المجتمع المدني[1].

تمنح لا مركزية القرار الاقتصادي للأفراد القدرة على استقلالية القرار بعيدا عن السلطة الأبوية للدولة، ولكنها بالنسبة لبعضهم قدرة ممنوحة فقط لمن يملكون، أما بالنسبة للمحرومين اقتصاديا والذين من المفروض أن يتمتعوا بما تمنحه لهم صفة المواطنة في النظام الديمقراطي فإنهم يعانون ظروف العمل الصعبة، أو حتى البطالة وانعدام الأمن الاقتصادي[2].

ومع ذلك، ومن ناحية أخرى، فالعلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية هي علاقة متبادلة، فكلاهما تؤدي للأخرى، وهو ما حاولت اثباته دراسات أخرى متعددة، فلقد أشار جروسمان ونوح Grossman and Noh إلى أن وجود نظام ديمقراطي يضمن خضوع الحاكمين للمساءلة أمام المحكومين مما يحفزهم على تخصيص الموارد بكفاءة وفعالية لضمان استمراريتهم في الحكم. وفي ذات السياق بين روبرت دال Robert Dahl أن الديمقراطية تضمن قيام الحكام بتوظيف الموارد بالطريقة التي تحقق النمو والإنتاج الأمثل. ويرى اولسون أن النظام الديمقراطي يلزم الحكام بتجنب السعي نحو تحقيق مصالح ذاتية أنانية ويفرض عليهم وضع السياسات العامة التي تحقق وتخدم المصلحة العامة ضمنا لاستمرار التأييد والقبول الشعبي[3].

أما بهالا Bhala فقد اعتمد في أطروحته على الحرية كقيمة أساسية في الديمقراطية، بالتالي فإن فرضيته تربط ما بين التنمية الاقتصادية والحرية، فهو يبدأ من الحرية وينتهي بها. وذلك بإيضاح أن الحرية تؤدي إلى مزيد من التنمية الاقتصادية التي بدورها تخلق مزيدا من الحرية. والحرية التي يتحدث بها بهالا هي الحرية بجانبيها (السياسي والاقتصادي)[4].

---

[1] عبد الله العلفي، jeeran.com/blogs/blog/rss.aspx?blogid=295733&type=rss&ver=2.0&catid=3686، مصدر سبق ذكره.

[2] **الديمقراطية: مبادىء. مؤسسات. مشاكل،** http://www.arab-ipu.org/publications/journal/v9192/studies.html

[3] عبد الله العلفي، jeeran.com/blogs/blog/rss.aspx?blogid=295733&type=rss&ver=2.0&catid=3686، مصدر سبق ذكره.

[4] نفس المصدر السابق.

من جهة أخرى يعارض فرانسيس فوكوياما وبعض الباحثين الغربيين النظرية التحديثية، فالديمقراطية هي عملية سياسية وغير مرتبطة بالاقتصاد ويستندون في طرحهم إلى تجربة النمور الآسيوية والتي حققت معدلات اقتصادية عالية في حين أنها لم تشهد إصلاحات ديمقراطية إلا في مرحلة لاحقة ومتأخرة للطفرة الاقتصادية[1]. ومن وجهة نظر الباحثة هناك صلة وثيقة بين التنمية الاقتصادية وتحقيق الديمقراطية، من منطلق أن تحقيق تنمية اقتصادية يضمن استقلالية في القرار السياسي، التنمية الاقتصادية تدعم بقاء النظام ديمقراطي ولكنها لا توجده، بمعنى أنه من الصعب تحويل نظام سلطوي إلى ديمقراطي بتأثير العامل الاقتصادي وحده، فلا بد أن تتضافر عوامل متعددة أهمها زرع مباديء الديمقراطية في ذهنية المجتمعات التي لم تكن الديمقراطية من ضمن تركيبتها النفسية والفكرية كما هو حال المجتمعات العربية. وجود إرادة شعبية تطالب بالديمقراطية من خلال أحزاب سياسية تمارس الديمقراطية في داخلها محفز قوي للوصول إلى الديمقراطية ، أما التنمية الاقتصادية فهي شرط لتفعيل وترسيخ نظام ديمقراطي يضمن فرص اقتصادية متكافئة للأفراد بعيدا عن تسلط الرأسمالية.

2. 1. 2. المدخل الانتقالي

لم يول الباحث السياسي دانكورت روستو Dankwart Rustow ذات الأهمية التي أولاها أنصار المدخل التحديثي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية كشرط أساسي لتحقيق الديمقراطية، فالتنمية الاجتماعية وإن كانت تساهم في الحفاظ على استمرارية الديمقراطية وازدهارها، ولكن الأهم هو البحث في كيفية تحقيق الديمقراطية أولا[2].

استكمالا من روستو لأطروحته فهو يضع وصفة تتكون من أربع مراحل أساسية لتحقيق التحول الديمقراطي[3]:

---

(1) http://www.al-watan.com/data/20060721/index.asp?content=statenews2

(2) عبد الله العلفي، jeeran.com/blogs/blog/rss.aspx?blogid=295733& type=rss&ver=2.0&catid=3686 مصدر سبق ذكره.

(3) راجع: جون ووتربوري، **إمكانية التحرك نحو الليبرالية السياسية في الشرق الأوسط**، في:جون ووتربوري، ديمقراطية من دون ديمقراطيين، مصدر سبق ذكره، ص ص 93 – 94.

أولاً: مرحلة تعبئة وتحقيق الوحدة الوطنية، ولا يشترط لذلك توافر الإجماع، بل يكفي البدء بتشكيل هوية سياسية تشترك فيها الغالبية العظمى من المواطنين.

ثانياً: المرحلة الثانية هي مرحلة إعدادية مهمة جدا، وتتميز بالصراع العنيف بين النخب الجديدة التي ترى أنه بات من حقها أخذ مواقع متقدمة ومؤثرة في المجتمع السياسي، وبين النخب التقليدية المسيطرة، والمعنية بالمحافظة على الوضع القائم. عنف الصراع في هذه المرحلة قد يؤدي إلى إجهاض الديمقراطية قبل أن تولد، بل وقد تحطم استقرار المرحلة وتمزق الوحدة الوطنية، والاحتمال الثالث هو أن يحسم الصراع لصالح إحدى الجماعات المتصارعة مقابل القضاء على قوى المعارضة وسد الطريق أما التحول الديمقراطي.

ثالثاً: إذا لم يحسم الصراع في المرحلة السابقة، وتم تجاوز المرحلة الإعدادية، تدرك وقتها أطراف الصراع أن تبني قواعد ديمقراطية تمنح الجميع حق المشاركة في المجتمع السياسي، وهي مرحلة القرار، إنه ليس قرارا واعيا ناتجا عن قناعة ورغبة من الأطراف المتصارعة بالأخذ بالديمقراطية، وإنما وسيلة للتوصل إلى تسويات وحلول وسط.

رابعاً: بمرور الوقت تصبح الديمقراطية عادة لدى الأطراف المختلفة، وخصوصا لدى الأجيال اللاحقة التي تترسخ لديها القناعة بالديمقراطية، بعد أن يكون الجيل الأول قد مهد الطريق أمامها وتحمل تلك المرحلة الانتقالية. وعندها وكما يرى أصحاب المدخل الانتقالي يمكن القول بأن الديمقراطية قد ترسخت.

2. 1. 3. المدخل البنيوي

فيما يركز أصحاب المدخل الانتقالي على النخب التي يرون أنها من يصنع الديمقراطية بحكم حاجتها لإنهاء الصراع، نجد أن المدخل البنيوى يفترض بأن المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية الليبرالية أو نحو أي شكل سياسي أخر يتشكل ويتحدد أساسا بالبنى المتغيرة للطبقة والدولة والقوى الدولية وعبر القومية والمتأثرة بنمط التنمية الرأسمالية، وليس عن طريق

مبادرات وخيارات النخب. فعلى الرغم أن النخب السياسية تقوم بمبادرات وخيارات معينة، إلا إن هذه المبادرات والخيارات لا يمكن تفسيرها دون الخضوع للظروف البنيوية[1].

تختلف تفسيرات المدخل البنيوي عن المدخل الانتقالي لعمليات التحول الديمقراطي، التي تعود لفكرة ومفهوم "بنى القوة والسلطة المتغيرة"[2] وليس للنخب السياسية، مما يستلزم عمليات تحول ديمقراطي طويلة المدى. هذه البنى تتحكم بشكل أو بآخر في سلوك الأفراد والنخب في المجتمع، وتقوم بتشكيل تفكيرهم وصياغة رؤاهم. عادة ما تكون هذه البنى هي نتاج تفاعل الماضي والحاضر معا، ويساهم قبول الأفراد والجماعات في بقائها أو استمراريتها[3].

فالتفاعلات المتغيرة لبنى السلطة والقوة (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) قد تدفع نحو أحد اتجاهين: فهي إما أن تقود إلى الديمقراطية الليبرالية، أو إلى مسارات سياسية أخرى، ومن شأن هذه التفاعلات أن تأخذ مدى طويلا لتحقيق عملية التحول الديمقراطي.

في جهد لفحص فرضية المدخل البنيوي قام بارنجتون مور Barington Moore بتتبع مختلف المسارات السياسية من مسار انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة (مسار الديمقراطية الليبرالية)، مرورا بالمسار الذي اتبعته اليابان وألمانيا (مسار الفاشية)، وصولا للمسار الذي اتجهت إليه روسيا والصين (مسار الثورة الشيوعية). تجاهل مور جهود النخب وركز خلال تلك المقارنة على إطار العلاقات المتفاعلة لأربع بنى متغيرة للقوة والسلطة، تركزت ثلاث منها في طبقات اجتماعية "الفلاحون وطبقة ملاك الأرض الأرستقراطية والبرجوازية الحضرية" أما البنية الرابعة فهي الدولة[4].

---

[1] عبد الله العلفي، jeeran.com/blogs/blog/rss.aspx?blogid=295733&type=rss&ver=2.0&catid=3686، مصدر سبق ذكره.

[2] صفوان محمد البنا، التحديات الاجتماعية التي تواجه اليمن، http://www.hewarye.com/vb/archive/index.php/t-1895.html.

[3] عبد الله العلفي، jeeran.com/blogs/blog/rss.aspx?blogid=295733&type=rss&ver=2.0&catid=3686، مصدر سبق ذكره.

[4] نفس المصدر السابق.

توصل مور من خلال مقارنته السابقة إلى أن الديمقراطية الليبرالية كانت نتاجا لنمط مشترك من العلاقات المتغيرة بين البنى الأربعة، فيما نما إتجاه الفاشية كنتيجة لضعف البرجوازية الحضرية واعتمادها على الطبقات الأرستقراطية المهيمنة على الدولة، وكذلك الثورات الشيوعية استمدت وجودها من ضعف البرجوازية الحضرية وخضوعها لهيمنة الدولة. أغفلت دراسة مور أهمية العلاقات والتفاعلات الدولية وأهمها الحروب التي يمكن أن تحدد المسار الذي تتوجه إليه البلدان المختلفة[1].

2. 2. العوامل المؤثرة في عملية الإصلاح الديمقرطي

في عملية الإصلاح الديمقراطي وصولا للتحول الديمقراطي، لابد وأن تتضافر عوامل متعددة لتصبح هذه العملية ممكنة الحدوث:

2. 2. 1. التنمية الاقتصادية

مصطلح التنمية الاقتصادية الذي يقابله باللغة الإنجليزيةEconomic Development هو تعبير عن تلبية الحاجات المادية لأفراد المجتمع بما يتفق مع متطلبات البيئة، فالمنتجات المادية للحضارة تتشكل على نحو ينسجم مع أساليب الإنتاج الخاصة بهذه الحضارة، وبما يتناسب مع النظم السياسية والاجتماعية اللازمة والملائمة لبناء المجتمع وبنيته الثقافية ومعتقداته[2].

عند الحديث عن التنمية الاقتصادية اللازمة لإحداث تحول ديمقراطي فإن المقصود هو تنمية رأسمالية، بمعنى سيادة مبدأ التوسع الرأسمالي والسوق الحر على حساب الاقتصاديات الوطنية[3]، يقرر ليبست ودايموند بأن الارتباطات بين التنمية الاقتصادية وعملية التحول

---

[1] نفس المصدر السابق.

[2] عادل حسين، **الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آيار / مايو، 1997، ص 39.

[3] برهان غليون، **منهج دراسة مستقبل الديمقراطية في البلدان العربية**، في:علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره ص 248.

الديمقراطي مهمة جدا، بحيث تتولى التنمية الرأسمالية كما لدى مور وروشماير رسم المسار التاريخي الذي تأخذه البلدان المختلفة تجاه الديمقراطية الليبرالية، أما روستو وآدونيل ولينز تشكل التنمية الاقتصادية محركا أساسيا للنخب المتنافسة[1] للتوصل إلى "صفقة سياسية"[2].

من شأن الأزمات الاقتصادية، على شاكلة ما حدث في أوربا في فترة ما بين الحربين العالميتين في القرن العشرين، أن تقوض الديمقراطية الليبرالية، ومن شأن التخلف الحاد أيضا، كما في حالة أفريقيا جنوب الصحراء، أن يشكل إحباطا للمساعي الديمقراطية إن كانت موجودة أصلا[3].

2. 2. 2. الثقافة السياسية

يعرف لوسيان باي Pye الثقافة السياسية على أنها "مجمل القيم الأصلية، والمشاعر والمعرفة التي تعطي شكل وجوهر العملية السياسية"[4]. فمجموع الأفكار والآراء والمعتقدات والمشاعر للأفرد هي مكونات ثقافتهم السياسية. وقد ميز الموند وفيربا Almond and Verba بين ثلاثة أنواع من الثقافة السياسية: الثقافة المحدودة، تكون الحكومة مركزية وأفراد الشعب لا يعنيهم ما تتخذه من سياسات، وثقافة تابعة، يشعر الأفراد أنهم رعايا وتابعون للحكومة، وثقافة مشاركة، يؤثر من خلالها المواطنون في سياسات الحكومة ويتأثرون بها، تزدهر هذه الثقافة في ظل الأنظمة الديمقراطية الليبرالية[5].

تفترض استراتيجية التحول الديمقراطي ثقافة سياسية تنظر لعملية الصراع السياسي بوصفها "منافسة اجتماعية سلمية"، وقاعدتها التوافق والتراضي[6]، من هذا المنطلق فإن الثقافة

---

[1] محمد زاهي المغيربي، **الديمقراطية والإصلاح السياسي**، مراجعة عامة للأدبيات، http://www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&AI0=9960

[2] جان ليكا Jean Leca، جون ووتربوري وآخرون، ديمقراطية من دون ديمقراطيين، مصدر سبق ذكره، ص 62.

[3] محمد زاهي المغيربي، مصدر سبق ذكره.

[4] عبد الله الراشد، http://www.saudiaffairs.net/webpage/sa/issue21/article21/article13.htm .

[5] نفس المصدر السابق.

[6] عبد الإله بلقزيز، **الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات**، في: علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص 137.

السياسية تعيد تعريف السياسة بعيدا عن المماهاة بينها وبين الحرب، وبعيدا كذلك عن التفرد والاحتكار. فإمكانية حدوث تحول ديمقراطي تستدعي وجود ثقافة سياسية "تحل النزعة النسبية في وعي السياسة والمجال السياسي محل النزعة الشمولية (أي التوتاليتارية)، وتحل التوافق، والتراضي، والتعاقد، والتنازل المتبادل، محل قواعد التسلط، والاحتكار، والإلغاء... الخ، فتفتح المجال السياسي – بذلك – أمام الطبيعية للجميع، وتفتح معه السلطة أمام إرادة التداول السلمي عليها"[1].

2. 2. 3. الدولة والمؤسسات السياسية

يعد وجود المؤسسات الحديثة في النظام السياسي من بين مؤشرات التحول الديمقراطي، ذلك أن مستوى المؤسسية في المجتمع معيار أساسي للديمقراطية، كما أن غياب المؤسسات يعوق الوصول إلى ديمقراطية حقيقية، من هنا يمكن القول إن المؤسسات ترتبط بالتطور الديمقراطي.في هذا السياق أيضاً يؤكد عالم السياسة الأمريكي مايرون وينز Winz أن أي نظام سياسي حديث يتميز بالضرورة بوجود العديد من المؤسسات، ويرجع وينز تميز مجتمع عن آخر بمقدرة أفراد المجتمع الأول على بناء واستمرار المؤسسات، وذلك لتحقيق أهدافه، ويتفق هنتغتون مع وينز في اهتمامه بعملية بناء المؤسسات، من أجل تحقيق التقدم والتنمية السياسية والتحول الديمقراطي[2].

ترتبط عملية بناء المؤسسات السياسية، كالحكومات والبرلمانات...، بطبيعة الهدف المراد تحقيقه من وراء بنائها، فإذا كان الهدف إشاعة الديمقراطية فإن المؤسسات تعمل من أجل تحقيق هذا الهدف، وذلك بتضافر الثقافة السياسية السائدة، وتوجهات النخب الحاكمة[3]. وعملية التحول الديمقراطي تستوجب وجود مؤسسات سياسية يتم من خلالها تحقيق مشاركة سياسية تعزز دور المواطنين في عملية صنع السياسات العامة أو حتى التأثير فيها. وترتبط المشاركة

---

[1] نفس المصدر السابق، ص 137.

[2] http://www.al-watan.com/data/20060721/index.asp?content=statenews2، مصدر سبق ذكره.

[3] حسين علوان البيج، **الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة**، في: علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص 156.

السياسية برباط وثيق مع المؤسسات السياسية بحيث تصبح هذه المؤسسات حقلا لممارسة المشاركة السياسية. والمجتمعات الراغبة في التحول الديمقراطي يتوجب عليها تكييف المؤسسات السياسية مع مستوى المشاركة السياسية، وإلا انحرف دور هذه المؤسسات ليقتصر على التعبئة على حساب المشاركة[1].

2. 2. 4. المجتمع المدني

تتميز مؤسسات المجتمع المدني عن مؤسسات المجتمع السياسي في كونها تنشأ وتعمل بشكل مستقل تماما عن الدولة[2]، وهي تقوم بتهيئة ظروف نشأة وصناعة الديمقراطية وهي الضمانة الأكيدة القادرة على حمايتها وصيانتها من غدر الدولة وأعداء الديمقراطية. إن قدرة المجتمع على توليد مؤسساته الأهلية بوظائفها المختلفة، البعيدة عن سلطان الدولة، تؤهلها لامتلاك المبادرة في إشاعة الديمقراطية وفرضها على الدولة بصورة تدريجية. ويقصد بالمجتمع المدني "المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس الديمقراطية... أو هو المجتمع الذي يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية وتحترم فيه حقوق المواطن، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، في حدها الأدنى على الأقل. إنه، بعبارة أخرى، المجتمع الذي تقوم فيه "دولة المؤسسات"، بالمعنى الحديث لـ "المؤسسة": البرلمان، القضاء المستقل، الأحزاب، النقابات، الجمعيات... الخ"[3]. حيث يعزز وجود مجتمع مدني الديمقراطية الليبرالية، من خلال علاقته بالدولة.

ليس المقصود من المجتمع المدني إيجاد معارضة سياسية دائمة في مواجهة الدولة، بل الهدف من وجود مؤسسات المجتمع المدني هو مشاركة الدولة في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هذه المشاركة تمنح تلك المؤسسات القدرة على المراقبة والضبط والإصلاح، مما يؤكد مرة أخرى على ضرورة استقلالية المجتمع المدني عن الدولة،

---

[1] نفس المصدر السابق، ص ص 156 – 158. وللاستزادة يمكن الرجوع إلى: ثناء فؤاد عبدالله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيوت، كانون الثاني / يناير 1997، ص ص 22– 24.

[2] نفس المصدر السابق، ص 159.

[3] محمد عابد الجابري، **اشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي**، نفس المصدر السابق، ص 184.

ودون هذه الاستقلالية أي بتدخل أو توسط الحكومة تفقد مؤسسات المجتمع المدني الهدف من وجودها[1]. وهو ما يؤكده منظري المدخل التحديثي والمدخل الانتقالي، حيث يلعب المجتمع المدني دورا بارزا في كبح جماح الدولة، كما أنه يشكل عائقا حقيقيا أمام عودة التسلطية وعاملاً حيوياً في المحافظة على بقاء الإنجازات الديمقراطية.

لقد كان انبعاث المجتمع المدني عاملاً حاسماً في تفسير عمليات الانتقال من التسلطية إلى الديمقراطية الليبرالية في جنوب أوربا وأمريكا اللاتينية. كما أدى نمو وتطور العديد من الجماعات والحركات الاجتماعية المستقلة – الطلاب، النساء، نقابات العمال، الجماعات الكنسية، المستهلكون، أنصار البيئة، الجماعات القبلية، الفلاحون، المهنيون– في أوربا الشرقية والاتحاد السوفييتي السابق وبعض أجزاء آسيا وأفريقيا إلى تنامي عمليات التحول الديمقرطي. وعادة ما يتضمن نمو المجتمع المدني وجود إعلام مستقل يمكن أن يشكل ضغطاً على الدولة التسلطية[2].

وفقاً للمدخل التحديثي، تساهم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في نمو المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم، لما تحدثه من تركز للسكان في مناطق حضرية وتؤدي إلى تفاعلهم في شبكات أوسع وأكثر تنوعاً، وتسهم في انتشار التعليم والمعرفة و الدخل والموارد التنظيمية الأخرى عبر قطاعات واسعة من السكان، مما يؤدي بالنهاية إلى تزايد احتمالات رفض قطاعات المجتمع المختلفة لنظم الحكم التسلطية[3].

2. 2. 5. العوامل الدولية المحيطة

تتأثر جميع عمليات التحول الديمقراطي بما يجري في النظام الدولي خارج حدود الدولة. ويشمل ذلك التفاعلات الدولية مثل التحالفات العسكرية والحروب والعلاقات الدبلوماسية وأنشطة المؤسسات الحكومية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وتولي اهتماما بالعمليات الاقتصادية والمالية العالمية والإعلام العالمي وشبكات

---

[1] ثناء فؤاد عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص 282.

[2] سامح فوزي، **الديمقراطية تواجه الديكتاتورية**، http://www.islamonline.net/arabic/politics/worldaffair/2006/09/01.shtml

[3] محمد زاهي المغيربي، نفس المصدر السابق.

الاتصال العالمية. وتتضمن هذه التفاعلات أيضاً تحالفات عالمية بين المنظمات غير الحكومية، حيث يوجد عدد كبير من التجمعات العالمية للمنظمات غير الحكومية مثل منظمة السلام الأخضر ومنظمة العفو الدولية والصليب الأحمر وغيرها، ويتعين على أي تفسير لعمليات الدمقرطة أن يأخذ في الاعتبار السلوكيات الدولية وعبر القومية الناتجة عن هذه التفاعلات السياسية العالمية[1].

لقد أدت العلاقات الاقتصادية الدولية وعبر القومية بين البلدان الصناعية المتقدمة وبلدان أمريكا اللاتينية التابعة إلى تأخير عملية التصنيع في أمريكا اللاتينية وإلى عدم نمو الطبقة العاملة، مما أدى إلى إضعاف القوى المؤيدة للديمقراطية. كذلك، قد تؤدي الحرب إلى فرض الديمقراطية على البلدان الخاضعة للاحتلال كما تروج الولايات المتحدة الأمريكية لذلك في العراق[2].

2. 3. هنتنغتون وأشكال التحول الديمقراطي

ميز صاموئيل هنتنغتون بين أربعة أنماط أو أشكال لعملية التحول الديمقراطي في النظم التسلطية:

2. 3. 1. التحول (Transformation)[3]

في هذا النمط من أنماط التحول الديمقراطي تتم عملية الانتقال الديمقراطي بمبادرات تنبع من داخل النظام التسلطي ذاته، وبدون أي تدخل من جهات أخرى، كقوى المعارضة أو من المجتمع ككل، ويرى هنتغتون أن هذا الشكل من التحول الديمقراطي عادة ما يتخذ شكل ديمقراطية محدودة، تكون الهيمنة فيها لصالح عدد محدود من النخب التي تستمر في احتكار السلطة والقوة، وتأخذ المصالح الشخصية البعد الأهم في عمليات اتخاذ القرار السياسي. ولقد كان ذلك النمط الغالب لعمليات الانتقال الديمقراطي في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية وبعض البلدان الآسيوية.

---

[1] نفس المصدر السابق.

[2] نفس المصدر السابق.

[3] محمد زاهي المغيربي، مصدر سبق ذكره.

2. 3. 2. التحول الإحلالي (Transplacement)[1]

تتم عملية التحول الديمقراطي في هذا النمط أساسا عن طريق مبادرات مشتركة بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة. عندما تدرك هذه النخب أن لها مصلحة مشتركة في التحرك في مسار يؤدي إلى ديمقراطية محدودة ضمن نمط التحول الإحلالي، وعادة ما يكون الهدف من هذا التحرك حل خلافات النخب وتدعيم نفوذها وتوجيه الفعل السياسي بما يلائم مصالحها لضمان الاستقرار السياسي بعد المرحلة الانتقالية، ودمج النخب ضمن إطار مستقر من المؤسسات الديمقراطية الفعالة التي لا تهدد مصالح هذه النخب، لأنه إذا لم تشعر النخب بأن النظام الجديد يحمي مصالحها، فإنها لن تقبل شرعيته وسوف تبذل ما في وسعها لتقويضه.

2. 3. 3. الإحلال (Replacement)[2]

تنتج عملية التحول الديمقراطي في النمط الإحلالي، في الغالب، عن عجز النظام التسلطي حيال أزمة وطنية خطيرة، مما يعرض النظام لضغوط كبيرة من المعارضة الشعبية، أما النخب فإنها ترغم على الخضوع للإرادة الشعبية الغاضبة. وفقا لهنتغتون فمن غير المحتمل أن يستقر النظام الديمقراطي وفقا لهذا النمط الإحلالي، فإمكانية عودة نظم تسلطية بأشكال جديدة تظل قائمة.

2. 3. 4. التدخل الأجنبي (Foreign Intervention)[3]

يحدث هذا النمط من عملية الانتقال نتيجة لتدخل قوى أجنبية. فإضافة إلى التدخل العسكري المباشر، فإن نفوذ البلدان والمؤسسات الدولية المانحة للإعانات الاقتصادية قويا ومؤثراً في قرارات التحول الديمقراطي في بعض النظم التسلطية الفقيرة. ومن أمثلة هذا النمط

---

[1] يمكن أيضا مراجعة: جان ليكا Jean Leca، جون ووتربوري وآخرون، ديمقراطية من دون ديمقراطيين، مصدر سبق ذكره، ص ص 61 – 71.

[2] محمد زاهي المغيربي، مصدر سبق ذكره.

[3] يمكن أيضا مراجعة: فؤاد إبراهيم، **الاصلاح وجدل الداخل والخارج: ممانعة مبطّنة أم رغبة مؤجلة**، http://www.gulfissues.net/mpage/gulfarticles/article61.htm

التدخل الأمريكي في هايتي وبنما والصومال خلال تسعينيات القرن العشرين وفي العراق حالياً[1].

خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين فشلت هذه البلدان الفقيرة في القيام أو تفعيل برامج وسياسات محفزة للتنمية الاقتصادية، وأصبح الكثير منها يعتمد بصورة متزايدة على إعانات وقروض البلدان الغربية والمؤسسات الدولية المانحة التي طالبت البلدان الفقيرة بالشروع في عملية الإصلاح الديمقراطي كجزء من برنامج متكامل للحكم الصالح الرشيد، وربطت استمرارية الإعانات الخارجية بموافقة النظم التسلطية على البدء في عمليات الدمقرطة والإصلاح السياسي.

بالإضافة إلى ذلك، قامت البلدان الغربية والمؤسسات الدولية بتشجيع هذه البلدان على وضع سياسات وبرامج اقتصادية تتفق مع نظام السوق والليبرالية الاقتصادية. من خلال ضغوطات البلدان والمؤسسات الدولية المانحة، تم الضغط على النظم التسلطية للتحرك في اتجاه الليبرالية الاقتصادية والسياسية والديمقراطية الليبرالية، فيما أصبح يعرف بالمشروطية الاقتصادية والمشروطية السياسية[2].

مهما كانت درجة القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية للبلدان الغربية والمؤسسات الدولية، فإنهم لا يستطيعون القيام بفرض خياراتهم السياسية على بلدان لا ترحب كثيرا بتلك الخيارات، قد يؤدي التدخل الأجنبي إلى إقامة ديمقراطية في تلك البلدان ولكنها ديمقراطية غير مضمونة البقاء والاستقرار، إلا إذا توافرت الرغبة الداخلية والقبول من تلك البلدان في بقاء واستمرارية الديمقراطية.

ترسيخ الديمقراطية يعتمد على الاتفاق العام والإجماع الداخلي على الديمقراطية كنظام مفضل على أية ترتيبات سياسية أخرى، ويشترط هنتغتون لبقاء الديمقراطية الليبرالية غياب أية

---

[1] محمد زاهي المغيربي، مصدر سبق ذكره.

[2] سلامة كيلة، **الخطاب الديمقراطي الأمريكي في الشرق الأوسط الكبير**، www.kefaya.org/ArabicZNet/040613salamakila.htm

انقسامات إثنية أو دينية أو طبقية خطيرة في المجتمع المعني بعملية التحول الديمقراطي. يوحي عدم توفر هذه الاشتراطات والعوامل التي ذكرها هنتغتون في معظم بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا والوطن العربي من ضمنها بأن ترسيخ الديمقراطية سوف يكون أمرا صعبا وشاقا[1].

2. 4. المفهوم العربي للإصلاح الديمقراطي

اهتم المفكرون العرب منذ عهد بعيد بالديمقراطية، ونادى عدد لا يستهان به من مفكري النهضة بضرورة الأخذ بالديمقراطية كنظام حياة في الوطن العربي. من المفكرين العرب الأوائل الذين اهتموا بالديمقراطية: رفاعة الطهطاوي، وخير الدين التونسي، وأديب إسحاق، والكواكبي، وجمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، وعبد الله النديم، ورشيد رضا، وغيرهم كثيرون... فهم لم يجدوا تعارضا بينها وبين الإسلام، فهذا رفاعة الطهطاوي يتحدث في كتابه **تخليص الإبريز في تلخيص باريز** قائلا: "وما يسمونه الحرية ويرغبون فيه، وهو عين ما يطلق عليه عندنا العدل والإنصاف، وذلك لأن الحكم بالحرية هو إقامة التساوي في الأحكام والقوانين بحيث لا يجور الحاكم على إنسان، بل القوانين هي المحكمة والمعتبرة"[2].

أما الأفغاني فيبين في كتابه **العروة الوثقى** أن "الأمة التي ليس لها في شؤونها حل ولا عقد، ولا تستشار في مصالحها، ولا أثر لإرادتها في منافعها العمومية، وإنما هي خاضعة لحاكم واحد إرادته قانون ومشيئته نظام، يحكم ما يشاء ويفعل ما يريد، فتلك أمة لا تثبت على حال واحد، ولا ينضبط لها سير، فتعتورها السعادة والشقاء، ويتناولها العزل والذل"[3].

بعيد الحرب العالمية الأولى، ونتيجة لجهود مفكري الأمة بدأ العرب في بلورة مفاهيم سياسية مدنية منذ تلك الفترة، وحتى في ظل إطباق الاستعمار على الوطن العربي خلق لديهم روح التحدي والمقاومة، وحثوا في طلب الاستقلال والحرية مما أبقى جذوة المطالبة بحقوقهم

---

[1] محمد زاهي المغيربي، مصدر سبق ذكره.

[2] علي خليفة الكواري، **مفهوم الديمقراطية المعاصرة**، في: علي خليفة الكواري وآخرون، المسالة الديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص 21.

[3] نفس المصدر السابق، ص 21.

وحريتهم مشتعلة على الدوام، مما كان يعني استعدادهم لتشكيل نظام ديمقراطي بعد جلاء الاستعمار. لكن ذلك لم يحدث، وكل ما حصده العرب هو انتكاسات متتالية ظلت تشدهم إلى الخلف، فقد ابتلوا بأمرين، الأول: أنظمة مستبدة دموية كانت بمثابة امتداد للعهود القمعية الاستعمارية، وثانيا: وقوعهم تحت وطأة الحرب الباردة مباشرة، إذ تبادلت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي التلاعب بمصير مئات الملايين من العرب، فمن جهة يقوي الاتحاد السوفيتي نفوذه في المنطقة، ومن جهة أخرى تدعم الولايات المتحدة بعض الحركات الإسلامية مستغلة موقفها الديني من الفكر الاشتراكي للوقوف ضد الشيوعية ومحاصرتها، مما خلق حالة دائمة من الفوضى والاستبداد، ومن تراجع الثقافة السياسية المدنية لصالح ثقافة قائمة على الفئوية العصبوية التكفيرية.

منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين، زاد اهتمام العرب بالديمقراطية بشكل خاص، وذلك كما يفسره سعد الدين إبراهيم بسبب النمو الكبير للطبقات الوسطى والعمالية في الستينيات والسبعينيات في الوطن العربي واقتران هذا بغياب العدالة في توزيع السلطة والثروة[1]. في العقدين الأخيرين، تضاعف اهتمام المفكرين العرب بالديمقراطية ومن ضمنهم المفكرين الإسلاميين مثل المفكر الإسلامي حسن الترابي الذي اتسمت طروحاته بالدعوة إلى الإصلاح والتغيير وفتح باب الاجتهاد والأخذ بالعلوم العصرية، وتحديث الفكر الإسلامي، ويتضح هذا التوجه لدى الترابي ضمن كتابه **تجديد الفكر الإسلامي**[2]. ولا يمكن تجاهل الكاتب والمفكر الإسلامي راشد الغنوشي حيث يوفق الغنوشي ما بين الدعوة الإصلاحية، والدعوة إلى نظام ديمقراطي[3].

يقدم برهان غليون فهماً مختلفاً للإصلاح يقوم على فكرة أساسية مؤداها تغيير قواعد ممارسة السلطة داخل الدولة والمؤسسة والأسرة، وحتى داخل الفرد نفسه، باعتبار أن ما تملكه

---

[1] سعد الدين ابراهيم، **مقدمة**، في: سعد الدين ابراهيم وآخرون، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، ص ص 12– 13.

[2] جورج جقمان، في: برهان غليون وآخرون، **حول الخيار لديمقراطي**، مصدر سبق ذكره، ص 37.

[3] نفس المصدر السابق، ص 37.

من هيمنة على التفاعلات الاجتماعية، هي التي تشكل الضامن أو الكفيل الشرعي أو غير الشرعي لإعادة التوازنات الفكرية والمادية القائمة[1].

يرى غليون أن ما نعيشه اليوم من أوضاع هو من إنتاج مؤسساتنا وفي مقدمها مؤسسة الحكم وممارسة السلطة, وأن هذه المؤسسات هي نفسها ثمرة اختيارات سياسية سواء أكان ذلك في الاقتصاد أو المجتمع أو التعليم والتربية أو في التكوين والتأهيل الفكري والديني، وأن أصل هذه الاختيارات السلبية، أو على الأقل غير الموفقة هو المصالح الخاصة التي ارتبطت بطبقة لم تقم سلطتها لا على مؤهلات سياسية ولا خبرة تقنية ولا مواهب استثنائية ولا قيم أخلاقية, ولكن على تحكمها بالقوة واقتناصها فرص ضعف توازن المجتمعات العربية، إضافة إلى تزايد الضغوط والاعتداءات الخارجية[2].

ينطلق غليون من فرضية مركبة: فإما "قصور طبيعي في المجتمع مع صلاح نظام الحكم والإدارة، وإما فساد نظام الحكم والإدارة مع قابلية المجتمع للترقي والتقدم"[3]. يؤكد غليون أن الديمقراطية هي "التعبير الصادق" عن الإرادة القومية، بما تشتمل عليه من تنوع وتباين في المصالح. الديمقراطية غير ممكنة في حال غياب السيادة، وهي مرتبطة كذلك بتأمين شروط تنمية مستمرة وثابتة، ويصفها غليون بعملية تكامل بين الديمقراطية والتنمية وليس تنافسية[4]، وتقع المسؤولية الأساسية على عاتق النخب الاجتماعية والسياسية، ولكن ذلك لا ينبغي أن يمنعنا من تأكيد مسؤولية المجتمع كإرادة جمعية، وذلك بالقدر الذي يمكن فيه الحديث عن وعي اجتماعي أو سلوك اجتماعي مختار. فليس هناك شك في أن المجتمع لم يتصرف أو ينجح أن يتصرف عندنا كقوة منظمة وفاعلة قادرة على أن توقف النخب التي صادرت إرادته عند حدها ليمنع تدهور الموقف[5].

---

(1) http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/9/page5.html

(2) نفس المصدر السابق.

(3) نفس المصدر السابق.

(4) برهان غليون، **الديمقراطية العربية: جذور الأزمة وآفاق النمو**، في: برهان غليون وآخرون، حول الخيار الديمقراطي، مصدر سبق ذكره، ص ص 141- 142.

(5) http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/9/page5.html

تجلى الإصلاح في نظر غليون في ثلاثة مبادئ رئيسية هي التي تشكل مصـــدر القـــوة التي يبثها في الشعوب والمجتمعات. وهي مبادئ لا تتعلق بشكل خاص بالاقتصاد أو بالسياســـة ولا تتماهى مع تحديث الإدارة أو إحياء المجتمع المدني، ولكنها تتعلق بـــروح النظـــام العـــام وأسلوب عمله التي تنتشر أو ينبغي أن تنتشر في جميع المواقع والميادين، قبل أن تتحكم بكـــل نشاط اجتماعي وتحدد السلوك العام لجميع الأفراد في الاقتصاد والسياسة والمجتمع والمؤسسات على حد سواء. فإذا انتشرت مبادئ الإصلاح في هذا النظام العام لا يهم بعد ذلك أكان الإصلاح الاقتصادي هو الأسبق أو الإصلاح السياسي، ولا إن شمل الإصلاح السياسي – وما يعنيه مـــن تكريس التعددية والمشاركة الفعلية في القرارات السياسية – جميع الأفراد دفعة واحدة أم كـــان تدريجيا وبطيئا[1]:

المبدأ الأول: إحلال معيار الكفاءة محل معيار الـــولاء، ســـواء أكـــان ولاء القرابـــة العائليـــة والعشائرية أو الزبائنية والمحسوبية أو ولاء شبكات المصالح الخاصة المتغلغلة في الدولـــة أو ولاء الانتماءات الحزبية الضيقة والحاكمة.

المبدأ الثاني: إحلال سلطة القانون محل سلطة أجهزة الأمن في تنظيم الحقل العمومي والحيـــاة السياسية والمدنية. ليس هناك إصلاح ممكن في أي مجال مع استمرار الضبط الأمني اللاقانوني واللاسياسي للمجتمع، فهو لا يقطع الطريق على كل مبادرة مستقلة عند الأفراد فحسب، وإنمـــا يقتل أي إرادة فيهم أو حتى رغبة في التقدم أو العمل أو الإنجاز، ولا يقوم إلا علـــى التحييـــد والشل والإسكات.

المبدأ الثالث: مبدأ المسؤولية الذي يعني الإحساس بالواجب والعمل بما يقتضيه هذا الواجب في ما يتعلق بالشؤون العمومية ومناصب المسؤولية.

---

[1] نفس المصدر السابق.

الفصل الرابع

دمقرطة الوطن العربي: مآزق وآفاق

الفصل الرابع

دمقرطة الوطن العربي: مآزق وآفاق

تدين العولمة للغرب الديمقراطي بسر وجودها بالتالي فهي معبرة عن رؤاه وتطلعاتــه، وليس من الغريب أن ترتبط العولمة بالديمقراطية كنظام أمثل للحكــم يســعى أنبيــاء العولمــة لفرضه على العالم، والحديث عن الوطن العربي ومدى تأثره بمسار العولمة وما رافقهــا مــن محاولات دمقرطة العالم حديث يطول وله شجون، ليس لأن آثار العولمة على الوطن العربــي كانت دائما أكثر حدة منها في باقي دول الجنوب النامية أو الأقل نموا، وليس لأن أقطار الوطن العربي وشعوبه كانت أقل مقاومة من غيرها من الأقطار والشعوب إزاء هجمة العولمة.

إنما يكتسب الموضوع أهميته من أوضاع الأمة العربية الداخلية وهــي تســتقبل عهــد الهيمنة الأمريكية على العالم. وتدعو العالم بأسره للأخذ بالنموذج الأمريكي في مختلف منــاحي الحياة، في الوقت الذي كان الوطن العربي قد تقبل قدره ولمدة زمنية طويلة بأن يعاني ما يعانيه وهو يرزح تحت نير الأنظمة الشمولية والاستبدادية. لذلك اكتسبت كلمة الديمقراطيــة ســحرا خاصا لدى أبناء الوطن العربي، بما تحمله من معانٍ لم تعرفها ولم تمارسها الجماهير العربيــة منذ قرون كالحرية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

الحديث هنا يدور حول أمة ووطن اكتسبا أهمية تاريخية وجغرافية على امتداد القــرون السالفة. فالوطن العربي، إضافة إلى تميز وتوسط موقعه في العــالم القــديم والحــديث، شــهد حضارة تركت بصماتها على العالم، وربما لم تنطفئ روح جذوتها بعد. ولنا فيما قالــه جــاك ريسلر Jacques C. Risler ما قد يمثل تعبيرا صادقا عن حال الأمة العربية حيث يــرى "أن الجواد العربي قفز قفزات رائعة وسريعة في تاريخ الحضارة الإنســانية، وكــان لا بــد مــن استراحة، غير أن استراحته طالت كثيرا أمام تحديات النظام الدولي وتقلباته"[1].

---

[1] مهيوب غالب أحمد، **العولمة وتداعياتها على الوطن العربي**، مصدر سبق ذكره، نقلا عن: Jacques C. Risler, La Civilisation arabe, Les Fondements, son apogée, son influence sur la civlisation occidentale, Le déclin et le réveil et lévolution de lislam, petite bibliothéque Payot, 10 Paris, Pazot, 1962 , et L éque Payot, 50 Paris, payot, 1963. Islam moderne, petite biblioth، ص 57.

بعد اكتشاف النفط أو "الذهب الأسود" قابعا في بواطن الأرض العربية مشكلا أهم ثرواتها، تضاعفت أهمية الوطن العربي اقتصاديا وسياسيا كمصدر أساسي ورئيسي لرفد العالم بأهم مقومات الحياة في العصر الحالي مما ضاعف من مسئولياته وزاد من هول التحديات التي يواجهها. وعمقت الثروة النفطية إلى جانب عوامل سياسية واجتماعية أخرى في تعميق الفجوة بين الشعوب العربية، واتساع هوة الثراء والفقر بين أبناء القطر النفطي الواحد أو بين الأقطار العربية الأخرى غير النفطية، وكان النفط سببا مباشرا إلى جانب أسباب أخرى في سياسة الحدود المغلقة والتبعية والولاء للدول الغربية على حساب الدول العربية[1].

مما يجب التنبيه إليه أنه لا يمكن بحال من الأحوال أن نضع جميع الأقطار العربية في سلة واحدة من حيث كيفية تأثرها، ومدى استسلامها أو مقاومتها لتداعيات العولمة، فلا شك أن هناك اختلافات جوهرية بين قطر عربي وآخر. كما أن التباينات قائمة ومتفاوتة بين استعداد الأقطار العربية لعملية الإصلاح الديمقراطي تبعا لاختلاف بنية الأنظمة العربية، وإن كانت جميعها تشترك في كونها أنظمة استبدادية، على الرغم من تباين حدة القمع بين نظام عربي وآخر، فهناك أنظمة عربية أشتهرت بشدة قمعها كنظام صدام حسين السابق في العراق، وإلى حد ما النظام السوري، وأنظمة تتسم بأنها اقل قمعا وأكثر انفتاحا. ولا يعني شيئا في حالة الوطن العربي اختلاف أشكال الحكم بين ملكي وجمهوري، فالاستبداد هو سيد الموقف في جميع الحالات.

قبل الخوض في الأسباب الأساسية والجوهرية التي تقف عائقا أما تحول الأنظمة العربية نحو الديمقراطية، فلا بد من الوقوف على حال الأمة العربية من خلال:

1. مدخل رؤيوي

لسنا بحاجة إلى براهين لإثبات الوضع العربي المستمر في التردي منذ عقود، فالحاضر العربي متعثر على كافة الأصعدة، والماضي قد فشل في تحقيق أهدافه، والمستقبل مجهول بل

---

[1] نبيل شبيب، **الثروة النفطية والمواطن العربي.. بين الوهم والحقيقة**، http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa-51/namaa1.asp

ربما لا يوليه المعنيون من المختصين العرب ما يستحقه من عناية واهتمام, وقدرة على استشراف آفاقه بعقل مستنير. وحتى الجهود التي يبذلها عدد من مفكري الأمة وتعتبر اضاءات تبدد الظلمة الحالكة التي تلف الواقع العربي فإن الأنظمة العربية تتجاهلها محاولة بذلك ذر الرماد في العيون حول الواقع العربي المقيت. مما حدا بالكثيرين لتفضيل الغوص في أمجاد الماضي. بل ويحاولون تجميله. عكس تكوين العرب المعاصر خلال القرن العشرين علاقتهم الجدلية مع التاريخ، ومع ما أفرزته هذه العلاقة من بقايا ورواسب قديمة، وقد صنف سيار الجميل هذه العلاقة إلى صنفين: فإن لم تكن علاقة "استسلام وتقديس" فهي بالضرورة علاقة "جحود وتغافل"[1].

استمرت هذه العلاقات تحكم الحاضر العربي الذي يعيش أزمات متعددة شاملة لها جذور ضاربة في عمق التاريخ العربي[2]، أدت هذه الأزمات إلى توسيع دائرة الأغلبية الصامتة المستسلمة لقدرها الذي يتم رسمه داخل دوائر صنع القرار دون وعي منها أو اهتمام بما حدث أو بما يمكن أن يحدث. أما الأقلية الباقية فهي إما قلة من المنتفعين بالترتيبات الاقتصادية والسياسية الجديدة مما يجعلها بعيدة عن تناول مشاكل الواقع بجدية، أو الرغبة في مواجهة تحديات المستقبل بجرأة وأمانة مع النفس ومع الآخرين، في المقابل، هناك قلة تقاتل من أجل التغيير، وترفض الترتيبات المجتمعية والمسلكيات النخبوية التي فرضها واقع العولمة حرصا على ما تبقى من قيم المجتمع العربي الإسلامي[3].

مرت مراحل تطور الفكر العربي الإسلامي الإصلاحي بمراحل مفصلية في التاريخ الحديث، لا بأس من استحضارها من خلال:

---

[1] سيار الجميل، **التحولات العربية: إشكاليات الوعي، وتحليل التناقضات، وخطاب المستقبل**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص 17.

[2] محمد عبد العزيز ربيع، **صنع المستقبل العربي: المسيرة التاريخية من القبلية إلى العولمة**، مصدر سبق ذكره، ص 183.

[3] نفس المصدر السابق، ص 183 – 184.

1. 1. نظرة على جذور الفكر الإصلاحي العربي

ميز الاتجاهات الإصلاحية العربية مكابدتها الصراع ما بين التراث العربي والإسلامي من جهة والفكر الغربي الوافد إليها من جهة أخرى[1]. اتضحت حدة الصراع بعد النصف الثاني من القرن التاسع عشر من خلال صراع آخر خفي بين التيار الإصلاحي الديني الداعي للعودة لسيرة السلف الصالح ومثلته حركات الوهابية والسنوسية والمهدية والشوكانية، وتميز فكر هذه الحركات بالأصولية والسلفية[2]، وبين التيار الإصلاحي المدني الذي اعتمد الاقتباس من الفكر والتجربة الأوروبية وسيلة للتخلص مما علق بالأمة من آفات الجهل والتخلف، من خلال إقامة دعائم الاتحاد والتحرر والعلم والمدنية والاقتصاد الاجتماعي. ومن رواد هذا التيار: أديب اسحق وشكيب أرسلان ومحمد علي باشا وخير الدين باشا التونسي وغيرهم[3].

نتج عن تطور الصراع بين التيارين تيارات فكرية كانت أكثر وضوحا ووعيا في طرح أفكارها، فقد تداخلت مفاهيم ومذاهب سياسية مختلفة لتصيغ الفكرة السياسية للدولة الحديثة، ومثل هذا التيار رفاعة الطهطاوي رائد الفكرة الوطنية، ورسول النظم الغربية بما تحمله من ثقافة اجتماعية وسياسية[4]. وتأثر به وأكمل من بعده مفكرون عرب أمثال مصطفى عبد الرازق ومصطفى كامل وأحمد لطفي السيد وسعد زغلول وانطوان سعادة وعادل زعيتر...[5].

عند مطلع القرن العشرين، تبلور تيار إصلاحي يدعو لاستقلال العرب عن العثمانيين، مقابل دولة عربية قومية، تمثل حلم الوحدة العربية وبناء المجتمع العربي الموحد على أساس الفكرة القومية دون الدخول إلى مشاكل تاريخية وعرقية ودينية. انطلقت الفكرة القومية العربية من فلسفة إصلاحية أو ليبرالية سياسية ذات نهج علماني مثلها الجيل الأول من أبناء التيار مثل

---

[1] كريم أبو حلاوة، **التحول الديمقراطي في الوعي العربي**، في: التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينات، ندوة علمية عقدت بجامعة آل البيت، تحرير: حمدي عبد الرحمن، ص 79.

[2] سيار الجميل، **التحولات العربية...**، مصدر سبق ذكره، ص 50.

[3] نفس المصدر السابق، ص 51.

[4] سمير أحمد الشريف، **الجذور التغريبية في فكر رفاعة الطهطاوي**، http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=66919

[5] سيار الجميل، **التحولات العربية...**، مصدر سبق ذكره، ص 53.

ساطع الحصري وعبد الرحمن الكواكبي ونجيب عازوري وغيرهم[1]. أما الجيل الثاني، فانطلق من نزعة فلسفية أيديولوجية ثورية على الواقع بالنهل من تراث الأمة وماضيها الزاهر، دون إهمال أهمية المفاهيم المعاصرة في تحقيق النجاح للمشروع القومي، وممن مثل هذا الجيل عبد الرحمن البزاز وأكرم الحوراني وميشيل عفلق وجورج حبش وهاني الهندي...[2].

تميز القرن العشرون بظهور الحركات والتيارات الوطنية، وتشكيل الأحزاب الوطنية التي تناهض قوى الاستعمار، واستمدت هذه الأحزاب مبادئها وأفكارها من مبدأ المواطنة الذي كان قد نقله للثقافة العربية رفاعة الطهطاوي[3]، ومن السعي لتقليد النموذج الاستعماري في الحكم والسياسة وتشكيل الأحزاب. تركزت أهداف هذه الحركات في محاربة الحكم المطلق، ومن ثم المطالبة بالسلطة، إلا أن برامجها خلت من معالجة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية[4]. هذا ما يمكننا اعتباره الخلل الرئيسي في نمو هذه الحركات وقدرتها الحقيقية على التغيير حتى بعد أن استولى بعضها على السلطة.

1. 2. حال الوطن العربي

الواقع العربي مر ومليء بالثغرات، بدءا من خضوع الأقطار العربية لأنظمة استبدادية يعشعش فيها الفساد السياسي والإداري والمالي. عصفت بالوطن العربي ظروف قاهرة من داخله وخارجه أسهمت بشكل كبير في مفاقمة الوضع العربي، فالانقسام العربي الموجود أصلا قد تعزز نتيجة لحرب الخليج 1990، حيث اتجهت فيه الإمكانيات المالية العربية نحو تكديس الأسلحة في ظل أجواء من التوتر وانعدام الثقة خيمت على الأقطار العربية مما استنزف الاقتصاديات العربية وأرهقها. عملت الحرب كذلك على تكريس الخلل في معادلة القوى الإقليمية في المنطقة لصالح دول غير عربية (تركيا وإيران وإسرائيل)، مما عزز انكشاف

---

[1] سيار الجميل، "الخطاب التاريخي العربي في فترة ما بين الحربين العظميين: محاولة ابيستمولوجية في إثارة بعض الإشكاليات"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 123، أيار / مايو 1989، ص 77.

[2] سيار الجميل، **التحولات العربية...**، مصدر سبق ذكره، ص 53.

[3] نفس المصدر السابق، ص 54.

[4] نظام بركات، **الأحزاب العربية ودورها في التحولات الديمقراطية**، التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينات، مصدر سبق ذكره، ص ص 274 – 276.

الوطن العربي أمام أطماع الآخرين. وزاد من واقع التفتيت والضعف تلك الخلافات العربية الحدودية، التي لوحت بنشوب نزاعات مسلحة بين دول عربية مثل: اليمن والسعودية، قطر والبحرين، مصر والسودان، المغرب والجزائر.

ترى الباحثة أنه مما زاد الأمور سوءا انهيار وسقوط الإتحاد السوفيتي، ووضع حد للحرب الباردة، فأضحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى العالمية الوحيدة والتي لا يمكن تحديها عسكريا. نجم عن حرب الخليج 1990، وانهيار الاتحاد السوفيتي تكريسا للنفوذ الغربي المهيمن بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة العربية برمتها، وبشكل خاص على منطقة الخليج العربي. فمع زوال الخطر الشيوعي وبدء زمن العولمة اختلفت الرؤية الاستراتيجية الأمريكية حيال الوطن العربي، فهي مستمرة في دعم قمع الأنظمة، وغير معنية أبدا في ذلك الوقت بأنظمة ديمقراطية في الدول العربية، فتركيزها في تلك الفترة على دمج إسرائيل في المنطقة العربية باعتبارها الرابح من بين دول المنطقة في حرب الخليج 1990. فكان لا بد من تثبيتها كقوة اقتصادية وتكنولوجية وسياسية متقدمة في المنطقة، ووجود أنظمة عربية متصالحة مع شعوبها في تلك الفترة لا يوفر المناخ الملائم أبدا لهيمنة أمريكية إسرائيلية في المنطقة. هيمنة فرضت على أطراف الصراع التوقيع على معاهدات سلام تكرس تفوق إسرائيل، وتفتح الأذرع العربية لاستقبال المنتج الاقتصادي والثقافي والسياسي الإسرائيلي على الأراضي العربية تحت مسمى السلام.

أما على صعيد التنمية، فلا يملك المرء إلا أن يقف مذهولا أمام ما تحتويه تقارير التنمية البشرية فيما يخص الوطن العربي، أو ما تحتويه تقارير التنمية الإنسانية العربية. على الرغم مما تملكه الأمة العربية من قوة بشرية، ومقدرات اقتصادية، إلا أن الوطن العربي وفي حقل التنمية بأشكالها[1] لم يحقق شيئا يعيد للمجتمع العربي قدرته على التجديد الذاتي، باعتبار أن

---

[1] يعبر مفهوم التنمية عن فكرة مركزية أساسها التغيير الشامل لهياكل المجتمع والاقتصاد والدولة، ويمتد ليشمل مناحي الحياة الثقافية والقيمية (نصر محمد عارف، **العقوبات والمعونات: دراسة في عملية إعاقة التنمية**، السياسة الدولية، عدد 139، كانون أول 2000، ص 32). فيما يراها لوسيان باي Lucian bay كعملية تغيير اجتماعي متعددة الجوانب بهدف الوصول لمستويات الدول الصناعية وذلك من خلال عمليات هدم وبناء للمجتمع المعني وصولا لنموذج الدولة الصناعية، بالقضاء على الثقافة التقليدية، والمؤسسات التقليدية، ووسائل الإنتاج التقليدية للمجتمع واستبدالها بثقافة جديدة، ومؤسسات=

التنمية عملية إبداع ذاتي لا يمكن استيرادها جاهزة من خارج المجتمع المعني. هذا لا يعني عدم وجود محاولات عربية جادة لصياغة تصور عربي شامل لعملية التنمية ولكنها لم ترق إلى مستوى التأصيل النظري المتكامل والضروري لأي عملية تغيير.

لعل في الإطلاع على **تقارير التنمية الإنسانية العربية** الصادرة عن الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي كتبت بأقلام عربية وصيغت بعقول عربية ما يمكنه أن يختصر الكثير من الحديث عما وصلت إليه أحوال الأمة العربية، في التقرير الأول الصادر في عام 2002، يتم الحديث عن نواقص ثلاثة تواجه الوطن العربي، فعلى صعيد الحريات السياسة والمدنية يلاحظ التقرير أن الناس في المنطقة العربية كانوا الأقل استمتاعا بالحرية على صعيد العالم في تسعينات القرن العشرين. في حين تأتي المنطقة العربية في المرتبة قبل الأخيرة بين مناطق العالم حسب مقياس تمكين المرأة، ولا تقل عنها إلا إفريقيا جنوب الصحراء. كما يلاحظ قصور البلاد العربية في اكتساب المعرفة وإنتاجها نسبة إلى الدخل فيها، فيما ترتفع نسبة الأمية فيها عن البلدان الصاعدة في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي، وتنخفض معدلات الالتحاق بالتعليم خاصة العالي عن متوسط البلدان النامية[1].

إذا أفسحنا المجال للأرقام لتتحدث، فإن أهم مؤشرات التنمية بحسب المفهوم الغربي للتنمية وهو الناتج المحلي الإجمالي بلغ مقداره 5.531 بليون دولار أمريكي للبلدان العربية مجتمعة، بما يقل عن الناتج المحلي الإجمالي لدولة أوروبية متوسطة كأسبانيا حيث بلغ 5.595 بليون دولار أمريكي[2]. في مجال آخر، بلغت نسبة البطالة بين صفوف العرب في عام 1995

=جديدة، ووسائل إنتاج حديثة (أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**، قسم العلوم السياسية، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، مصر، 2000، ص ص 33–34). في حين يفرق يوسف صايغ بين التنمية من وجهة نظر البلدان المتقدمة ومقياسها زيادة الناتج القومي الحقيقي من عام إلى عام، وارتفاع معدل الناتج الفردي وحصته من الناتج العام، بينما في الدول النامية فالأمر مختلف كليا حيث يتخطى المفهوم عملية النمو بسبب حاجة هذه الدول للقيام بعمليات تغيير تنموي تطال جوهر بنية الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والديمغرافية (يوسف صايغ، **الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة:** أعمال المؤتمر العربي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيار 1997، ص 9).

[1] http://www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&AI0=33

[2] نفس المصدر السابق.

ما يوازي 15% من قوة العمل، وهو ما دعا القائمين على صياغة التقرير إلى القول بأن العـــدد المتوقع للعاطلين عن العمل في عام 2010 قد يتجاوز 25 مليون عاطل. وقد أعرب 51% من الشباب العرب من صغار السن عن رغبتهم في الهجرة خارج أوطانهم[1].

يعاني الوطن العربي من تفشي الأمية بين أبنائه بحيث بلغ عدد من لا يعرفون القـــراءة والكتابه حوالي 65 مليون عربي ثلثهم من النساء، مما ينذر باستمرار العرب في التشبث بـــذيل المؤشرات العالمية. على سبيل المثال، لا تتجاوز نسبة الذين يستخدمون شبكة الانترنـــت مـــن العرب 1.6%[2]، ولا يحظى كل ألف من أبناء المنطقة العربية بأكثر من 18 جهـــاز حاســـوب مقارنة بالمتوسط العالمي والذي حدد بـــ 78.3 جهاز حاسوب لكل ألف شخص. ويعـــد تـــوافر الحواسيب واستخدام شبكة الانترنت من أدوات الانطلاق نحو مجتمع المعرفة مما يعنـــي نفـــي إمكانية خلق مجتمع المعرفة اللازم لمواجهة التحديات العالمية التي تواجه المجتمعـــات العربيـــة وعلى رأسها العولمة، وأيضا نفي إمكانية تحقيق تنمية حقيقية في الأقطار العربية.

فرضت العولمة واقعا جديدا وأوجدت تحديات جساما على دول العالم مواجهتها، وبشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ الإنساني لم تستطع أي من الدول أو الثقافات عزل نفسها عما تفعله قوى العولمة ومؤسساتها، فربما تكون العولمة تهدف للسيطرة على "الإدراك" أو "الوعي"، بمعنى تسطيح القيم، وتغييب العقل، وسيادة ثقافة الاستهلاك، وتنمـــيط الأذواق...، وهـــو مـــا أســـماه الجابري بـــ "ثقافة الاختراق". إنها ثقافة سمعية وبصرية، موضوعة سلفا لكي تصلح لكل الأمـــم والشعوب، ثقافة لها أدواتها الإعلامية والسياسية والاقتصادية[3].

تضاعفت هموم الوطن العربي، وبشكل خاص بعد تولي الجمهوريين زمام الأمور فـــي الولايات المتحدة الأمريكية، وبسط من أطلق عليهم "المحافظون الجدد" سيطرتهم فـــي أمريكـــا وعلى رأسهم الرئيس الأمريكي الحالي جورج بوش الابن، وقد قدمت لهـــم أحـــداث أيلـــول / سبتمبر خدمة بأن سرعت وأباحت لهم حرية التصرف في مناطق العالم وفق رؤيتهم الخاصـــة،

---

[1] نفس المصدر السابق.

[2] نفس المصدر السابق.

[3] مهيوب غالب أحمد، **العولمة وتداعياتها...**، مصدر سبق ذكره، ص ص 62 – 63.

تحت مسمى ملاحقة ومحاربة "الإرهاب". فعلت أحداث 11 أيلول / سبتمبر فعل الزلـــزال فـــي العلاقات الأمريكية العربية، ليس على مستوى الأنظمة فحسب وإنما علـــى المســـتوى الشـــعبي كذلك، فطوال العقود السابقة حظيت الأنظمة العربية وبعض الحركات الراديكالية الإسلامية بدعم وتأييد أمريكي: الأنظمة في ممارساتها القمعية والاستبدادية ضد شعوبها، والحركات الإســـلامية لمحاربة الاتحاد السوفيتي. أحداث أيلول / سبتمبر أيقظت الأمريكان وبينـــت لهـــم بـــأن مـــن استخدموهم في السابق لمحاربة العملاق الاشتراكي العالمي، باتوا الآن سيوفا لمحـــاربتهم فـــي عقر دارهم.

"الإرهاب" هو العدو الحالي للولايات المتحدة الأمريكية، والعالم بأسره مطالب بمحاربـــة ذلك العدو الهلامي، وقد تقرر أن ذلك العدو مرتبط بالإسلام، ولا بد مـــن محاربتـــه واجتثـــاث جذوره من بلاده، ولا بد كذلك من البحث عن أسباب تكونه ونشأته. الرؤية الأمريكيـــة المعلنـــة تتجه نحو الداخل العربي والإسلامي للبحث عن جذور الإرهاب واستئصالها، فـــالقمع وافتقـــاد الحريات وانعدام حقوق الإنسان وضعف المشاركة السياسية، كلها أمور شكلت مجتمعـــة بيئـــة حاضنة للإرهاب.

وضع احتلال العراق عام 2003 تحت مسمى محاربة الإرهاب ومن قبلهـــا أفغانســـتان الكل العربي في أزمة بدءا من الأنظمة التي باتت تشعر بالإحباط وقلة الحيلة أكثر من أي وقت مضى، وتعمق الإحساس لدى الشعوب العربية بعجز الأنظمة والمعارضة على السواء وعجزها هي أيضا، وكذلك المعارضة تعمقت أزمتها، فمع من تقف؟ هل مع الأنظمة المستهدفة أمريكيـــا بعد ما كانت صديقة لها؟ أم مع الولايات المتحدة القادمة للتغيير وفق الزعم الأمريكـــي[1]؟ إذن فقد نجحت أمريكا في تصدير أزمتها للوطن العربي، وفي تنفيذ مخططها الامبراطوري الهادف إلى السيطرة على العالم من خلال حلقته الأضعف.

---

[1] عصام نعمـــان، **مـــأزق المعارضـــة الديمقراطيـــة بـــين النظـــام القمعـــي والمشـــروع الإمبراطـــوري الأمريكـــي،** www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&AI0=1141 - 81k

قبل احتلال العراق كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد عقدت العزم على تحقيق هدفها المتمثل في السيطرة الكاملة على العالم، ولتحقيق هذا الهدف الأمريكي من اتخاذ خطوات ضرورية وهي[1]:

- استخدام القوة العسكرية للسيطرة على منطقة الخليج العربي سواء في وجود نظام صدام حسين أو عدم وجوده. وهو ما يعني طي صفحة العولمة الناعمة التي دعا إليها الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون، وتدشين عهد جديد للعولمة تكون القوة العسكرية واستخدامها أحد أهم أدواته. وهو ما بدا جليا من خلال اعتماد هذه الخطوات كاستراتيجية تتبعها الإدارة الأمريكية.
- يجب أن تتركز مهمة الولايات المتحدة في التخلص من مختلف التهديدات في شكل حاسم وتحقيق النصر على القوى المناوئة لها.
- أن تصبح الأداة العسكرية الأمريكية بمثابة القوة القائدة لمختلف القوى العالمية.
- ضرورة الاحتفاظ بالقواعد العسكرية في منطقة الخليج وإضعاف أي قوة إقليمية تظهر في هذه البقعة الأرضية.
- استهداف الصين وتغيير نظام الحكم فيها.
- استكمال بناء الدرع الصاروخي لاكتمال السيطرة الأمريكية على الفضاء الخارجي.
- تطوير نظام عالمي جديد يرتكز على القيادة الأمريكية من أجل ردع بعض الأنظمة المارقة الخطيرة مثل كوريا الشمالية وليبيا وسورية وإيران. فالإدارة الأمريكية لم تتوقف يوما عن البحث عن أعداء لمحاربتهم، ووصفهم بـ "إمبراطورية الشر" أو "محور الشر" أو "الدول المارقة".

مهما تعددت التسميات فهدف السيطرة الأمريكية على العالم لا يمكن أن تخطئه العين. وجدير بالملاحظة استثثار المنطقة العربية بالمشروع الإمبراطوري الأمريكي وقد يكون السبب

---

[1] خليل العناني، http://students.washington.edu/~jamali/hatar75.htm، مصدر سبق ذكره.

أن أمريكا وفضلا عن الأهمية الجيوسياسية للوطن العربي، فقد تكـون وجـدت فيـه النقطـة الأضعف التي يمكن من خلالها أن تستعرض عضلاتها على باقي الأنظمة في العالم.

بدأ الحديث عن دمقرطة الوطن العربي بعد أحداث 11 أيلول / سبتمبر 2001 بحجة أن الأنظمة العربية الاستبدادية هي البيئة الحاضنة لفروخ الإرهاب، وتم تقديم المشاريع الإصلاحية التي من شأنها حسب الرؤية الأمريكية أن تساعد البلدان العربية في تحركها نحو الديمقراطيـة، وكما نعلم أن أمريكا تبحث عن مصالحها أولا وأخيرا ولا أظن أن من مصـلحتها أن تترعـرع الديمقراطية في البلدان العربية[1]، فمن شأن ذلك أن يأتي بأنظمة جديدة تكون مواليـة لشـعوبها وليس للغرب، كما حدث في انتخابات الأراضي الفلسطينية في 25\1\2007م بعد تزايد الضغوط الأمريكية على السلطة الفلسطينية لتطبيق الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية ولدى فرز نتـائج الانتخابات فإن النتيجة لم تكن مرضية للولايات المتحدة مما استدعاها لممارسة ضـغوط ماليـة وسياسية على الفلسطينيين وما زالت تمارسها حتى اليوم وكأنها تعاقب الشعب الفلسطيني علـى خياره الديمقراطي. فالديمقراطية المطلوبة أمريكيا هي غيرها الديمقراطية التـي تطالـب بهـا الشعوب العربية وليس من اليسر أن تلتقي الديمقراطيتان بسبب تباين المصالح بين الجهتين.

وجود ديمقراطية حقيقية في الدول النامية تضمن حقوق وحريات المواطنين وتمثل جميع فئات الشعب لا بد وأن تتناقض مع العولمة بتفاعلاتها الحالية، الديمقراطية تفسح لقوى سياسـية واجتماعية وبيئية في تلك الدول أن تتحول إلى قوى شرسة تقض مضاجع مؤسسـات العولمـة ومن يمثلها من دول كبرى من خلال مناهضتها ورفضها لممارسات قوى العولمة في العالم، أو أن تتحول الدول النامية نفسها إلى فاعل رئيسي في توجيه مسار العولمة بمـا يخـدم مصـالح شعوبها.

---

[1] يؤكد ذلك ما ورد في صحيفة "**واشنطن تايمز**" في الأول من شهر مارس 2005: "... ولكن نحن نـدرك أيضا أنه إذا ما برزت حكومات تمثيلية حقيقية في مصر والسعودية وباكستان وأماكن أخرى في هذه الأراضي المضطربة، فليس محتما أنها ستتصرف بشكل متطابق مع مصالح أمننا القومي. لذا، يجب على الإدارة أن تبذل على الأقل الجهود نفسها لتشـكيل سياسات هذه الديمقراطيات المستقبلية، كما تبذل الآن الجهود لإخراجها إلى الوجود. الرهان على الديمقراطية هو أفضـل رهان متوافر، لكنه ليس رهانا مضمونا". المصدر: سعيد محيو، **العولمة والديمقراطية والمضـاعفات غيـر المحسـوبة**، http://www.swissinfo.org/ara/front/detail.html?siteSect=105&sid=5596769&cKey=1111304252.000

2. الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين الرغبة والإمكانية

لم يلتحق الوطن العربي بأي من موجات التحول الديمقراطي الثلاث التي تحدث عنها هنتنغتون Huntington، والتي بدأت من 1828 وحتى 1974. أو حتى بالموجة الرابعة التي تناولت دول المعسكر الشيوعي السابق، كما تناولها بالبحث أستاذ العلوم السياسية الأمريكي مايكل ماكفول Michael McFaul[1]، ولكن ذلك لا يعني أنه لم يشهد حراكا اجتماعيا وسياسيا قويا خلال العقود الماضية، ولكن حدة هذا الحراك قد تزايدت خلال السنوات الأخيرة، لأسباب عدة منها: ازدياد تأثير الثورة المعلوماتية في نشر القيم والأفكار، والضغوط الخارجية التي يتعرض لها الوطن العربي لتطبيق الديمقراطية وغيرها.

2. 1. معوقات التحول الديمقراطي في الوطن العربي

كما يملك الوطن العربي مبررات التفاؤل في إمكانية تجاوزه مرحلة الاستبداد، والتمهيد لعملية تحول ديمقراطي، فهو أيضا وبشكل أكثر حدة تكمن في أعماقه معطيات تعيق تلك العملية. ونقصد هنا بالتحول الديمقراطي النابع من الذات بعيدا عن المؤثرات الخارجية، بمعنى آخر إقامة نظام ديمقراطي يرتدي خصوصية عربية، فالديمقراطية بالأساس هي مسالة داخلية تتعلق ببنية المجتمع ودرجة تطوره، ومدى قبوله وقدرته على التعايش مع مباديء الديمقراطية. أو كما وصفها سعيد محيو بالسيف ذو الحدين[2]. وتتعرض جهود ومحاولات الإصلاح، وإمكانية التحول الديمقراطي في الدول العربية للعديد من العقبات والمعوقات التي قد تحول دون تحققها:

2. 1. 1. معوقات خارجية

شكل الوطن العربي مسرحا لبسط النفوذ من قبل قوى الاستعمار، وأنهكت التبعية الوطن العربي مع ما رافق الاستعمار من نهب الخيرات واستنزاف الموارد والطاقات، مما أثر بشكل

---

[1] سامح فوزي، **الموجة الرابعة: الديمقراطية تواجه الدكتاتورية**، http://www.islamonline.net/arabic/politics/worldaffair/2006/09/01.shtml

[2] سعيد محيو، **العولمة والديمقراطية والمضاعفات الغير محسوبة**، http://www.swissinfo.org/ara/front/detail.html?siteSect=105&sid=5596769&cKey=1111304252000

مصدر سبق ذكره.

مباشر على مراحل نموه بشكل صحي وسليم، وعطل جهود أبنائه المتطلعة نحو الديمقراطية، بحيث غدت مسألة الدفاع عن الكيان هي الهم الأول، وراكم ذلك استيلاء العصابات الصهيونية على القسم الأكبر من أراضي فلسطين وفشل جيوش الأنظمة العربية في مواجهتها لتلك العصابات، وبعد خوض تلك الأنظمة لثلاث حروب إقليمية منيت بخسارتها، فقد تمسكت بذريعة محاربة العدو الصهيوني لعدم إحداث أي نوع من التغيير على أشكال الحكم[1]، مع أن المنطق يقول بعكس ذلك، ففشلها الذريع في مواجهة العصابات الصهيونية التي تحولت فيما بعد إلى دولة إسرائيل كان الأولى أن يسرع بنهايتها بدل أن يكسبها الشرعية.

تحول الصراع العربي _ الإسرائيلي إلى عائق حقيقي أمام أي جهود عربية لنمو ديمقراطي، فالوطن العربي لم تهب عليه رياح التغيير الديمقراطي التي عصفت بالكتلة الشرقية إبّان انهيار الإتحاد السوفيتي وربما يعود السبب الحقيقي إلى عدم رغبة الدول الكبرى في ذلك الوقت بمنطقة عربية تسودها الديمقراطية مما قد يشكل تهديدا لأمن إسرائيل، أو ضربا لمصالح تلك الدول في المنطقة ولا سيما منطقة الخليج النفطية[2].

لم تعرف الأنظمة العربية الاستقرار بل كانت هناك أيادٍ خفية تحرك النزاعات الحدودية والحروب الإقليمية في المنطقة ومن أهمها الحرب العراقية الإيرانية (1980 _ 1988)، ويليها المغامرة العراقية في الكويت عام 1990 وما نتج عنها من سحق للعراق من خلال تطبيق نظام العقوبات الدولي، ومن ثم احتلالها من قبل القوات الأمريكية وسقوط النظام بسرعة هائلة لم تتوقعها الشعوب العربية التي عهدت في نظام صدام حسين من البطش والقوة ما لم تجده في سقوط بغداد المدوي في 9 نيسان / أبريل 2003. ومن ثم اعتقاله المذل وسوقه للمحكمة وإعدامه.

---

[1] عبد الحسين شعبان، **معوقات الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي: الديمقراطية الموعودة... الديمقراطية المفقودة**، في: إسماعيل الشطي وآخرون، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الأول / أكتوبر 2003، ص ص 240 _ 241.

[2] نفس المصدر السابق، ص 242. وفي نفس السياق يمكن مراجعة: برهان غليون، **معوقات الديمقراطية في الوطن العربي**، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C0B5C8CF-8592-4EF0-BC85-B6EFD128AA6C.htm

احتلت الولايات المتحدة الأمريكية العراق بحجة تحريره من الطاغية ونشر الديمقراطية، وسوقت الولايات المتحدة فكرة أنها لم تعد تتلاءم أو تطيق الأنظمة الاستبدادية في منطقة الشرق الأوسط، وأنها تريد استبدالها بأخرى ديمقراطية، وساعدها في ذلك العديد من المثقفين العرب لإيهام الرأي العام العربي بأن أمريكا قادمة لإسقاط الأنظمة الاستبدادية في بلادنا. لأن هذه الأنظمة أصبحت تقف ضد المصالح الأمريكية, وبالتالي هذا يتقاطع مع أهدافنا نحو الحرية والديمقراطية[1]. دون أن يقف هؤلاء المثقفين لحظة للتفكير في إجابة إذا ما وجه لهم السؤال التالي: ما دامت أمريكا تريد تحرير الوطن العربي من الاستبداد، فلماذا اتجهت إلى العراق ولم تتجه إلى العربية السعودية الأكثر استبدادا والتي ينشط على أرضها من تسميهم أمريكا بالإرهابيين؟

جعل الاحتلال الأمريكي العراق جرحا نازفا في جسد الوطن العربي، دون أن يحرر العراق من الاستبداد. فتم استبدال حكم صدام حسين، بحكم أكثر سوءا: إنه الطغيان الطائفي الذي ينخر في الجسد العراقي. إن ما تمارسه أمريكا في العراق هو اللعب على خلافات الطوائف وصراعاتها والتي لا يمكن أن تحقق للعراقيين ديمقراطية ممثلة لكل طوائف الشعب. فالاحتلال المباشر للعراق ما هو إلا حلقة جديدة من حلقات إعاقة وعرقلة القوى الديمقراطية وهو الدور الذي أدته باقتدار الدول الغربية طوال عقود من دعم الأنظمة العربية الاستبدادية في وجه أي معارضة داخلية، ودعم إسرائيل المطلق، ودعم الحركات الإسلامية المتطرفة[2].

في السابق، كانت الحروب والنزاعات تستدعي حشد الموارد وتبديدها على شراء الأسلحة وتكديسها، على حساب الاهتمام بقضايا التنمية والديمقراطية، وتم تسويق مبدأ مصادرة الحريات والتضييق على المواطنين وفرض حالة الطوارىء المستمرة، كان التعامل مع قضايا الحريات والعيش الكريم للمواطنين كرفاهية ليس وقتها والبلاد تواجه عدوا خارجيا في غاية الشراسة ويجب توجيه كل الجهود لمقاومته والنيل منه، ولكن الحقيقة أنه لم يتم النيل من العدو

---

[1] عبد الستار قاسم، **قبور المثقفين العرب**، مصدر سبق ذكره، ص ص 33 – 36.

[2] مروان عبد الرازق، **بعض اشكاليات التحول الديمقراطي والتحول السياسي في البلدان العربية**،http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=48370، مصدر سبق ذكره.

بل هو من كان يقضم المزيد من الأراضي العربية بعد كل مواجهة. والنتيجة أن المواطن العربي خسر كرامته وحريته وأرضه، وأصبح مطية للآخرين.

أما في الوقت الحاضر، فإن مهمة النهوض بالمجتمع أصبحت مهمة أمريكية بعد أن أعيد صياغة مفهوم الحرب والتدخل في الدول لإرشادها إلى الديمقراطية، وإخراجها من غياهب الظلم والاستبداد، وفي المحصلة لم ينل الشعب العربي حريته لا في زمن الانغلاق ولن ينالها أيضا في زمن العولمة.

2. 1. 2. الاستبداد السياسي

"المستبد إنسان، والإنسان أكثر ما يألف الغنم والكلاب، فالمستبد يود أن تكون رعيته كالغنم ذلا وطاعة وكالكلاب تذللاً وتملقاً. وعلى الرعية أن تكون كالخيل إن خُدمت خَدمت وإن ضُربت شَرست، بل عليها أن تعرف مقامها هل خلقت خادمة للمستبد؟ أم هي جاءت به ليخدمها فاستخدمها؟ والرعية العاقلة تقيّد وحش الاستبداد بزمام تستميت دون بقائه في يدها لتأمن بطشه، فإن شمخ هزت به الزمام، وإن صال ربطته". (عبد الرحمن الكواكبي)[1].

الاستبداد بمعناه الشامل يعني الانفراد، فاستبد برأيه أي انفرد به، "واستبد الأمير بالسلطة أخذها لنفسه ولم يشارك فيها أحدا، ولم يستشر، فهو مستبد"[2]. وعند اقتران الاستبداد بالسياسي، فالمقصود الانفراد بإدارة شؤون المجتمع السياسي من قبل فرد أو مجموعة أفراد دون بقية المواطنين، أو كما أسماه ناصيف نصار اغتصاب السلطة[3]. فالمستبد ينفرد بالسلطة دون وجه حق[4]. ومن هنا فإنه لا يخامرنا الشك بأن الاستبداد يحمل في ثناياه معاني الاعتداء والطغيان ونفي الآخرين وتجاهل إرادتهم.

---

[1] علي عبد الرضا، **الاستبداد السياسي والديني: وحدة في الأهداف والأساليب**، http://annabaa.org/nba36/estibdad.htm

[2] محمد جمال طحان، **الاستبداد وبدائله في فكر الكواكبي**، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1992 ص 22.

[3] ناصيف نصار. **منطق السلطة، مدخل إلى فلسفة الأمر**، دار أمواج بيروت، ط 2،2001، ص ص 356 – 358.

[4] محمد جمال طحان، **الاستبداد وبدائله في فكر الكواكبي**، مصدر سبق ذكره، ص 22.

تحتفظ الذاكرة العربية بعهود من الاستبداد السياسي المقرونة بالـــدم والـــدموع وقطـــع الرؤوس، بدءا من العام 41 هجري عام تأسيس دولة الأمويين، مرورا بدولة العباسيين، ودولـــة العثمانيين، وصولا إلى العصر الحديث، عصر استعمار الدول العربية ونهب خيراتهـــا وظلـــم أهلها من قبل الغرباء، وبعد الاستقلال وإقامة الدول الوطنية وتسلم شخصيات وطنيـــة وقوميـــة مقاليد الحكم في البلاد لم يحيدوا عن نهج من سبقهم من الطغاة. لا يتسع المقام هنا لذكر ما لاقاه أبناء الأمة العربية من نير الاستبداد على يد من حكمهم، ليس أقلها الحرمـــان مـــن المشـــاركة السياسية وتقرير المصير، والغرق حتى الأذنين في الأزمات الاقتصادية والفقر والجهل، وافتقاد الشعور بالأمن على النفس والمال والولد، ومصادرة الحريات وخنق الإبداع. والعيش في ظـــل الخوف والعزلة والكد والتعب.

احتكرت الأنظمة العربية العملية السياسية لنفسها وسادت فكرة القائد الفرد فـــي جميـــع العصور، وأصبح الاستبداد مشروعا تبعا لموروث ثقافي وديني رسخته الخلافة الأمويـــة منـــذ بداياتها على يد معاوية، الذي بفضله وعلى يديه تحولت الخلافة إلى ملك عضـــوض، والـــبطش والتنكيل هو جزاء من يجرؤ على المعارضة حتى ولو كان من بيت النبوة. وتم توظيف الـــدين كأحد أهم مسوغات الاستبداد، ليبدو جميلا ومقبولا.

ومنذ ذلك العهد وحتى يومنا هذا اكتسبت أنظمة الحكم العربية جميعها في السابق، وعدد منها في الحاضر الشرعية الدينية من عند الله[1]، فهذا أبو جعفر المنصور يخطب فـــي النـــاس

---

[1] تقوم نظرية **حق الملوك المقدس** أو نظرية **الحق الإلهي** كما صاغها المؤرخ الفرنسي بوسويه (Bossuet) على "أربعة أركان رئيسية: أولها أن السلطة مقدسة، فالملوك هم خلفاء الله في الأرض وعن طريقهم يدير شؤون مملكته ..ولذلك لم يكن العرش الملكي عرشا ملكياً وكفى بل كان ذلك العرش عرش الإله ذاته .وثاني هذه الأركان أن السلطة الملكية سلطة أبويـــة إذ الملوك يحلون محل الله الذي هو الأب الحقيقي للجنس البشري.. وحيث كانت الفكرة الأولى عن القوة لدى الإنسان هي الفكرة التي يملكها عن القوة الأبوية.. فقد كان الملوك على غرار صور الآباء. وثالث الأركان، والناتج المنطقي والطبيعي عن الركنين المتقدمين، هو أن السلطة الملكية لا يمكنها أن تكون سوى سلطة مطلقة لا شي يقيدها أو يحد مـــن إطلاقهـــا، فليس للملك أن يقدم تبريراً لما يأمر به.. إذ بغير هذه السلطة المطلقة يكون عاجزاً عن فعل الخير وعن المعاقبة على الشر. وينبغي لسلطته أن تكون من القوة بحيث أنه ليس لأحد أن يأمل في الإفلات من قبضته. وأما الركن الرابع والأخير فهو أنه لا ينبغي لهذه السلطة أن تكون موضع اعتراض عليها من طرف الخاضعين لها ولا يجوز لها أن تكون موضع تذمر من المحكومين. وإذا فرضنا أنه ظهر من عَنَتِ الملوك على الرعية ما ينوء به حملها وبدا من فعل الملوك ما رأت الرعية فيه ظلما هائلاً فإنه ليس لتلك الرعية أن تعترض على عنف الأمراء إلا متى كان الاعتراض في شـــكاوى ملؤهـــا الاحتـــرام والتعظيم، من غير فتنة ولا شغب، وفي دعوات لهم بالرشد والهداية. سعيد بنسعيد العلوي، "نشأة وتطور مفهوم المجتمـــع المدني في الفكر الغربي الحديث"، **المستقبل العربي**، عدد158 ، نيسان _ إبريل 1992، ص 50 – 51.

قائلا: "أيها الناس إنما أنا سلطان الله في أرضه، أسوسكم بتوفيقه وتسديده، وأنا خازنه على فيئه، أعمل بمشيئته وأقسمه بإرادته وأعطيه بإذنه. وقد جعلني الله عليه قفلاً إذا شاء أن يفتحني لأعطياتكم وقسم فيئكم وأرزاقكم فتحني، وإذا شاء أن يقفلني أقفلني. فارغبوا إلى الله أيها الناس وسلوه في هذا اليوم الشريف.. أن يوفقني للصواب ويسددني للرشاد ويلهمني الرأفة بكم والإحسان إليكم ويفتحني لأعطياتكم وقسم أرزاقكم بالعدل عليكم إنه سميع مجيب"[1]. فهي إذا مشيئة الله، وهكذا تكتسب هذه الأنظمة القداسة بحيث لا يتورع أي كان الخروج عليها أو طرح أي بديل[2]، وغُيّبَ ما أسماه الصادق النيهوم "الشرع الجماعي" أو "الإدارة الجماعية"[3] من أنظمة الحكم العربية حتى تحول الإسلام إلى شعائر يؤديها المسلمون وكفى.

وفي العصور التي تلت عهد الخلافة الإسلامية تم تزيين الاستبداد تحت مسوغات عدة، فالأمن لا يستتب من دون نظام استبدادي لديه القدرة على إشاعة الأمن وتحقيق الاستقرار والنظام في البلاد، فالقائد الفرد يعرف ما لا يعرفه الآخرون الذين يجهلون مصالحهم، بل ويجهلون أنهم يجهلون[4]، فالقائد الفرد حكيم وقادر على حماية الناس وتوفير الأمن لهم، ويملك من المقومات العلمية ما تجعله قادرا على إدارة الدفة وحده[5].

شغلت مسألة نظام الحكم العديد من مفكري الأمة الإسلامية عبر عصورها المختلفة، وعكست أفكارهم في الغالب خضوعهم لعقلية الاستبداد وتسويغهم للفكر الاستبدادي الذي ساد دولة العرب، فيكفي عقد رجل واحد لدى عبد القاهر البغدادي على أن يكون من أهل "الاجتهاد والورع" لتصح الإمامة لمن يصلح لها، فيما يرى بعضهم أنها تصح بخمسة فقط مستندين إلى بيعة أبو بكر التي انعقدت بخمسة رجال، وإلى جعل عمر بن الخطاب الشورى ممثلة في ستة

---

[1] محمد عابد الجابري، **العقل السياسي العربي– محدداته وتجلياته**، مركز دراسات الوحدة العربية،، ط 4، بيروت 2000، ص 338.

[2] علي الدباغ، **الجذور الدينية للاستبداد**، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F3F4B28D-3BC5-42D8-98BD-A7C5A36E6B3A.htm

[3] الصادق النيهوم، **محنة ثقافة مزورة: صوت الناس أم صوت الفقهاء**، رياض الريس للكتب والنشر، ط 3، بيروت، ص ص 35–43.

[4] روبرت دال Robert Dhal، **الديمقراطية ونقادها**، ترجمة نمير عباس مظفر، مراجعة فاروق منصور، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان 1995، ص 99.

[5] نفس المصدر السابق، ص 106.

أشخاص بحيث تنعقد البيعة من خمسة منهم. أما الماوردي فقد حصر انعقاد الإمامة بإحدى وسيلتين: اختيار أهل الحل والعقد، أو عهد الإمامة من الإمام الذي سبقه، ويؤيده فيما ذهب إليه أبو الحسن الأشعري والشيخ محمد الشربيني.

خلاصة الحديث أن الأنظمة التي حكمت الوطن العربي وما زالت تحكمه تمتعت بسلطات مطلقة على حساب حرية شعوبها، وإن اختلفت درجة استبداد تلك الأنظمة من نظام لآخر، إلا أنها في المحصلة ومهما أبدت من محاولات الإصلاح أو التزيين التي في الغالب تفرضها عليها وجود أزمة تريد الأنظمة الالتفاف حولها، ومقياس وجود تلك الإصلاحات من عدمه يبدو واضحا في احتكار السلطة للقرار السياسي لنفسها، إنها أنظمة استبدادية لا تسمح بوجود معارضة حقيقية، أو بآلية تداول للسلطة والسماح للشعب بأن يقول كلمته فيمن يحكمه، حتى لو أجرت الانتخابات أو الاستفتاءات التي غدا الناس يتندورن بها لمعرفتهم بنتائجها مسبقا[1].

ولا يمكن فقط إحالة الوضع الاستبدادي الذي تعانيه الشعوب العربية لتسلط الحكام فقط، فمما يصعب الأمور ويزيدها تعقيدا رسوخ الفكرة الاستبدادية في الثقافة السياسية العربية، وربما يعود مرد ذلك إلى عدم معرفة الشعوب العربية لطريقة الحكم سوى الاستبداد في ثقافتها الموروثة، وبالتالي فقد أصبح هناك ألفة بين المواطن العربي وحالة الاستبداد الواقعة عليه[2]، فقد تكون صعوبة التغيير تأتي من الخضوع أكثر من الإخضاع. حيث يرى لابواسييه Bossuet أن المستبد لا يستمد مصدر قوته من ذاته، بل ممن استرقهم واستبد بهم، فالمستبد في رأي لابواسييه ليس له من القوة إلا ما منحه الناس إياها، وقدرته على إيقاع الأذى، وإنزال الشر بهم مستمدة من احتمالهم أذاه، وصبرهم بدل مواجهته[2].

---

[1] محمد جابر الأنصاري، **العرب والديمقراطية...متى وكيف؟**، http://www.alnazaha.net/ar/node/610.

[2] اتين دي لابواسييه Bossuet، **مقال في العبودية المختارة**، ترجمة مصطفى صفوان، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990 ص 73.

[3] نفس المصدر السابق، ص ص 82_ 83.

2. 1. 3. ضعف تأثير المعارضة

المعارضة العربية موضوعها شائك ومعقد، فهي أولا وقبل كل شيء معارضات وليست معارضة واحدة تحمل نفس التوجه، ومنها ما يحمل على ظهره هموم الشعوب العربية المقهورة، وهناك من يتبنى النظرة الغربية ويحمل رغبة الدول الغربية في إحداث تغيير في المنطقة العربية. ولكنها ورغم اختلاف آيديولوجياتها وبرامجها السياسية، إلا أنها تحتوي على ذات المطالب المتعلقة بتطبيق الديمقراطية وتداول السلطة ومنع توريث الحكم ووقف الفساد العام ووقف استغلال المنصب ومحاسبة كل من يتورط فيه أمام قضاء نزيه مستقل، وإلغاء كافة المحاكم والقوانين الاستثنائية والعرفية, ووقف تجاوز الدساتير, أو تعديلها بما يضمن حقوق وحرية المواطنين[1].

بسبب غياب مفهوم تداول السلطة في المجتمعات العربية، أصبح من المتوقع وجود ما يمكن أن نسميه المعارضة الدائمة، كما أن ذلك يؤدي إلى وجود معارضة جذرية تعيش تحت الأرض وتستخدم العنف، وتصبح أقرب إلى ما يسمى بالإرهاب باتت أمرا ملموسا في بعض الأقطار العربية ولا يمكن تجاهله[2]. الأسباب التي تقف خلف هذا كله معروفة، وأبرزها الاستبداد، والحرمان من المشاركة السياسية، والأوضاع المعيشية المتردية.... يمكن أن نعزو تراجع الديمقراطية في بعض الدول العربية، وغيابها التام في القسم الأكبر منها ليس إلى عدم جدية الأنظمة السياسية أو عدم نضج العملية السياسية فيها فحسب، بل أيضا لضعف تأثير المعارضة وتشتت تنظيماتها وفعاليتها، وانصراف الناس عنها إلى انشغال كامل بلقمة العيش في ظروف اقتصادية صعبة وضاغطة على الفئات الأكثر فقرا والأشد حاجة التي ظلت دائما خط الهجوم الأول في معارك المعارضة التي لم تثمر شيئا[3].

---

[1] توجان فيصل، **أثر أمريكا على حال المعارضة العربية**، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/20586F98-01DC-4522-B639-AF4FEB7DF321.htm.

[2] سحر حويجة، **شروط نجاح الديمقراطية**، http://www.shrooq2.com/vb/archive/index.php/t-2352.html

[3] برهان غليون، **التغيير الديمقراطي في سورية**، http://www.arraee.com/modules.php?name=News&file=article&sid=3407

لم تجد الكثير من قوى المعارضة العربية فضاء تستطيع من خلاله أن تعرض برامجها إلا خارج بلدانها، واتخذت من العاصمة الأمريكية والعواصم الأوروبية مراكز لانطلاقها في مواجهة النظم السياسية الحاكمة في بلدانها الأصلية، حتى أن بعضها غدا يقرأ برنامجه من مقره في لندن أو في واشنطن. وجود أقطاب المعارضة في الغرب ورعاية الغرب لهم فسحت المجال أمام الأنظمة لوصف المعارضة بالولاء والتبعية للغرب، وتلقي الأموال والمساعدات المشروطة. مما ألقى بالعديد من الأسئلة أمام الشعوب العربية حول جدية المعارضة أو مدى قدرتها على إحداث التغيير المنشود.

هناك أزمة ثقة تعانيها المعارضة العربية، فالشعوب العربية لم تعد تثق بقدرة المعارضة على التغيير، بل على العكس ترى أحيانا أن التمسك بما هو موجود من أنظمة استبدادية قد يكون أفضل من أنظمة جديدة يمكن أن تستولي على السلطة وتكون أكثر استبدادا من سابقتها. لا يأتي هذا التخوف من فراغ، فالأنظمة الموجودة حاليا والتي يشكو الناس من استبدادها جاء العديد منها من رحم المعارضة مصحوبا بالتصفيق والزغاريد. ففي مصر لم يكن رجال الثورة أقل استبدادا من النظام الملكي السابق عليهم، فقد عرفت مصر في عهد جمال عبد الناصر المعتقلات التي يصح القول فيها بأن الداخل إليها مفقود والخارج منها مولود، وتم قمع المعارضة بأبشع أنواع التعذيب والقهر. ولم تعرف مصر أي نوع من أنواع المشاركة السياسية من قبل المعارضة أو المواطنين إلا في أضيق الحدود وبهامش محدود[1].

في سوريا لا يختلف الأمر كثيرا عن مصر، فقد استطاع حزب السلطة ومنذ توليه في العام 1963 أن يحتوي أكثرية الأحزاب، ويحولها لواجهة تجميلية لتعددية حزبية ومشاركة سياسية غير موجودة أصلا[2]. أما في السودان فقد اتجهت التوقعات بقيام تعددية سياسية حقيقية بعد الإطاحة بنظام الحزب الواحد الذي كان يمثله جعفر النميري، إلا أن الانقسام والاقتتال الداخلي كان نصيب البلاد من ذلك التغيير[3].

---

[1] برهان غليون، **معوقات الديمقراطية في الوطن العربي**، مصدر سبق ذكره.

[2] نفس المصدر السابق.

[3] نفس المصدر السابق.

ليس المقصود هنا جلد المعارضة أو تحميلها فوق ما تحتمل، فقد قدمت حركات المعارضة الكثير من التضحيات وسقط العديد من الشهداء وزج بالكثير في المعتقلات العربية المظلمة، وتعرضت المعارضة للملاحقة والتشويه من قبل الأنظمة. ولكن ذلك لا ينفي أنها تنصلت من الكثير من مسئولياتها وآثرت السلامة، وتوجه العديد من المعارضين غربا لمحاربة الأنظمة من لندن أو باريس أو واشنطن مستغلين التقدم التقني الذي سمح لهم بالتنظير من خلال شاشات الفضائيات العربية أو الشبكة العنكبوتية. ورغم ذلك فقد فقدت المعارضة مصداقيتها لدى الشعوب العربية التي سئمت الاستماع وأصبحت تنتظر الفعل حتى لو كان بطيئا.

2. 1. 4. معوقات اجتماعية

لا شك أن عملية الإخضاع للاستبداد تستلزم بنى اجتماعية قابلة للخضوع قبل أي شيء آخر، فالديمقراطية لم تعد حكرا على أمة أو ثقافة أو مجتمع بعينه، ولكنها الصيغة الوحيدة المقبولة اليوم والقادرة على أن تضع الإنسان في رتبة المواطن وتحوله إلى إنسان سياسي، أي مواطن حر ومسئول يحمل هوية سياسية تجمعه مع غيره من المواطنين[1]. وحيثما فقدت أو غابت الديمقراطية غاب شعور الإنسان بإنسانيته السياسية، ولم يجد أمامه سبيلا سوى العودة إلى قيم التعصب الديني أو الطائفي أو القبلي أو العائلي، بحيث تتحول هذه القيم إلى أساس وسبب للنزاع والصراع[2]. وعندما نتحدث هنا عن الديمقراطية فإننا لا نقصد تجربة ديمقراطية بعينها، وإنما نقصد روح الديمقراطية التي يمكن لها أن تتشكل وفق ثقافات الأمم المختلفة واحتياجاتها.

تعاني المجتمعات العربية من أزمة فكر سياسي، وأزمة ممارسة سياسية تجعل هذه الأزمات الشعوب العربية سائرة بلا هدى في عالم يصطخب بأفكار تنويرية. أفقدت هذه الأزمات ثقة البعض في الماضي، كما فقد البعض الآخر ثقته في المستقبل، أما الحاضر فلم يحظَ بثقة أي من الطرفين[3]. لا تتجلى الأزمة في الاختلاف فهو موجود في كل المجتمعات حتى أصبح من

---

[1] نفس المصدر السابق.

[2] نفس المصدر السابق. ويمكن أيضا مراجعة ما كتبه عبد الحسين شعبان، **معوقات الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي: الديمقراطية الموعودة... الديمقراطية المفقودة**، مصدر سبق ذكره، ص 248.

[3] محمد عبد العزيز ربيع، **صنع المستقبل العربي**، مصدر سبق ذكره، ص ص 192 _ 193.

الصعوبة بمكان الحديث عن مجتمع واحد في أية دولة، ولكن الإشكالية تتمثل في محاولة كلا التيارين السيطرة على المجتمع وتوجيه حركته من خلال إظهار الطرف الآخر بمظهر المفلس سياسيا وعقائديا واقتصاديا واجتماعيا.

إعادة بناء المجتمع العربي على أسس تجربة الماضي وتركته الحضارية هي مبتغى أصحاب الفكر السلفي الذين يرفعون شعار "الإسلام هو الحل"، أما أصحاب الفكر الليبرالي فبناء المجتمع العربي لا بد أن يتم على أسس رأسمالية ديمقراطية ويستبدلون الشعار بـ "السوق هو الحل"، يكتسب أصحاب الشعار الأول استحسان الجماهير مما يمنحهم دفعة إلى الأمام[1]. يزيد الأمور صعوبة ويعقدها الانفجار الديمغرافي الذي تعيشه المجتمعات العربية التي توصف بالفتية، لتصل نسبة من تقل أعمارهم عن العشرين عاما إلى 60%، وفي بعض البلدان العربية تصل إلى 70%. مما يشكل ضغطا هائلا على الموارد الاقتصادية والثقافية المحدودة أصلا، فالنتيجة هي تشكل أغلبية كبيرة من الشباب الفاقد الهوية، والعاجز عن تحقيق ذاته والذي لا يملك الحصيلة الكافية من القيم والمعايير التي تكفل له الشعور بمواطنته وبدوره الفاعل في مجتمعه[2].

هذا الكم الهائل من القوى البشرية لا تجد لها متسعا لتحقيق ذواتها مما يحولها لفريسة سهلة أمام حمى الاستهلاك دون الإنتاج، ولاستغلال النخب الحاكمة للمساهمة في ترسيخ الاستبداد، وقد تجد بعض حركات التمرد في هذه القوة الضخمة ضالتها بحجة تخليصها من حالة الضياع والخواء النفسي والقيمي الذي تعانيه[3]. تتطلب عملية التغيير _أي تغيير_ قوى تتصف بالإدراك قبل الفعل، ولا تناط مهمة التحول بالنخب فقط دون العامة، أو يساق العامة سوقا دون إدراك للمهمة التي يضطلعون بها. بعد عهود من الاستبداد لا بد أن تفتقد الأجيال الجديدة من الشعوب العربية لعملية الإدراك اللازمة لعملية التحول الديمقراطي، مما يشكل عائقا أمام تشكل بنى فاعلة تكون قادرة على إحداث عملية تغيير.

---

[1] نفس المصدر السابق، ص 194.

[2] برهان غليون، **معوقات الديمقراطية في الوطن العربي**، مصدر سبق ذكره.

[3] نفس المصدر السابق.

2. 1. 5. غياب أو تغييب المجتمع المدني

مفهوم المجتمع المدني في الأقطار العربية مفهوم يحوي الكثير من الإشكالات التي تحتاج إلى تفكيك، ذلك أن الحديث عن المجتمع المدني في الوطن العربي لا يعني أننا نتحدث عن "كيان واحد متجانس ومنسق، ويعبر عن نفسه بصوت واحد اتجاه الدولة "[1] مما يعني أن التحفظ قد يكون مطلبا ضروريا قبل التفكير في استنساخ النموذج الليبرالي الغربي للمجتمع المدني والذي ابتدعته أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر ليشكل نواة نشوء الديمقراطية في المجتمعات الأوروبية. للوصول إلى صيغة توفيقية نبتعد عنها عن الحماس غير المبرر لفعالية المجتمع المدني في المنطقة العربية في القضاء على الاستبداد واجتثاثه من جذوره، ونبتعد كذلك وبنفس الدرجة عن الرأي القائل بعدم جدوى المجتمع المدني في إحداث أي تغيير، وأن كل من ينادي بذلك هو شخص غارق في الأوهام، حيث ينظر إلى مفهوم المجتمع المدني كمفهوم علماني معادٍ للإسلام[2].

ينقلنا السؤال عن إمكانية قيام مجتمع مدني فاعل في الوطن العربي إلى التساؤل: هل حقا لا يوجد مجتمع مدني في الوطن العربي قادر على غرس بذرة التغيير؟ إن الإجابة المنطقية هي نعم ولا. فقد عرفت أقطار عربية عديدة تشكل نواة للمجتمع المدني منذ منتصف خمسينات القرن الماضي في كل من مصر وسوريا ولكن وبمساعدة من الدول الغربية المتنفذة قامت الأنظمة العربية بسد الطريق أمام التحول إلى قوى مجتمع مدني فاعل[3]. أما في الوقت الراهن بحيث أصبح الغرب يدفعنا دفعا للإصلاح ولوجود مجتمع مدني يقود عملية الإصلاح المنشودة، تقفز هنا محاور عديدة تعكس نفسها على قدرة وإمكانية المجتمع المدني العربي على الفعل.

---

[1] سعد الدين إبراهيم وآخرون، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، بيروت، أيار/ مايو 1996، ص 185.

[2] سليمان صالح الخراشي، **المجتمع المدني الموضة الجديدة لأصحاب اللحى الليبرالية**، http://saaid.net/Warathah/Alkharashy/m/16.htm

[3] محمد عابد الجابري، **في نقد الحاجة إلى الإصلاح**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيلول / سبتمبر 2005، ص 183.

2. 1. 5. 1. المجتمع المدني وترسيخ الديمقراطية في الوطن العربي

كما هو السؤال الأزلي حول الأسبقية لمن للبيضة أم للدجاجة؟ كذلك علاقة المجتمع المدني والديمقراطية، يرى البعض أن وجود ديمقراطية تعد شرطا أساسيا لنمو المجتمع المدني، كما أن المجتمع المدني يعد ركيزة أساسية لوجود الديمقراطية[1]. وفي الوطن العربي يعرقل غياب الديمقراطية فاعلية المجتمع المدني، ويشخص سمير أمين حال الديمقراطية في الوطن العربي حين يرى الحكومات العربية وقد اعترفت بالحقوق السياسية للمواطنين، ولكنه ظل اعترافا شكليا لم يُعَمل به[2]. فالأحزاب والنقابات والجمعيات واتحادات الطلبة وغيرها كلها موجودة في الوطن العربي وتقودها في العادة نخب ثقافية عربية. الدولة العربية وسعت كثيرا من نفوذها وقوتها مما جعلها دولة مركزية وشمولية ووضعت العراقيل المتعددة أمام قدرة المجتمع المدني وفعاليته من خلال القيود القانونية والإدارية التي تكبله بها. فمؤسسات المجتمع المدني تخضع في رأي ثناء فؤاد عبد الله إلى حصار ثلاثي، فالدولة تحرص على إمساك كل الخيوط بيدها، والميراث الثقافي إضافة إلى التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يعيقان من حرية الحركة للمجتمع المدني[3]، تسعى الحكومات والأنظمة العربية باستمرار لابتلاع المجتمع المدني وشل قدرته على الفعل.

2. 1. 6. المحور الثقافي والاجتماعي

اعتمدت فكرة قيام المجتمع المدني في المجتمعات الأوروبية على النمط الفردي، وعند نقل الفكرة للمجتمعات العربية تصطدم بضعف قدرة الفرد العربي على القيام بهذا الدور لعدم نضجه في تحديد هويته الفردية أو الجماعية، فهو من جهة فرديا يعتز بذاته ومن جهة أخرى لا يجرؤ على الخروج عن الجماعة أو القبيلة ويطبق ما تتوقعه منه جماعته باقتناع أو من دونه[4].

---

[1] حسنين توفيق إبراهيم، "التطور الديمقراطي في الوطن العربي (قضايا وإشكاليات)"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 142، السنة السادسة والثلاثون، تشرين أول / أكتوبر 2000، ص 22.

[2] خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شباط / فبراير 2003، ص 244.

[3] ثناء فؤاد عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص 283.

[4] عبد الستار قاسم، **قبور المثقفين العرب**، مصدر سبق ذكره، ص14.

يعاني المواطن العربي أزمة ثقافة سياسية تفقده الكثير من المقومات التي يمكن أن تجعل منه عنصرا فاعلا في بناء مجتمع مدني، أهمها فقدان الاهتمام بالمشاركة أو الممارسة السياسية وكأنه رضي عن طيب خاطر بتسليم أموره لمن يظن أنه يعرف أكثر منه، وفي حال مشاركته فعدم تقبل الاختلاف الفكري هي سمة المثقفين العرب، ويتضح ذلك بشكل كبير من خلال البرامج الحوارية التي تبثها المحطات الفضائية العربية حيث يبدأ الصوت بالارتفاع منذ بداية الحلقة ليصل في نهايتها إلى الصراخ والزعيق.

3. الديمقراطية والإسلام

أرى أنه من غير المجدي البحث في قضية علاقة الإسلام بالديمقراطية، نظرا لاختلاف المصدر الذي نبع منه كلا المفهومين، هذا إذا ما تناولنا الإسلام من حيث هو دين سماوي لا تاريخي. والديمقراطية كنظرية تاريخية أوجدتها الخبرة الأوروبية عبر قرون طويلة من التضحيات التي بذلها أبناء الأمم الأوروبية، وتفجر الصراع مع المؤسسة الدينية المسيحية ممثلة في الكنيسة من جهة، والمؤسسة السياسية ممثلة في الملوك الأوربيين الذين يحكمون بحق إلهي تضمنه لهم الكنيسة من جهة أخرى.

يحدد العلاقة بين الإسلام والديمقراطية نظرتنا لكلا المفهومين، وبتعبير أكثر دقة الزاوية التي نتخذها في النظر إلى الإسلام، فالزواية التي يطل منها بعضهم على الإسلام بوصفه دين يصلح لكل زمان ومكان وبوصفه منهج حياة وليس فقط تعاليم ووصايا فهو بالتالي أكثر سموا ورقيا من الديمقراطية. وإن كان قد احتوى على ما توصلت إليه الديمقراطية، من خلال ما نص عليه من شورى ومباديء العدل والكرامة[1]. في الغالب تنقص هذه الرؤية التحديد المفاهيمي العميق. فالشورى ليست هي المشاركة، والبيعة لا تعني الانتخاب... كل مفهوم يختلف عن الآخر في جوانب ليس أقلها إرجاعه إلى أصوله اللغوية واستخداماته اللفظية[2].

---

[1] عاطف أحمد، **الإسلام والديمقراطية: تعددية المنظور**، http://www.lamalef.net/mkal/02/islam.htm

[2] للتوضيح يمكن الرجوع إلى: الصادق النيهوم، **محنة ثقافة مزورة: صوت الناس أم صوت الفقهاء**، مصدر سبق ذكره، ص ص 143 – 153. وأيضا: عاطف أحمد، **الإسلام والديمقراطية: تعددية المنظور**، مصدر سبق ذكره.

هناك قراءات آيديولوجية للإسلام[1] تخضعه للفكرة الآيديولوجية والثقافية والاجتماعية التي يحملها القاريء، وعادة ما تبتعد هذه القراءات عن النص وتخضعه لما تعتقده هي وليس كما هو[2].ولكن نجد أنفسنا هنا حيال السؤال كيف هو؟ فالنصوص الإسلامية مصادر التشريع وبالذات القرآن تعتمد أمورا كثيرة كسبب النزول، وهل هي تتحدث في العموميات أم في الإلزام؟ وهنا نجد صعوبة التقرير حول العلاقة بين الإسلام ومفاهيم حديثة متعددة أهمها الديمقراطية.

لذلك سيأخذ البحث جانب ما اجتهد به مفكرو الإسلام، ومنظرو الحركات الإسلامية من رؤى هي بالنهاية خاصة بهم، ولا أراها ملزمة للأمة وإنما تظل تحت قائمة الاجتهادات الفردية. نستطيع القول إن الديمقراطية سابقا لم تكن تحمل سوى معنى الفصل بين الدين والحياة، واستغلت هذه الجزئية لرفض الديمقراطية حتى غدت الديمقراطية أشبه ما تكون بتهمة ينفيها المسلم عن نفسه. ومع بداية ثمانينات القرن الفائت، ارتأت الحركات الإسلامية ضرورة اقترابها من الجماهير بعد فشل المشروع الوحدوي العربي، فكان البديل قيام الحركات الإسلامية بإعادة اكتشاف نفسها من خلال دعوة تجديدية ظهرت في منتصف الثمانينات، وقد ميزها جورج جقمان من خلال دراسة نقدية إلى ثلاث توجهات[3]:

التوجه الأول: يرفض الديمقراطية جملة وتفصيلا لمناقضتها للعقيدة الإسلامية، ومن المفكرين المسلمين الممثلين لهذا التوجه صالح حافظ، حيث يصف الديمقراطية في مؤلف له بأنها "تقوم على عقيدة واحدة وهي فصل الدين عن الحياة، أي لا دخل للدين في تنظيم شؤون الحياة". الديمقراطية "تجعل الحرية فكرة أساسية في المجتمع تبني عليها الأفكار، وتنبثق عنها النظم". في موقع آخر لا يجد الدكتور محمود الخالدي في الديمقراطية أكثر من "نظام سنه الإنسان بوحي من عقله الناقص". ويقول الخالدي أيضا في معرض رفض الإسلام للديمقراطية: "من استقراء

---

[1] عاطف أحمد، نفس المصدر السابق.

[2] نفس المصدر السابق.

[3] جورج جقمان، **الديمقراطية في نهاية القرن العشرين:** نحو خارطة فكرية، من: برهان غليون وآخرون، حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية، مصدر سبق ذكره، ص ص 34 – 39.

الواقع في هذه الحياة نصل إلى قناعة مطلقة مفادها أن رأي الأغلبية لا يمثل دائما الحق والعدل"، والديمقراطية مرفوضة لأنها "تفترض أن عامل البناء يتساوى مع أستاذ الجامعة في حق ممارسة أعمال السيادة... الديمقراطية خطر على أصحاب العقول لأنها تقدم للقيادة من هو ليس أهلا لها". نجد في هذا الطرح جمود فكري سيطر على الكاتبين، بحيث يظن كل منهما أنه وصل للحقيقة المطلقة في تعارض الإسلام مع الديمقراطية. دون أن يفسحا المجال لغيرهم من المفكرين لدحض فرضيتهم.

ينطلق الدكتور عبد الستار قاسم من زاوية فلسفية بعيدة عن الأحكام الفقهية المطلقة لتمييز الإسلام عن الديمقراطية في البعد الفلسفي الذي هو أساس الحياة والممارسة. فالاختلافات لدى قاسم تتجاوز الشكليات إلى الجوهر، فالديمقراطية هدفها الإنسان الفرد الذي يشكل أساس المجتمع، وتتحقق غايات المجتمع من خلال تحقق غايات ذلك الفرد، أما الإسلام فالتوازن ما بين الفردي والجماعي هو أساسه الفلسفي والفرق بين الفرضيتين كبير لدرجة لا يمكنهما فيها التلاقي[1].

ظُلِّمَ الإسلام ممن تولوا مهمة طرحه كفكر فيما يتعلق بالحريات حتى ظن البعض بأن الفلسفة الديمقراطية هي من ابتدع الحريات، "الحرية في الإسلام أكثر رسوخا وتجذرا منها في الديمقراطية"، فالإنسان إسلاميا حر بالخلق دون الحاجة إلى تثبيت ذلك في عقد اجتماعي أو سواه، فالمسألة إسلاميا غير خاضعة للنقاش[2].

تعتقد الباحثة أن ربط الإسلام بالديمقراطية أو حتى نفيها عنه هي مسألة عقيمة والبحث فيها ربما لا يؤدي إلى نتيجة، لأن الإسلام ومن خلال قراءات مختلفة لطريقة الحكم في ظل الدولة الإسلامية لم يكون يتبع منهجا واحدا، بمعنى أن الإسلام في مصادره الأساسية كالقرآن والسنة النبوية أو حتى ما أخذ عن الصحابة والتابعين فيما بعد لم يكن يلزم المسلمين بطريقة محددة لإدارة شئون الحكم، والآيات القرآنية الكريمة لم تفصل الأمر كما هو الحال في الآيات

---

[1] عبد الستار قاسم، **الديمقراطية والإسلام**، http://www.islamonline.net/Arabic/contemporary/politic/2001/article4-1.shtml

[2] نفس المصدر السابق.

المتعلقة مثلا بالميراث أو تلك المتعلقة بمصارف الزكاة، بل كانت عبارة عن خطوط عامة عريضة جدا وتركت التفاصيل للمسلمين يضعونها حسب ما تقتضيه مصلحة المسلمين والظروف الإقليمية والدولية المحيطة. الديمقراطية من هذا المنطلق لا يمكن طرحها مقابل الإسلام كما لا يمكن طرح الإسلام مقابل الديمقراطية، الهدف الأسمى هو تحقيق مصلحة المسلمين وبالتالي مصلحة الإسلام.

التوجه الثاني[1]: يبدي مفكرو هذا التيار بعض التحفظات تجاه بعض جوانب الديمقراطية، إلا أن نظرتهم الشمولية للديمقراطية تتسم بقبولها كفكرة ونظام. ويعبر عن ذلك الدكتور يوسف القرضاوي بأننا كمسلمين لا يجب أن نأخذ "الديمقراطية بعجزها وبجرها دون أن نضفي عليها من قيمنا وفكرنا، ما يجعلها جزءا من نظامنا". أما الدكتور حسن الترابي المعروف بشكل عام بدعوته لتجديد الفكر الإسلامي والإصلاح والتغيير وفتح باب الإجتهاد فيعبر عن توجهه بالقول: "إن المنتقدين للحركة الإسلامية يريدون دمغها بأنها ضد الديمقراطية، بينما هي في الحقيقة ظاهرة شعبية وجماهيرية وديمقراطية جدا".

رغم انتقاده الشديد للممارسة الغربية للديمقراطية، إلا أن راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة الإسلامية في تونس يرى في الديمقراطية كفكر ونظام تشكل في "غياب النظام الإسلامي أفضل الأنظمة التي تمخض عنها تطور الفكر البشري، كما أنه يبقى إطارا صالحا لضمان حرية الشعوب في تقرير مصيرها واختيار نوع النظام الذي تريد أن تعيش في ظله. فما ينبغي إذن الإتكاء على عيوب هذا النظام لرفضه... فإن حرية منقوصة خير من الاستبداد".

التوجه الثالث[2]: لا يتمتع هذا التيار بقاعدة سياسية واسعة، ويمثله في الغالب مفكرو ما يطلق عليه أحيانا "اليسار الإسلامي"، ومن أبرز المدافعين عن هذا التوجه الدكتور حسن حنفي الذي يدعو إلى نقد الذات ومحاسبة النفس في قوله: "إن تخلفنا عن الآخر هو الذي حول الإسلام إلى

---

[1] جورج جقمان، **الديمقراطية في نهاية القرن العشرين**: نحو خارطة فكرية، مصدر سبق ذكره.

[2] نفس المصدر السابق. و يمكن أيضا وفي ذات التوجه مراجعة: **الإسلام والديمقراطية**: حوار مع السيد محمد حسن الأمين، http://www.cdhrap.net/text/bohoth/46.htm

كهنوت وسلطة دينية ومراسم وشعائر وطقوس وعقوبات وحدود، حتى زهق الناس واتجهوا نحو العلمانية الغربية بما فيها من عقلانية وليبرالية وحرية وديمقراطية وتقدم..."

أما محمد البجنوردي فيرى أن الإسلام دين عقلاني، وبالتالي فإن ما أنتجته البشرية من مفاهيم وأفكار، وإذا ما كانت تتفق مع العقلانية فهي بالضرورة تتفق مع الإسلام، فإذا كانت الديمقراطية كذلك، ووجد المسلمون أنها أفضل الصيغ فلا بأس من الأخذ بها، فالإسلام لا يمكن أن يرفض حكومة من الشعب على الشعب[1].

استنادا إلى ما سبق، فإن الحديث عن إمكانية وجود نظام ديمقراطي في المجتمعات الإسلامية ما زال في المجال النظري، فجميع هذه المجتمعات لم تعرف أبداً الممارسة الديمقراطية، باستثناء بعض المحاولات الخجولة التي تمنحها الأنظمة الاستبدادية الموجودة. إذا افترضنا مجازا بأن الشورى هي الديمقراطية كما يحلو للعديد من المفكرين المسلمين القول، فالمجتمع الإسلامي أيضا لم يعرف ممارسة حقيقية للشورى بشكلها البسيط إلا في عهد الرسول محمد صلى الله عليه وسلم. وبعد وفاته انقطعت صلة المسلمين تدريجيا بالنظام الذي كان قد وضع له الأساس في مجتمع المدينة، ولم يستطع الخلفاء من بعده تطوير نظام سياسي واضح المعالم يمكن البناء عليه[2].

لم تطبق الحكومات الإسلامية التي تلت عصر الخلفاء الراشدين وحتى يومنا هذا أي نوع من الحكم القائم على احترام الناس، وممارسة حرياتهم فعاش الناس في خوف ورعب من الأفكار الجديدة، وتم تعطيل نصف الناس وهن النساء عن المشاركة في الحياة العامة[3]. ووقفت السلطة السياسية في دولة الإسلام موقف معادٍ من الثقافة والمثقفين وألصقت بهم تهمة تشويه الدين والخروج عليه، ولم يسلم سوى مثقفي السلاطين الذين يملكون قدرة تبريرية تضفي

---

[1] محمود نصيف الموسوي، **مقتربات الديمقراطية من الفكر السياسي الإسلامي**، http://www.demoislam.com/modules.php?name=News&file=article&sid=488

[2] حسن إبراهيم أحمد، **قضايا النهوض العربي والعولمة**، دار الفارابي، بيروت، 2004، ص 224.

[3] فاطمة المرنيسي، **السلطانات المنسيات: نساء رئيسات دولة في الإسلام**، ترجمة: جميل معلى وعبد الهادي عباس، دار الحصاد، 1994، ص 136 – 137.

الشرعية والقداسة لحكم الطغيان[1] وهي ثقافة ما زالت حاضرة في واقعنا اليوم وساهمت في تدعيم أركان الاستبداد[2].

4. المجتمع المدني والإسلام

يعتبر مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم الإشكالية في الخطاب الإسلامي بكافة توجهاته، لذلك من الصعب أن نعثر على مقاربة واضحة، أو رؤية إسلامية متكاملة عن المجتمع المدني. وغالبا ما يدور الجدل حول المفهوم بين معارض يرى في نشأته وتاريخه ومضمونه الغربي سببا لرفضه، وبين مؤيد يحاول توفيق مضمونه بما يتلاءم مع الإسلام ذاته، أو مع التجربة الإسلامية التاريخية. يرى الدكتور أبوبكر باقادر، وهو أحد دعاة التوجه الثاني بأن الأساس الفلسفي لفكرة المجتمع المدني موجود في العمق التاريخي للوعي العربي[3]. بيد أن الدكتور باقادر ينقد على الفكر الإسلامي التقليدي تركيزه الأساسي على مسألة الدولة، وتكريس مجهوده في ترسيخ مركزيتها على حساب المؤسسات، بهدف الحد من انتشار الفتن والفوضى التي كانت قدر المجتمعات الإسلامية في مراحل عديدة من تاريخها السياسي الطويل[4].

فيما يتعلق بعدم شيوع المفهوم في الثقافة الإسلامية، وضرورة خلق الظروف الموضوعية التي تساعد على تشكله، فيعارض ذلك الدكتور عبد الله الحامد، فهو يرى بأن عدم شيوع مفهوم المجتمع المدني لا يعني بأي حال من الأحوال خلو الفكر الإسلامي من جوهره،

---

[1] اعتقد أن هذا موضوع مهم لفهم ما تعانيه اليوم الشعوب العربية وما أصاب مؤسسة الحكم العربية والإسلامية مرده إلى ذلك العهد الغابر من التاريخ الإسلامي، حيث تم تعطيل الإدارة الجماعية والقضاء على فكر المشاركة والتذرع بذرائع دينية والإسلام منها بريء، ولنا في موقعة صفين التي دارت بين علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان كبداية للانقسام العربي والابتعاد عن مفهوم المشاركة السياسية والتذرع بالدين من خلال رفع جيش معاوية للمصاحف في وجه جيش علي.ومن ثم بداية عهد توريث الخلافة وتفرد عائلة واحدة بحكم المسلمين طوال قرون، ومن ثم في عهد العباسيين السماح للقوى الأجنبية بالتدخل في إدارة البلاد والعباد مما حفر في الثقافة السياسية العربية أخاديدا من القبول بالواقع وعدم محاولة تغييره بسبب الممارسات الوحشية التي كانت تمارسها أجهزة الخلافة للمعارضين وتكفيرهم.

[2] حسن إبراهيم أحمد، **قضايا النهوض العربي والعولمة**، مصدر سبق ذكره، ص 227، للاستزادة يمكن الرجوع إلى: عبد الستار قاسم، **قبور المثقفين العرب**، مصدر سبق ذكره.

[3] أبو بكر أحمد باقادر، **الإسلام والانثروبولوجيا**. دار الهادي، بيروت 2004، ص168.

[4] نفس المصدر السابق، ص 170.

فالإسلام كعقيدة وفكر متضمن لقيم المجتمع المدني كحقوق الإنسان، والديمقراطية، والحرية، والعدالة والمساواة. كما أن المفاهيم بمجملها هي نتاج إنساني، ومن حق الناس أينما كانوا الاستفادة من نتاج بعضهم البعض، والإضافة أو التعديل لتتناسب هذه المفاهيم مع قيم المجتمع المعني، والتخلي عن مراعاة مصدر المفاهيم إن كانت غربية أو شرقية[1].

يعزز قول الدكتور الحامد في بعض جوانبه رأي المفكر والرئيس السابق للجمهورية الإيرانية محمد خاتمي إذ يقول "إن عصرنا الحالي هو عصر هيمنة الحضارة الغربية التي لا مفر من قراءتها قراءة فاعلة تجتاز المظاهر والظواهر وتتوغل في المبادئ النظرية والأسس القيمية لتلك الحضارة، وهذه المعرفة ضرورية على الرغم من إن المحور في المجتمع المدني الذي نطمح إليه هما الفكر والثقافة الإسلامية، إلا أن هذا المجتمع يجب أن يكون خالياً من الاستبداد الفردي والجماعي، بل وبعيداً حتى عن ديكتاتورية الأكثرية.... مجتمعنا المدني، ليس ذلك المجتمع الذي يكون فيه المسلمون وحدهم أصحاب الحق ومواطني النظام، بل هو المجتمع الذي يكون فيه كل إنسان يؤمن بالنظام والقانون هو صاحب حق"[2].

يبدو جلياً من هذه الاقتباسات أن الفكر الإسلامي لم يبدع من النظريات السياسية الإسلامية ما يمكنه من الاستغناء عن المفاهيم الغربية، لذلك تتم دائما محاولات لدى التوفيقيين من المفكرين المسلمين بتأصيل النظريات الغربية ضمن المنظومة الإسلامية. مثل القول بأن الديمقراطية هي الشورى وينضوي تحتها القبول بكل ما أتت به الديمقراطية لأنها تجسد في النهاية مفهوما إسلاميا سابق على المفهوم الغربي، فهم يشجبون باستمرار التبعية للغرب واستيراد الأفكار منه في الوقت الذي لا يطرحون البديل العصري الذي يمكن الاستغناء به عن المفاهيم الغربية، والمجتمع المدني ضمن تلك المفاهيم وان كان في رؤية الباحثة أنه لا تناقض بين المجتمع المدني والمجتمع الإسلامي، بل أن مقومات المجتمع المدني موجودة داخل بنية المجتمع الإسلامي نفسه، فرغم احتواء الإسلام على بعض الثوابت أم القيم المطلقة إلا أنها تظل

---

[1] أبو بلال عبد الله الحامد، **ثلاثية المجتمع المدني: عن سر نجاح الغرب وإخفاقنا**، الدار العربية للعلوم، بيروت 2004، ص19.

[2] محمد خاتمي، **المجتمع المدني الإسلامي**.http://www.balagh.com/mosoa/tablg/sj0y0e41.htm

محدودة مقارنة بالقيم النسبية التي تستوجب من المسلمين العوم بمهارة في بحر المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

بالتالي فأن رؤى المؤسسات والأحزاب الدينية لا تحتكر الصواب ولا تملك الحقيقة المطلقة، وليس من الواجب أن يكون لها سلطة دينية على المجتمع، فهي وان قدمت تفسيرات للدين وفق رؤاها وإجتهاداتها ولكنها تظل توجهات بشرية ضمن سياق زماني ومكاني معينين، للمسلمين الأخذ بها أو تركها حسب فهمهم وإدراكهم للإسلام، فالإسلام لا يحتكره عدد من المفكرين وإنما لكل فرد القدرة على وضع تصوره الخاص ورؤاه الخاصة طالما لم يمس بالثوابت.

الفصل الخامس

مشروع الشرق الأوسط الكبير

وديناميكية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي

الفصل الخامس

مشروع الشرق الأوسط الكبير وديناميكية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي

يمكن المجازفة بالقول إن المنطقة العربية من المناطق القليلة في العالم التي لم تعرف تغييرا يذكر بعد انتهاء الحرب الباردة مقارنة بدول المعسكر الاشتراكي السابق أو دول العالم الثالث. فالتغيير البنيوي طال العوالم الأفريقية والأمريكية اللاتينية والآسيوية، دون أن تهب رياح التغيير على المنطقة العربية، فلم تتغير تركيبة الحكم الداخلي العربية، ولم يشهد نظامها الإقليمي أي تغيير وإنما حافظت على استقرارها على الرغم من الإحساس الشعبي بالخلل الكبير الذي تعانيه أنظمة الحكم العربية[1].

يبدو الإصلاح كما لو أنه إعصار قادم على الوطن العربي، وتستعد الأنظمة لمواجهته بالتجاهل وغض الطرف، مستمرة في سياساتها السابقة وكأنها لم تعلم بعد بالثورة التقنية التي قفزت بالخوض في موضوع الإصلاح السياسي في الوطن العربي من كونه حكرا على النخب الثقافية والسياسية، ليصبح حديث رجل الشارع اليومي، فبعد انتشار الانترنت وعجز الرقابة عن التحكم فيما يصل منه إلى الشعوب العربية غدا من غير الممكن إخفاء الممارسات القمعية لأجهزة الأنظمة العربية ضد شعوبها، فخبر القبض على أحد المعارضين للنظام وتعذيبه سينتشر حول العالم خلال دقائق وبتكلفة بسيطة، وستلتهب منظمات حقوق الإنسان للدفاع عن حرية المعتقل وفضح ممارسات الأنظمة. كما أن إطلاع الشعوب العربية على ما يجري في العالم، وإدراكها بأن هناك شعوبا وعلى عكسها تنعم بالحرية والمشاركة، من شأنه أن يخلق نقمة على الأنظمة ورغبة في تغييرها.

تحاول الولايات المتحدة توجيه مسار الإصلاح السياسي في المنطقة العربية وفق رؤيتها الخاصة، مستفيدة من الشق الموضوعي للعولمة المتعلق بالثورة التقنية وانعكاساتها على عملية الإصلاح في الوطن العربي، ورغبة الشعوب العربية في التغيير. فهي بذلك ربما تنطلق من مبدأها الاستباقي، فكما تقوم بحروب استباقية لمنع خطر من الممكن أن يحدق بها، فهي أيضا

---

[1] السيد ولد أباه، **عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001: الإشكالات الفكرية والاستراتيجية**، مصدر سبق ذكره، ص 102.

وبذات المفهوم تستبق ما يمكن أن تقوم به القوى العربية من عملية إصلاح وفق الحاجة والرغبة العربية، لتقدم الوصفة الإصلاحية الجاهزة والتي بالضرورة تتلاءم مع مصالحها وسياستها في المنطقة. وهي بذلك تشكل عائقا أمام أي جهود عربية مخلصة لإحداث عملية تحول ديمقراطي حقيقي في المنطقة، وبالتالي تأخير أو إجهاض أي مشروع عربي لتحقيق الديمقراطية، من منطلق أن من يتحدث اليوم عن الديمقراطية في البلاد العربية لا بد سيتهم بأنه وفي أحسن الأحوال صاحب هوى أمريكي مما يضعف من مقبولية ما يطرح شعبيا بسبب الممارسات الأمريكية المكروهة في الوطن العربي، وتحيزها الصريح لإسرائيل ودعم ما تفعله في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

يسود الساحة العربية اليوم إحساس عارم بأن الأمة مقدمة على منعطف تاريخي، وقد بدت ملامحه تلوح في الأفق وبشكل خاص بعد احتلال العراق الذي شكل نقطة تحول جذرية في مسار الأوضاع الإقليمية العربية، وفتح صفحة جديدة في سجل العلاقات العربية – الأمريكية، بحيث أصبحت الولايات المتحدة تبدو كلاعب داخلي محوري على الساحة العربية. وتستند في ذلك إلى منطق القوة، وهو المنطق الاستعماري الذي كانت بموجبه الدول الاستعمارية تبيح لنفسها التلاعب بمصائر الأمم والشعوب المغلوبة والمقهورة.

وتستند الولايات المتحدة ومعها منظومة الغرب الرأسمالي إلى مفهوم سيادة الحضارة الغربية وتفوقها، وبعد أحداث أيلول / سبتمبر أصبحت النبرة الغربية تتخذ شكل العداء الصريح للحضارة العربية والإسلامية، ولا تتورع الكثير من الكتابات الغربية بوصفها بالتوحش والتعصب، في مقابل الحضارة الغربية الديمقراطية المرادفة لحفظ حقوق الإنسان، وللحرية، واحترام المرأة، وحسن معاملة الأطفال[1]. فما يصدر عن الغرب من كتابات عن الإسلام يغلب عليها وجهة نظر تميل إلى اعتبار فشل المجتمعات المسلمة عن ولوج بوابة الحداثة السياسية والاقتصادية راجع إلى ثقافتها الواقعة تحت ثقل الوطأة الدينية عليها. وظهرت العديد من الكتابات التي تصف الإسلام بأنه دين يولد العنف والإرهاب، ويدعو أتباعه لقتل أنفسهم مع أكبر

[1] السيد ولد أباه، **عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001: الإشكالات الفكرية والاستراتيجية**، مصدر سبق ذكره، ص 166.

عدد من غير المسلمين ليحظوا بالجنة، ولاقت الأدبيات التي تتحدث عن الإسلام رواجا كبيرا بين الشعوب الغربية للتعرف على ذلك الدين ومعرفة سر تشجيعه على التطرف والعنف، وأصبح الحديث يطال جوهر العقيدة الإسلامية، من حيث هو نظام سياسي ومدني ورؤية للعالم[1]. وغدا المسلمون في حالة دائمة من الدفاع عن النفس ونفي تهمة الإرهاب التي تطالهم.

النظرة الغربية للمسلمين وللعرب وثقافتهم تعكس بوضوح النظرة الاستعلائية التي ميزت الحضارة الغربية منذ نشوئها، وهو ما أوضحته الكاتبة سوفي بسيس Sophie Bessie في نقدها لعلاقة الغرب بالآخرين القائمة بشكل أساسي على عنصر التفوق والهيمنة، مهما رفع الغرب من شعارات الانفتاح، وحوار الحضارات، وتمدين الشعوب المتخلفة. فما هي إلا مبررات تبيح للغرب استعمار الشعوب ونهب خيراتها وفرض الوصاية عليها، باعتبارها شعوبا متخلفة وعاجزة عن إدارة نفسها بنفسها[2].

إذا سلمنا بتحليل الكاتبة سوفي بسيس السابق لإشكالية العلاقة بين الغرب والآخر نجد أن نفس المنطق يلازم الفكر الغربي في الوقت الراهن، وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية لأنها القوة الأحادية المهيمنة في عالم اليوم، فالشعوب الأخرى من وجهة نظرها ما زالت قاصرة ولا تملك القدرة اللازمة لتقرير مصيرها، أو التمييز بين ما يناسبها، وما لا يناسبها، وهي في فرضها الإصلاح على العرب تنطلق من ذات المبدأ الاستعماري اللاهث وراء فتح الأسواق والعقول أمام ما تنتجه من سلع وأفكار.

البلدان العربية لم تتغير أنظمتها ولم تعرف الديمقراطية في تاريخها القديم، أو الحديث، أو المعاصر، وكانت تحظى في معظمها بالرعاية الأمريكية دون التطرق إلى فساد أنظمتها وتجاوزها لحقوق الإنسان كما يحدث اليوم. فلا يمكن لأي قاريء منصف للتاريخ أن يتغاضى عن عدم استجابة الولايات المتحدة الأمريكية لقضية الديمقراطية في المنطقة العربية، بل على العكس من ذلك، فأمريكا عملت على إحباط المحاولات العربية الديمقراطية تحت ذريعة أن

---

[1] نفس المصدر السابق، ص 104.

[2] نفس المصدر السابق، ص ص 166 – 168، نقلا عن: Sophie Bessis, loccident et les autres-histoire dune supermatie. La Decuverte 2001.

الدول النامية بما فيها الدول العربية غير مؤهلة للديمقراطية بسبب تخلفها الاقتصادي، وتدني مستواها التعليمي والصناعي. وقد دعمت هذه الفكرة بوجود أنظمة استبدادية عربية تبطش وتنكل بشعوبها بحجة الحفاظ على الأمن والاستقرار، فقامت بتصفية الحركة الوطنية والمشروع الوطني للتحديث آنذاك[1].

الاهتمام العربي بالإصلاح والتغيير الديمقراطي رافق المفكرين العرب منذ رفاعة الطهطاوي، وجمال الدين الأفغاني، ومحمد رشيد رضا، مرورا بفرح أنطون، وقاسم أمين، وحتى عصرنا الحالي. فمنذ ما يزيد على العشرين عاما ومسألة الديمقراطية تلح على العرب، بدءا بمؤتمر أزمة الديمقراطية في الوطن العربي المنعقد في قبرص عام 1983 وحتى الآن[2]، الحاجة إلى التغيير هي حاجة عربية بالأساس قبل أن تكون حاجة أوروبية أو أمريكية، ولكن المحاولات العربية المتتالية فشلت في تحقيق شيء ملموس ينتقل بالأقطار العربية من حالة الاستبداد المزمنة التي تعاني منها كل البلدان العربية بدون استثناء إلى عهد جديد يتسم بالمشاركة السياسية الحقيقية لمختلف التيارات والتوجهات السياسية، وتحترم فيه الحريات السياسية والمدنية. عهد يعامل فيه الناس على أنهم مواطنون لهم حقوق وعليهم واجبات وليسوا سكانا فقط.

حقيقة أن موضوعة الإصلاح في الوطن العربي لا بد أن تعالج من زوايا مختلفة، فنحن لا نقدر على القيام بإصلاحات سياسية بمعنى إصلاح في بنية النظام وتحويله إلى نظام ديمقراطي، أو حتى تغييره بالكامل، بمعزل عن إصلاحات بنيوية تطال البنية الثقافية، والدينية، والاقتصادية للمجتمع العربي. عملية الإصلاح السياسي بحاجة إلى أرضية تستطيع الانطلاق منها وأغلب الظن أن هذه الأرضية غير متوفرة حاليا في معظم أو في جل البلاد العربية، فالثقافة العربية المرتبطة أساسا بالدين الإسلامي التصق بها العديد من المفاهيم من شانها أن تقوض أي أساس ديمقراطي، ساد التسلط وما زال مختلف المؤسسات العربية بدءا من الأسرة

---

[1] سعد سليم، **آفاق استراتيجية: الموجة الرابعة للديمقراطية بين حلم الإصلاح العربي ومنطق الطموح البروميثي الأمير**، http;//www.alsabaah.com/paper.php?source=akhbar&mlf=interpage&sid=9447

[2] مقابلة مع سعد الدين إبراهيم، http://www.alarabiya.net/Articles/2004/06/10/4203.htm

العربية والنظام التعليمي العربي والأحزاب والتشكيلات السياسية والاقتصادية، انتهاء بمؤسسة الحكم. عجزت هذه الثقافة الموغلة في تقديس دور ولي الأمر على حساب باقي المجتمع خلال العقود السالفة على توفير أرضية مناسبة للانطلاق نحو التغيير، ساعدها في ذلك وجود أنظمة استبدادية لا تحتمل فكرة التغيير وما ينتج عنها من تهديد لبقائها. والبنية الاقتصادية العربية هشة وتعاني من أزمات متلاحقة لا يتسع المجال هنا لذكرها.

1. فرض الديمقراطية أمريكيا

فشل الأنظمة العربية في تحقيق طموحات شعوبها المتطلعة نحو الحرية والمشاركة تركها أشبه ما تكون بالجسم المريض الذي يسهل اختراقه، ورغم أن الذاكرة العربية لا تحتفظ للغرب الأوروبي بذكريات جميلة قبل استقلالها وبعد استقلالها، فإن الولايات المتحدة الأمريكية راكمت على تلك الذكريات المؤلمة آلاما جديدة، فهي الداعمة الأساسية للأنظمة العربية المستبدة والقمعية، والداعمة الأساسية أيضا لإسرائيل في مواجهة العرب، مما يضع العرب الآن في موقف مشكك للدعاوي الأمريكية لإصلاح الأنظمة العربية على مباديء الحرية والمساواة، وتحقيق ديمقراطية حقيقية في المنطقة تتوخى خير الشعوب. السؤال الذي يتبادر إلى الذهن نتيجة للمساعي الأمريكية لدمقرطة المنطقة يدور حول: هل حقا أمريكا جادة في إجراء إصلاحات حقيقية في المنطقة أم أن الأمر لا يعدو كونه فشل الأنظمة في تحقيق الاستقرار الذي تحتاجه المصالح الأمريكية وآن آوان إصلاحها؟ أم أن أمريكا أدركت أن الممارسات القمعية التي مارستها الأنظمة العربية بمباركتها طوال العقود السابقة قد أنتجت حالة من اليأس والضياع لدى العرب أفرادا وتنظيمات تجعلهم مصدر تهديد دائم للولايات المتحدة، فهي ربما تخشى 11 أيلول آخر.

من حق العرب التشكيك في النوايا الأمريكية لأن المعطيات تنبيء بذلك، والديمقراطية الأمريكية الموعودة قد اتضحت معالمها في العراق وانعكست على مقبولية مشاريع الإصلاح الأمريكية عربيا، فالديمقراطية الأمريكية القادمة على ظهر الدبابات لتفتك بنفوس العراقيين، ولتوقظ بركان الطائفية والمذهبية، وتترك الشعب العراقي في حالة بؤس وفقر وانعدام للأمن

يلغي أي مصداقية كان من الممكن أن تتمتع بها السياسة الأمريكية في المنطقة. لذا فالمشاريع الإصلاحية الأمريكية قد تشكل عائقا جوهريا أمام إمكانية حركة تغيير داخلية في المنطقة العربية حيث وصلت مشاعر العداء والنفور من الولايات المتحدة حدا غير مسبوق.

أما الأنظمة العربية فوقفت حيال مشاريع الدمقرطة في حالة عجز كامل عن المواجهة، أو حتى إمكانية القبول أو الرفض، وكرست موقعها كأنظمة مسلوبة الإرادة وغير قادرة على الفعل أو حتى رد الفعل مما سيزيد الفجوة بينها وبين شعوبها حتى لو قامت ببعض الإصلاحات التجميلية التي لم تعد تقنع الشعوب العربية بجدواها. وإن قامت بعض الأنظمة العربية برفض المشاريع الإصلاحية الخارجية بحجة أن الإصلاح يجب أن يتم من الداخل، وهي كلمة حق أريد بها باطل، فهي لا تريد الإصلاح ولا يمكن أن تسعى إليه، لأنه يهدد شرعية وجودها، ويلغي الامتيازات التي اعتادت التمتع بها على حساب شعوبها. فمشاريع الدمقرطة القادمة من الخارج شكلت مخرجا للأنظمة العربية من الضغوط الشعبية عليها للقيام بإصلاحات حقيقية تحت ذريعة أن المطالبة بالإصلاح هي هدف أمريكي وليس حاجة عربية وأن من يضغط على أنظمته لإصلاحها هو كمن يستجيب للضغوط الأمريكية، ويبتعد عن انتماءه للأمة العربية الرافضة لكل أشكال التدخل الخارجي.

مع ذلك فعملية إصلاح تطال الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية، غدت حاجة ملحة لا يمكن تأجيلها، ليس بسبب الضغوط الأمريكية المتزايدة على الدول العربية، بل من اجل الحد من تلك الضغوط. أما المشاريع العربية المنشأ فلا يجب أن تأتي تلك كردود أفعال على المشاريع المستوردة دون استثمار ما جاء فيها، كما حدث بعد طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير، فكانت وثيقة الإسكندرية في آذار / مارس 2004[1]. إن الإسراع في عملية إصلاح ديمقراطي وفق الحاجة والرؤية العربية من شأنها أن تحد من الضغوط والتدخلات الخارجية في الشؤون العربية، وأن تحدث تغيير داخلي وفق ما تقتضيه المصلحة العربية، فلا

[1] للإطلاع على ما جاء في وثيقة الإسكندرية يمكن الرجوع إلى:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/299BD644-AB79-4DE6-ADFF-E5357BBE3A60.htm

يمكن للأمة العربية الولوج إلى عالم اليوم بمنطق وأدوات مرحلة انتهت، وانتهت أدواتها، وتجاوزها العالم.

2. مفهوم الشرق الأوسط

يعكس مصطلح الشرق الأوسط العلاقة المتوترة بين الوطن العربي والعالم الغربي، ويعكس الرؤية أحادية الجانب القائمة على فكرة المركز والأطراف، وينطوي على المطامع الاستعمارية للغرب في الوطن العربي. راج المصطلح بشكل كبير بعد الحرب العالمية الثانية وخروج الولايات المتحدة من الحرب كقوة عظمى وبلا خسائر تقريبا، وما تلا ذلك من قيام دولة إسرائيل على جزء مهم من الأرض العربية، فاكتسب المصطلح أهمية جديدة وأصبح أداة فعالة لتفكيك المنطقة العربية، وإغلاق ملف المشكلة اليهودية التي أرقت أوروبا طويلا[1].

يتصف مصطلح الشرق الأوسط بأنه مصطلح قديم ومتغير، فهو يتغير تبعا لتغير المصالح والعلاقات الغربية – العربية ما بين التصالح والعداء. تعود جذور المصطلح إلى الدول الأوروبية الاستعمارية التي أوجدت مصطلحات الشرق الأدنى والشرق الأوسط والشرق الأقصى، وذلك انطلاقاً من قرب أو بعد هذه المناطق عن أوروبا فأطلقوا على المناطق البعيدة عن أوروبا والممتدة من الهند غرباً بالشرق الأقصى، وعلى المناطق القريبة من شرق البحر المتوسط "الشرق الأدنى" وأصبحت المنطقة التي تتوسط الشرقَين الأقصى والأدنى تعرف بمنطقة الشرق الأوسط، ولكنهم اختلفوا حول تعيين حدودها[2].

مع ظهور الصهيونية كحركة سياسية عالمية منظمة برز مصطلح الشرق أوسطية بشكل أكثر وضوحا ليشمل منطقة تشكل امتداداً للشرقين الأدنى والأقصى، وهي من المناطق المتمتعة

---

[1] أحمد ثابت، الشرق الأوسط الكبير، http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/03/article01.shtml

[2] الشرق الأدنى: ويشمل البلدان الواقعة شرق البحر الأبيض المتوسط ومنها تركيا وسوريا وفلسطين ولبنان والأردن ومصر وجزيرة قبرص. ظهر هذا المصطلح في منتصف القرن التاسع عشر (1850) جراء ضعف الإمبراطورية العثمانية وتصاعد التنافس الاستعماري بين بريطانيا وفرنسا على مناطقها.

الشرق الأقصى: بدأ هذا المصطلح بالظهور في منتصف القرن الثامن عشر أي منذ عام (1751 (عندما حوّلت بريطانيا الهند كمركز لها للعبور إلى بقية البلدان الأخرى. ويشمل هذا المصطلح شرق آسيا ما عدا كوريا واليابان وبعض الأجزاء من الصين ويشمل: الهند والبلدان المنتشرة في المحيط الهادي، ومناطق واسعة تطل على المحيطين الهندي والهادي...

بالنفط والمعادن، وبمركز استراتيجي هام بين القارات الثلاث أوروبا وآسيا وإفريقيا، وتشمل بلدان شبه الجزيرة العربية والعراق وإيران وأفغانستان وعرفته الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 1989 بأنه المنطقة الممتدة من ليبيا غرباً إلى إيران شرقاً، ومن سورية شمالاً إلى اليمن جنوباً. وعرفه آخرون بأنه يضم جميع الدول الأعضاء في الجامعة العربية وإيران. ويضم إليه المتخصصون في الولايات المتحدة الحبشة وباكستان وأفغانستان والدول الإسلامية المستقلة حديثاً في آسيا الوسطى. لم تستقر بعد البلدان التي يشملها الشرق الأوسط، إذ يعمل الاستراتيجيون في الدول الغربية على توسيعه ليضم ويشمل البلدان العربية، (باستثناء السودان والصومال)، والباكستان وجمهوريات آسيا الوسطى، وبدأ مصطلح الشرق الأدنى بالاختفاء تدريجياً لصالح مصطلح الشرق الأوسط[1].

المصطلح سياسي النشأة والاستعمال ولا ينبع من سمات المنطقة السياسية أو الثقافية أو الحضارية أو الديمغرافية، ويمزق الوطن العربي بضمه دولاً غير عربية. ويقوم التصوّر الغربي للشرق الأوسط على افتراض أن المنطقة ما هي إلا عناصر عرقية مركّبة تتألف من خليط من الطوائف والشعوب والقوميات، وأن الأهداف التي يرمي إليها التصوّر الأمريكي والأوروبي والصهيوني يقوم على رفض مفهوم القومية العربية والوحدة العربية وإضفاء الشرعية على الكيان الصهيوني.

نجد في الأدبيات الصهيونية والغربية ما يبرز أهمية المصطلح للطرفين، فقد كتب تيودور هرتسل، مؤسس الصهيونية (كحركة سياسية عالمية منظمة) عام 1897 في يومياته، يقول: "يجب قيام كومنولث شرق أوسطي، يكون لدولة اليهود فيه شأن قيادي فاعل، ودور اقتصادي قائد، وتكون المركز لجلب الاستثمارات والبحث العلمي والخبرة الفنية"[2].

صدر في عام 1907 في لندن تقرير كامبل بنرمان وزير المستعمرات آنذاك، الذي وضعه في مؤتمر عقدته مجموعة من علماء التاريخ والسياسة والاقتصاد، بمشاركة عدد من

---

[1] عبد القادر زريق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق والأهداف والتداعيات، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005، ص ص 24 – 27.

[2] نقلا عن مذكرات هرتسل، ص 456. http://www.awu-dam.org/book/05/study05/318-A-H/book05-sd001.htm

السياسيين الأوروبيين وتناول الوضع في المنطقة العربية، ورأى التقرير أن الخطر على الغرب مكمنه منطقة البحر المتوسط "لكونه همزة وصل بين الشرق والغرب. ويعيش في شواطئه الجنوبية والشرقية شعب واحد، تتوافر له وحدة التاريخ واللغة والجغرافية وكل مقوّمات التجمع والترابط، وذلك فضلاً عن نزعاته الثورية وثرواته الطبيعية الكبيرة. يتساءل التقرير عن مصير المنطقة، إذا انتشر فيها التعليم والثقافة .ويجيب بأنه إذا حدث ذلك، فسوف تحل الضربة القاضية بالإمبراطوريات القائمة"[1].

وضع المؤتمر المذكور المخططات والوسائل الكفيلة لإضعاف الوطن العربي وتسهيل السيطرة عليه وعلى شطآنه واحتواء إرادته وطاقاته وثرواته ومنع تطوره وتقدمه ووحدته. وحدد الوسائل والأساليب للوصول إلى ذلك بما يلي[2]:

أولاً: إقامة حاجز بشري غريب وقوي مانع، يفصل بلدان المشرق عن بلدان المغرب العربي، وإقامة قوة قريبة من قناة السويس، عدوة لشعب المنطقة وصديقة للدول الأوروبية.

ثانياً: العمل على تجزئة الوطن العربي إلى دول وكيانات متعددة.

يهدف التقرير إلى إقامة الكيان الصهيوني في فلسطين، والسيطرة على الموقع الجيواستراتيجي الهام للوطن العربي وعلى قناة السويس، ونهب ثرواته الطبيعية والحيلولة دون تطوره ودون تحقيق الوحدة العربية.

وقد بدأت الصهيونية تعمّم هذا المصطلح ــ مصطلح الشرق الأوسط ــ بديلاً للوطن الواحد والشعب الواحد والأمة الواحدة، نظراً لأنه ملتقى القارات الثلاث ويُشرف على أهم الممرات المائية كقناة السويس، ومضيق باب المندب، والخليج، وخليج العقبة ومضيق هرمز، ويختزن أكثر من ثلثي احتياطي النفط العالمي. وتخشى الصهيونية والاستعمار من إقامة دولة اتحادية عربية قوية وغنية ومسلحة بالثروة النفطية والقومية العربية والعقيدة الإسلامية.

---

[1] **ماجد شدود، النظام الإقليمي الشرق أوسطي، مطبعة اليازجي، دمشق 1996، ص14**

[2] نفس المصدر السابق.

اقترح فلاديمير جابوتنسكي عام 1922 مشروعاً لإقامة سوق شرق أوسطية. وحدّدت الحركة الصهيونية عام 1942 أهدافها التوسعية وسيطرتها الاقتصادية على الوطن العربي في مؤتمر بلتمور الصهيوني، الذي يعتبر أهم مؤتمر صهيوني بعد المؤتمر التأسيسي في بازل على الشكل التالي: إقامة قيادة يهودية للشرق الأوسط بأكمله في ميداني التنمية والسيطرة الاقتصادية وقدم المؤتمر مشروعاً صهيونياً للشرق الأوسط لمواجهة الكتاب الأبيض لحكومة الانتداب البريطاني في فلسطين ويتضمن المشروع العمل على قيام تعاون سياسي واقتصادي يمنع التصادم بين العرب واليهود، ويدمج فلسطين وبقية بلدان المشرق العربي[1].

اكتسب المصطلح أهمية متزايدة بعد حرب حزيران / يونيو 1967 وإحكام إسرائيل لسيطرتها على الأراضي الفلسطينية وجزء من الأراضي العربية في مصر وسوريا ولبنان والأردن. فأنشأ المليونير اليهودي روتشيلد معهداً بالقرب من جنيف أطلق عليه اسم "معهد من أجل السلام في الشرق الأوسط" لدراسة احتمالات التعاون الاقتصادي في المنطقة بعد تسوية الصراع والبحث عن وسائل لإقامة علاقات تجارية بين "إسرائيل" والبلدان العربية. وبدأت إسرائيل في إقامة المؤسسات التي تدعم وترسخ المصطلح الذي يدمجها في المحيط العربي ومن ذلك تأسيس جمعية للسلام في الشرق الأوسط عام 1968 مهمتها وضع الخطط والبرامج والمشاريع في المنطقة[2].

اقترح شمعون بيريز خلال زيارة له للولايات المتحدة في بداية نيسان 1986م اعتماد مشروع مارشال للشرق الأوسط لتأمين الاستقرار في المنطقة على غرار مشروع مارشال لأوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك لدمج" إسرائيل" في المنطقة، والهيمنة عليها. يهدف بيريز من جرّاء طرح مشروعه الاستمرار في التسوية التي بدأت في كامب ديفيد بحيث ترتكز على أرضية اقتصادية. وقال بيريز قبل مغادرته الولايات المتحدة أنه "يعتقد بأن القضايا الاقتصادية ستصبح القضايا الرئيسية في الشرق الأوسط، وإذا لم تعالج مثل هذه المشاكل فإننا يجب أن نتوقع عدم الاستقرار وأن يواجه الشرق الأوسط أعظم المشكلات في تاريخه"[3].

---

[1] نفس المصدر السابق.

[2] نفس المصدر السابق.

[3] غازي حسين، النظام الإقليمي والسوق الشرق أوسطية، اتحاد الكتاب العرب، دمشق 1994، ص36 - 38.

أجمل شمعون بيريز موقفه حول التعاون في الشرق الأوسط في المعهد القومي لدراسات الشرق الأوسط وأمام مثقفين مصريين خلال الزيارة التي قام بها إلى القاهرة في تشرين الثاني في 1992 بالعبارات التالية: "لا ينبغي أن ننظر إلى المفاوضات السياسية بالتركيز في النظر إلى الماضي، يجب أن نضع نهاية للنزاع العربي الإسرائيلي وأن نبني شرق أوسط جديداً... يجب أن يكون الشرق الأوسط منطقة مفتوحة من ناحية اقتصادية لكل الشعوب التي تقطن فيه... يمكن أن تنشأ كونفدرالية أردنية ــ فلسطينية، أو كونفدرالية إسرائيلية ــ أردنية ــ فلسطينية، أو حلف بصيغة بنيلوكس"[1].

يؤمن الجنرال أمنون شاهاك، الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية ورئيس الأركان الأسبق على كلام بيريز في مقال له بعنوان "إسرائيل والشرق الأوسط في عام 2000"، نشر في عام 1987 بقوله:" ينبغي أن تسعى إسرائيل، خلال السنوات القليلة المقبلة لترسيخ مفهوم انتمائها إلى الواقع الشرق أوسطي""[2].

مصطلح الشرق الأوسط مرن جغرافيا ممكن أن يتسع أو يضيق وفق الحاجات الراهنة في وقته، وقد تم عبر استعمال المصطلح إدراج دول غير عربية ضمن مفهوم الشرق أوسطية وأحيانا إخراج دول عربية من المفهوم. ففي فترات المد القومي الوحدوي العربي أشهرت فكرة الشرق الأوسط العربي ليشمل دولا غير عربية مثل إيران الشاه وتركيا حلف بغداد[3]. وبعد انتهاء الحرب الباردة تلاقت الأهداف الأمريكية والإسرائيلية حيال الشرق الأوسط لتجزئة المجزأ وضمان موقع متميز لإسرائيل في المنطقة العربية يقوم على الجغرافيا الاقتصادية وحركة السوق العالمية، مع إهمال للتاريخ والهوية الحضارية والقومية للوطن العربي. من شأن ذلك أن يضمن هيمنة اقتصادية وتكنولوجية وأمنية لإسرائيل ضمن الوسط العربي الأقل تقدما.

ساهمت حرب الخليج الثانية 1990 – 1991 في منح فرصة إضافية لمفهوم الشرق الأوسط من خلال تعميق الانقسام العربي، وانهيار ما تبقى من لُحمة عربية، وهو ما صب

---

(1) http://www.awu-dam.org/book/05/study05/318-A-H/book05-sd001.htm

(2) نفس المصدر السابق.

(3) أحمد ثابت، الشرق الأوسط الكبير، مصدر سبق ذكره.

مباشرة في المصلحة الإسرائيلية وتمكنت إسرائيل من إبرام اتفاقيات ثنائية مع دول عربية منفردة، مما عزز من قيام الشرق أوسطية على أنقاض النظام العربي. فقيام نظام شرق أوسطي لا يخدم سوى إسرائيل، فوجود إسرائيل كجزيرة معزولة وسط المحيط العربي يضعف من شرعية وجودها أصلا مهما حققت من تفوق على جيرانها العرب، فلا بد من دمجها ضمن محيطها تحت مسمى الشرق الأوسط، فالنظام الشرق الأوسطي لا يخرج إسرائيل من عزلتها فحسب وإنما يحقق لها مركزا متقدما بين دول المنطقة تسيطر من خلاله على التوجهات الاقتصادية والسياسية للمنطقة. فتجزئة المجزأ، ومن ثم إعادة تجزئة التجزئة يخدم إسرائيل كقوة مسيطرة في لج البحر العربي المتلاطم والمتناحر.

في إطار هذه المساعي، لم تنتظر إسرائيل قيام الولايات المتحدة بتقديم مشروع جاهز للشرق الأوسط، وإنما قدمت مشروعها الشرق أوسطي الجديد من خلال شمعون بيريز الذي أكد في كتابه **الشرق الأوسط الجديد** على رسم العلاقات في المحيط الشرق الأوسطي بناء على اقتصاد السوق، فالمصالح الاقتصادية تضمن السلام في المنطقة، والسوق يضمن تحقيق الاستقرار السياسي المفقود في المنطقة، مما يستلزم الحد من التسلح والقضاء على الحركات الأصولية التي تقف عائقا أمام تحقيق السلام ونشر الديمقراطية[1].

يستند شمعون بيريز في دعوته لشرق أوسط جديد إلى تحقيق أهداف استراتيجية إسرائيلية رافقت المشروع الصهيوني منذ نشأته. تقوم هذه الأهداف على هاجسين يؤرقان الدولة اليهودية ويتركزان في حفظ أمنها واستقرارها لضمان بقائها، وطموحاتها التوسعية والهيمنية في المنطقة. وقد طرح بيريز رفع مستوى المعيشة في المنطقة للحد من ظاهرة انتشار الأصولية الإسلامية في المنطقة، فعامل الفقر والإحباط يؤدي إلى انتهاج العنف كوسيلة، إذ يقول: "وفي أجواء يسودها الإحباط واليأس وجد الكثير من الناس متنفسا في الغيبيات والعوامل الأخرى رافضين الدولة العصرية ومغرقين أنفسهم في الأصولية الدينية، وهي من أبرز العوامل التي

---

[1] شمعون بيرس، **الشرق الأوسط الجديد**، ترجمة: محمد علي حافظ، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان 1994، ص 83 وما بعدها.

تهدد أمن واستقرار المنطقة، وتجذب اهتمام العالم خاصة أن أكثر من مليار مسلم ينظرون إلى الشرق الأوسط كمصدر للحياة وأساس للإيمان"[1].

كما يرى بيريز أن تشابك المصالح هو السبيل الوحيد لاستمرار السلام بين العرب وإسرائيل، وإقامة علاقات قوية بين الطرفين لما تحققه هذه العلاقات من رخاء للأطراف المعنية، ومن ازدهار اقتصادي بإقامة المناطق التجارية الحرة الخاضعة للإدارة المركزية. وضرورة فتح الحدود لتطوير السياحة في المنطقة[2].

كما هو متوقع، أغفل المشروع الإسرائيلي الشرق أوسطي مسائل الصراع الرئيسية، مثل السيادة، والأرض، والمستوطنات، وامتلاك إسرائيل للسلاح النووي، والحدود، والدولة الفلسطينية، والقدس، واللاجئين، ولم يتعرض لميزان القوى الذي يميل بشدة لصالح إسرائيل. فعلى الرغم من طرح بيريز الموضوعي والمنطقي إلا أنه لا يخفي تكريسه للهيمنة الإسرائيلية على المنطقة العربية من خلال دور مركزي يحدد صياغة وترتيب الأمن الإقليمي، ويؤدي إلى تعظيم الثقل الإسرائيلي في إطار النظام الشرق أوسطي، مما يعني تحقيق السيادة الإسرائيلية على المنطقة العربية.

3. الشرق الأوسط الكبير

بدأت الاستراتيجية الأمريكية الحالية والهادفة إلى تشكيل بنية الشرق الأوسط في الفترة الأخيرة من حكم الرئيس الأسبق جورج بوش الأب، وبداية حكم الرئيس السابق بيل كلينتون، من خلال وثيقة أعدتها وزارة الدفاع الأمريكية في مطلع العام 1992، تعكس هذه الوثيقة الطموح الأمريكي في الهيمنة المستمرة على العالم من خلال القضاء على القوى المنافسة لهيمنتها في العالم وعلى رأسها منطقة الشرق الأوسط. وجدت هذه الوثيقة صدى لدى عدد لا يستهان به من المفكرين الأمريكيين وعلى رأسهم صموئيل هنتنغتون الذي نبه إلى خطورة وحساسية منطقة الشرق الأوسط فهي أولا تشكل محورا أساسيا لصراع الحضارات الذي تبنته

---

[1] نفس المصدر السابق، ص 36.

[2] نفس المصدر السابق، ص ص 158 – 168.

أطروحة هنتغتون الشهيرة **صراع الحضارات**، وثانيا ما يشكله الشرق الأوسط ولا سيما منطقة الخليج العربي كمخزن نفط للولايات المتحدة[1].

كانت إسرائيل دائمة الحضور في مشاريع الشرق أوسطية الأمريكية، فضمان أمنها واستقرارها وكذلك هيمنتها في المنطقة، هو هدف رئيسي للإدارات الأمريكية المتعاقبة، فرغم ما حققته اتفاقية أوسلو لإسرائيل إلا أن المحافظين الجدد وفي عام 1996 هدفوا لإسقاطها من خلال مشروع قدم إلى بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك، يقترح المشروع إسقاط اتفاقية أوسلو، وإسقاط النظامين العربيين العراقي والسوري، وإعادة تشكيل العراق وفق أساس طائفي، وإعادة تقسيم المنطقة برؤية أمريكية تحول المنطقة إلى جيوب سياسية ممزقة، مما يسمح لإسرائيل بالتحول إلى قوة إقليمية كبرى تسيطر على المنطقة[2].

بعيدا عن نظرية المؤامرة، ترى الباحثة أن فكرة الشرق الأوسط الكبير لم تكن نتيجة لهجمات الحادي عشر من أيلول / سبتمبر كما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن هي مخطط أمريكي قديم يستهدف الوطن العربي كوحدة واحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وإقامة دولة إسرائيل. ولكن التحول الذي طال استراتيجية الأمن القومي الأمريكي نتيجة الهجمات أضفى على المخطط الأمريكي الخاص بالمنطقة العربية بعدا أكثر جدية وربما أكثر إلحاحا من ذي قبل، ويمكن القول أن مبادرة الشرق الأوسط الكبير هي حلقة من حلقات متعددة سابقة على المشروع أو لاحقة، تهدف أساسا للسيطرة الأمريكية على العالم بأسره، وللسيطرة الإسرائيلية على المنطقة العربية.

أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية مشروعها الرامي لإصلاح الوطن العربي تحت اسم الشرق الأوسط الكبير[3] في التاسع من شباط / فبراير عام 2004، معتمدا على النتائج التي

---

[1] منار الشوربجي، "الثابت والمتغير في سياسة الولايات المتحدة الخارجية"، **السياسة الدولية**، العدد 161، المجلد 40، تموز / يوليو 2005، ص ص 206 – 215.

[2] أحمد سليم البرصان، الشرق الأوسط: إعادة للتفكير، http://www.siyassa.org.eg/ASiyassa /Index.asp?CurFN=excl2.htm&DID=89

[3] يمكن الإطلاع على نص مسودة المشروع المقدم إلى اجتماع دول الناتو " الشرق الأوسط الكبير " على الموقع الإلكتروني: http://www.kefaya.org/reports/0403meinitiative.htm نقلا عن **جريدة الحياة** اللندنية بتاريخ 2004\2\13

خلص إليها تقريرا التنمية الإنسانية العربية لعامي 2002 و 2003. وقد ركزت هذه النتائج على وجود ثلاثة نواقص أساسية في المجتمعات العربية، وهي: النقص في الحرية، والمعرفة، وتمكين المرأة. انطلق المشروع من اعتبار تلك النواقص بيئة مناسبة لنمو الإرهاب والعنف، لذا فإن إقامة "أنظمة ديمقراطية" وفق ما جاء في المشروع الأمريكي كفيل بتشكيل منظومة لا تسمح لبذور الإرهاب والعنف بالنمو مجددا. لذا فإن المشروع الأمريكي واستنادا إلى هذه النواقص الخطيرة فإنه يطرح إطارا للإصلاح السياسي والاقتصادي من خلال أربع توجهات[1]:

- توجهات سياسية: تشجع الديمقراطية والحكم الصالح، وتدعم القيام بعمليات إصلاح ديمقراطي في البلدان التي تضمنها المشروع، ودعم الانتخابات الحرة في الشرق الأوسط من خلال المساعدات التقنية والتدريب على الصعيد البرلماني، وخاصة للنساء، والمساعدة القانونية للناس العاديين، وتطوير وسائل الإعلام المستقلة، وتشجيع دول المنطقة على مكافحة الفساد، ودعم قيام المجتمع المدني.

- توجهات معرفية: تدعو لبناء مجتمع المعرفة، وتطرح في سبيل ذلك سلسلة مبادرات لدعم التعليم الأساسي، ومحو الأمية، وسد النقص في الكتب التعليمية، وإصلاح برامج التعليم، ونشر الإنترنت.

- توجهات اجتماعية: تمكين النساء ودعم منظمات المجتمع المدني.

- توجهات اقتصادية: توفير الفرص الاقتصادية من خلال تطبيق سياسات اقتصادية قائمة على اقتصاد السوق. فقد اقترحت إنشاء صناديق عدة لتمويل ما سمته "تجسير الهوة الاقتصادية للشرق الأوسط الكبير" تتضمن صندوقا لتمويل المشاريع الصغيرة، وآخر لدعم الأعمال المتوسطة والكبيرة، وبنك تنمية الشرق الأوسط الكبير "لمساعدة الدول الساعية للإصلاح على توفير احتياجات التنمية"، والشراكة من أجل نظام مالي أفضل، إضافة إلى تسهيل انضمام دول الشرق الأوسط إلى منظمة التجارة العالمية، وإنشاء مناطق التجارة الحرة لتشجيع التبادل الإقليمي والمشاريع الإقليمية المشتركة.

---

(1) http://www.kefaya.org/reports/0403meinitiative.htm ، مصدر سبق ذكره.

استخدام ما ورد في تقريري التنمية الإنسانية العربية شكل مخرجا للولايات المتحدة، وقد استخدمته بذكاء، فواضعو التقرير من العرب وبذلك فهي لم تحدد تلك النواقص، وإنما حددها العرب لأنفسهم بأنفسهم، وما كان على الولايات المتحدة سوى البناء على نتائج هذه التقارير. من الجدير بالذكر أن هذه التقارير ورغم مقاربتها للواقع العربي إلا أنها وقعت في بعض الأخطاء المنهجية الخطيرة، فهي من المفروض أنها عربية خالصة ولكنها استندت في تقييم وضع الحريات السياسية في الوطن العربي إلى البيانات الصادرة عن تقرير مؤسسة Freedom House الأمريكية، والتي يصفها الدكتور منير الحمش بأنها احترفت التزوير في مجال المقارنات الدولية[1]، حتى بدت إسرائيل كالبلد الحر الوحيد في المنطقة، وقد أخذ واضعو التقرير حرية إسرائيل كحقيقة مسلمة دون الالتفات للممارسات الإسرائيلية التي لا تحد من حرية الشعب الفلسطيني فحسب، وإنما تخنقه وتسعى لعزله في "غيتاوات" كالتي عرفها اليهود في أوروبا قبل الحرب العالمية الثانية.

في نفس السياق، فإن ما ورد في التقريرين يعتبر مأزقا للأنظمة والمجتمعات العربية، حيث كشف عن الخلل الكبير الذي تعانيه المنظومات السياسية والاقتصادية والثقافية العربية، كان بالإمكان استغلال التقريرين عربيا بحيث تشكلان نواة للإصلاح النابع من الداخل ولكن الأنظمة العربية لم تعط نفسها الفرصة للاستفادة من نتائج تلك التقارير للبدء بعملية إصلاح حقيقية وليست تجميلية. تركت نتائج تلك التقارير المجال مفتوحا للتدخلات الخارجية، وكشفت عن حجم الضعف والهوان الذي وصلت إليه الأمة العربية، ولم يجتهد واضعو التقارير العربية في البحث عن الأسباب الحقيقية التي دفعت بالأمة العربية للوصول إلى ما وصلت إليه، والتي أرى أن من أهمها الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وانعكاساته على القدرات العربية التنموية، وعقود الاستعمار الطويلة التي تكبدها الوطن العربي، والتدخلات الخارجية ولا سيما الأمريكية في رسم السياسة العربية، ودعمها للأنظمة العربية المستبدة.

---

[1] منير الحمش، **المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير: ورقة خلفية للندوة الحوارية**، أعمال الندوة الحوارية حول "مشروع الشرق الأوسط الكبير" 12/4/2004، تحرير: منير الحمش، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، العدد 33 آيار 2004، ص 30.

لم تدع التقارير العربية إلى تدخل أجنبي للإصلاح بل أن الاقتباس من التقارير دفع بالمؤلف الرئيسي الدكتور نادر فرجاني إلى الرد عليه ورفض أي تدخل خارجي في عملية الإصلاح[1].

مشروع الشرق الأوسط الكبير من شأنه أن يثير الدهشة، فهو يحمل راية الديمقراطية في الوقت الذي تمت صياغته بشكل منفرد دون العودة إلى أصحاب العلاقة من الشعوب أو النخب العربية، ولعل ما وصفته به جريدة **الحياة** كشراكة بدون شريك يمثل تعبيرا صادقا عن التوجهات الأمريكية نحو المنطقة[2]، فالمشروع الأمريكي يقدم إصلاحاته على شكل املاءات وعلى المنطقة العربية التنفيذ فقط، فقد استغلت الولايات المتحدة تقريري التنمية الإنسانية العربية 2002 و2003 وقدمت مشروعها الإصلاحي وتجاهلت قضايا ومشاكل يعانيها الوطن العربي لا تقل أهمية عن النواقص الثلاث، فالمشروع يتجاهل وبشكل فاضح الصراع العربي الإسرائيلي كعقبة حقيقية في طريق التنمية العربية، وكأن المشكلة الوحيدة التي تعانيها المجتمعات العربية هي غياب الديمقراطية.

تبدو أمريكا في ترويجها لمشروع الشرق الأوسط الكبير وكأنها صاحبة هدف إنساني نبيل، بل وكأنها حاملة رسالة إلهية أو تاريخية كما يتحدث بذلك الرئيس بوش بوصفه المنقذ للشعوب المقهورة، فيقول: "شعوب هذه المنطقة كانوا لفترة طويلة ضحايا خاضعين، ويستحقون الآن أن يصبحوا مواطنين فاعلين"، مشددا على ضرورة اعتماد "إستراتيجية للحرية"[3]. هذه الرسالة تؤهلها لنشر قيم الحرية والعدالة والديمقراطية، فقد اكتشفت أمريكا وبشكل مباغت بأن الأصولية الإسلامية هي منبع الإرهاب الذي تسبب في أحداث 11 أيلول / سبتمبر، وهذه الأصولية يتم تطويقها من خلال عملية إصلاح ديمقراطي تقوم بها الدول العربية وفق المبادرة الأمريكية، تدعو هذه المبادرة إلى عملية تغيير جذري لمناهج التعليم المتبعة في الأقطار العربية،

---

[1] سليمان عربيات، تداعيات مشروع الشرق الأوسط الكبير، http://www.egypty.com /kabreet/issue17/article4.asp

[2] كلمة الدكتور منير الحمش في افتتاح الندوة الحوارية حول "مشروع الشرق الأوسط الكبير"، نفس المصدر السابق، ص 15.

[3] محمد جمال عرفة، **ماذا وراء وصفة الديمقراطية للعرب**، http://www.islamonline.net/arabic/politics/2003/11/article07.shtml

والتي من وجهة النظر الأمريكية تشجع على سلوك مسلك العنف. تدعو المبادرة كذلك إلى محاربة الاجتهاد الإسلامي الذي يدعو إلى الجهاد، وتدعو إلى إسلام متسامح ومن ثم إشاعة الديمقراطية. يذكرنا الخطاب الأمريكي الحالي بالخطاب الأوروبي إبان عهد الاستعمار الذي ما انفك يؤكد على أن أهداف الاحتلال هي نشر المدنية بين الشعوب المتأخرة، ويتضح ذلك من خلال استعماله كلمة استعمار للدلالة على ما يعود على المنطقة الخاضعة للاحتلال الأوروبي من ازدهار وعمران، ويماثلها اليوم كلمة الدمقرطة في الخطاب الأمريكي.

الرسالة الحقيقية التي تحملها الولايات المتحدة هي رسالة مصالحها، وتقتضي مصالحها إعادة صياغة الوطن العربي بشكل يجعله أكثر مطواعية، وأكثر قابلية للتشكل وفق ما تستلزمه وتتوقعه مفاعيل العولمة، وتضع الإدارة الأمريكية نصب أعينها مصالح رأسماليها، ويتضح ذلك من خلال ما أسمته "إعادة إعمار العراق" فهي تدمر العراق لتسمح للشركات الأمريكية بإعادة إعماره. من ضمن الإصلاحات المنوطة بالوطن العربي ضمن مشروع الشرق الأوسط الكبير التحول إلى اقتصاد السوق وكف يد الدولة عن المجال الاقتصادي وإطلاق حرية الخدمات المالية والترحيب بالرأسمال الأجنبي وحمايته وتمييزه. هذه البنود الاقتصادية الإصلاحية تسير إلى جانب الإصلاحات الديمقراطية السياسية مثل بنود تغيير المناهج وتمكين المرأة ودعم المجتمع المدني.

لا يمكن إنكار أن ما ورد في المشروع من مقترحات إصلاحية هي أمور تشعر المجتمعات العربية أنها بأمس الحاجة إليها، فهناك نقص خطير في مجال المعرفة، وفي التمتع بالحريات، وفي تمكين النساء العربيات، كما أن النظم الاقتصادية العربية تعاني من الاهتراء، ولكن الإطار الأوسع والذي يحتوي كل هذه النواقص ويغذيها لم تتم معالجته من خلال المشروع، فتطبيق المشروع سيراكم من المشاكل الاقتصادية والسياسية الموجودة أصلا، فإدماج إسرائيل في المنطقة دون إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، يعني استيعاب الصراع العربي الإسرائيلي من خلال فرض التطبيع العربي الكامل مع إسرائيل، وتجاهل حقوق ملايين العرب الفلسطينيين، بل وأكثر من ذلك فقد يكون الشرق الأوسط الكبير كبيرا بما يكفي لتوطين

الفلسطينيين خارج أراضيهم لإفساح المجال أمام دولة إسرائيل للتوسع على حساب الفلسطينيين[1].

في المسألة العراقية، يمثل احتلال العراق خطوة أولى في إعادة تشكيل خريطة المنطقة أمريكيا، وساهمت أحداث 11 أيلول / سبتمبر في إيجاد ظروف مساعدة داخلية وخارجية لمخطط الإدارة الأمريكية، حيث اعتبرت الإدارة الأمريكية أن نظام صدام حسين نظاما فاقدا للشرعية السياسية ومن السهل إزالته بعد أن صنف العراق أمريكيا كأحد أعمدة محور الشر. فبعد أن أثمرت جهود الولايات المتحدة الأمريكية في جر نظام صدام حسين إلى محاربة جارته إيران في العام 1980، ومن ثم دفعه لغزو الكويت في 1990، مما استنزف قوته البشرية والعسكرية وجعل الوطن العربي بأكمله في حالة انكشاف سياسي خطير، تأتي أمريكا لتضع الفصل الأخير الذي احتوى نهاية النظام العراقي بالشكل المثير الذي بثته محطات التلفزة حول العالم بدءا بتحطيم تمثال صدام في وسط بغداد، مرورا باعتقاله في حالة مزرية، إلى لحظة إعدامه في أول أيام عيد الأضحى، وكأنها ترسل بذلك رسائل شديدة اللهجة للعرب تتضمن تهديد الأنظمة العربية التي قد تعيق المشاريع الأمريكية في المنطقة.

يهدف مشروع الشرق الأوسط الكبير لتكريس احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بتصوير العراق مستقبلا كدولة "نموذجية" ديمقراطية ولا تملك أسلحة دمار شامل يمكن أن تهدد بها جيرانها[2]. وتسعى الولايات المتحدة منذ احتلالها المباشر للعراق في عام 2003، لصنع دولة ديمقراطية بالمقاييس الأمريكية، ولكن الشرخ الكبير الذي أحدثه الاحتلال الأمريكي قلب الموازين الأمريكية، التي يبدو أنها لم تكن بتلك الدقة التي تستطيع من خلالها النفاذ إلى الوطن العربي دون خسائر، فهي بالفعل حققت هدفا آنيا وهو تحطيم قوة العراق كبلد عربي يملك مقومات نفطية ومائية وبشرية هائلة، ولكنها بالمقابل أصبحت عاجزة عن ترويج مشاريعها الإصلاحية في المنطقة، أو حتى تسويق قيادات عربية يمكن أن تحقق

---

[1] نفس المصدر السابق، ص 28.

[2] نفس المصدر السابق، ص 28.

مصالحها كالسابق، فالنقمة الشعبية العربية على الولايات المتحدة ربما لم تكن يوما بهذا القدر من الكره والرفض لسياساتها المتعالية في المنطقة.

انطلق مشروع الشرق الأوسط الكبير من فرضية مفادها أنه بالإمكان فرض الديمقراطية من الخارج، كما بالإمكان تصدير الأنظمة[1]، وتقوم الفرضية الأمريكية بناء على نظرتها لنفسها كالقوة المتفردة في عالم اليوم، وهي تنزع بذلك إلى سلوك إمبراطوري يجعلها متوهمة بقدرتها على خلط الأوراق في العالم، ومن ثم إعادة ترتيبها وفق الرؤية والتصور الأمريكيين، متناسية أنه طوال الخبرة التاريخية للبشرية لم تستطع الإمبراطوريات الصمود أمام إرادات الشعوب، ومتناسية كذلك أن الإمبراطوريات تحمل في داخلها بذور انكسارها. كما قال ادوارد سعيد: " يعلمنا التاريخ ان كل إمبراطورية تدعي أنها ليست كمثيلاتها، وأنها تنفرد عنها بغاياتها النبيلة في إيصال رسالة الحضارة والتنوير وإشاعة الديمقراطية، وأنها لا تستعمل القوة إلا بوصفها الخيار الأخير"[2]. فالقوة المسلحة لا يمكن أن تصنع أنظمة مستقرة كالتي تريدها الولايات المتحدة في المنطقة العربية للتمهيد لإقامة نظام رأسمالي ليبيرالي يضخ دماء جديدة في جسد العولمة.

وضعت الولايات المتحدة الأمريكية باحتلالها للعراق النهاية لمشروع الشرق الأوسط الكبير حتى قبل أن يبدأ، وهذا ينسجم مع الرأي القائل بأن الإدارة الأمريكية الحالية تفتقد للخبرة السياسية اللازمة. فالشعوب العربية التي سئمت حكوماتها الاستبدادية وتطمح إلى التغيير، لن تجد في النموذج الذي قدمته أمريكا في العراق بديلا جيدا، بالتالي فمن العسير على الإدارة الأمريكية تحقيق قدر من المقبولية لدى الشعوب العربية تمكنها من الاستمرار في مشروعها. كما أنها وضعت الأنظمة العربية الموالية لها في مأزق حقيقي، فمن جهة هي أثارت ضدها الشعوب ومنظمات المجتمع المدني المتربصة بالحكام، ومن جهة أخرى دللت على مدى ضعفها وخنوعها مما سيكون له انعكاساته السلبية على احتفاظ هذه الأنظمة بمكانتها وقدرتها على تقديم خدماتها للولايات المتحدة الأمريكية كسابق عهدها.

---

[1] نفس المصدر السابق، ص 31.

[2] جهاد المحيسن، في نقد الخطاب الديمقراطي الغربي، مقتبس من ادوارد سعيد، http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=13086

4. ما البديل؟

تعاملت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مشروعها الإصلاحي مع العرب باستخفاف، وطرحت الشرق الأوسط الكبير دون الرجوع إلى قوى عربية أو حتى التشاور مع أصدقائها ممن يمثلون بعض الأنظمة العربية. وكان في انضواء العديد من الدول العربية وغير العربية ضمن المشروع والتعامل معها كوحدة واحدة رغم اختلاف ظروفها ومقدراتها ومشاكلها الكثير من السطحية، والتهميش لخصوصية كل قطر عربي عن آخر. المشترك الأساسي الذي يجمع بين تلك الدول هو الإسلام ــ باستثناء إسرائيل ــ الذي تلصق به الآن تهمة "الإرهاب"، أو وبعبارة أخرى هو العدو الحالي للولايات المتحدة الأمريكية بعد أفول الشيوعية.

كانت ردود الأفعال العربية حيال المشروع متباينة، الرفض القاطع كان نصيب المشروع من قبل مصر والسعودية وسوريا بدعوى أن الدول العربية لا يمكن أن تقبل يامﻻءات من الخارج، واعتبر الرئيس المصري أن الإصلاح سيتم عربيا وهم في الطريق إليه من خلال إصلاح الجامعة العربية وتفعيلها، وفي رؤية مبارك أن الإصلاح يجب أن يعطى للشعوب العربية على جرعات تجنبا للفوضى غير محسوبة النتائج[1]. فيما رحبت بعض الدول العربية الصغيرة كالبحرين وقطر بالمشروع ودعتا إلى مناقشة المشروع مع المسئولين الأمريكيين، فيما توخت دول عربية أخرى الحذر في التعامل مع المشروع واختارت التوجس والحذر بدل الإعلان عن رفض أو قبول للمشروع. يتبادر إلى الذهن تساؤل أساسي مفاده أنه طالما أننا كعرب شعوبا وحكومات نرفض التدخل الخارجي وفرض الإصلاح والديمقراطية علينا من الخارج في الوقت الذي نعترف فيه أيضا شعوبا وحكومات بحاجتنا للإصلاح وبأهمية القيام بإصلاحات شاملة في كل الأقطار العربية فما هو البديل الذي قدمناه للحيلولة دون أخذ المبادرة من الخارج الأمريكي أو الأوروبي.

الدول العربية ليست جديدة على الدعوات الإصلاحية من قبل أبنائها، الذين عادة ما يلاقون التعذيب والتهميش والنفي جراء رغبتهم في إصلاح أوطانهم، في مصر مثلا ما فتئت

(1) http://www.islamonline.net/Arabic/news/2004-02/26/article02.shtml

الأحزاب تنادي بالإصلاح وإلغاء أحكام الطواريء المعمول بها منذ عقود في مصر ولم تلق دعواتهم أي صدى لدى النظام المصري، بل على العكس من ذلك فهم غالبا ما يتم تشويه صورتهم أمام الشعب المصري ويستغل الإعلام المصري لضرب المعارضة وإجهاض كل دعوة مطالبة بالإصلاح. وفي سوريا تعج المعتقلات السياسية بالمعتقلين الناقدين للنظام كما أن هناك الكثير من المطالبين بالإصلاح عبر الفترة البعثية الممتدة حتى يومنا هذا في سوريا يعدون من المفقودين غير المعروف مصيرهم، وما زالت المحاكم العرفية تمارس عملها في سوريا[1].

قامت الحكومات العربية برفض مبادرة مشروع الشرق الأوسط الكبير، وتجاهلت المبادرة الفرنسية الألمانية، أما وثيقة الإسكندرية التي هي عربية المنشأ والتوجهات فظلت حبرا على ورق أو ربما أريد لها أن تكون الغبار الذي يحجب الرؤية عن مشاريع إصلاحية أخرى بحجة أن الدول العربية أيضا حريصة على الإصلاح، فتم تنظيم المؤتمر الذي ولدت فيه وثيقة الإسكندرية باسم منظمات المجتمع المدني في غياب لتلك المنظمات، فالقائمة المعلنة للمشاركين تتضمن أفراد دون الإشارة إلى الجهات التي يمثلونها[2].

نستخلص من ذلك حرص الأنظمة العربية على مقاومة الإصلاح، وما محاولاتها الإصلاحية إلا جهود لإدارة أزمة ليس أكثر، فكما تم الحديث سابقا فإن الإصلاح يهدد وجود هذه الأنظمة من الأساس ولن تقوم الأنظمة بأي جهود حقيقية للإصلاح إلا تحت ضغط هائل. يقرن هذا الضغط وجود الأنظمة بوجود الإصلاح، قد يكون هذا الضغط خارجيا من قبل دول عظمى كالولايات المتحدة الأمريكية مما يدفع الأنظمة العربية للقيام بإصلاحات حقيقية خوفا من أن تفقد تأييد تلك الدول أو مخافة ملاقاة مصير النظام العراقي السابق، وقد يكون شعبيا تقوم به منظمات المجتمع المدني وأحزاب المعارضة العربية على أن تكون جهودها حقيقية ومستمرة وتتحلى بالصبر والإلحاح للتوصل إلى نتائج حقيقية تشعر معها الأنظمة العربية بأنها ملزمة بالتغيير وإلا فإن وجودها سيظل مهدد مهما استعانت بقوى أجنبية. إدراك الأنظمة العربية

---

[1] نجيب الغضبان، المبادرة العربية للإصلاح.. الطروحات والمتطلبات، http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2F85F34A-70C0-4E26-8389-9EA7746D2EA5.htm

[2] بهي الدين حسن، وثيقة الاسكندرية الإصلاحية: الوثيقة- المناورة، http://www.mhryemen.org/activities/detail3_ar.php?n_no=1307

لفداحة الثمن الذي من الممكن أن تدفعه في حال استمرارها في تجاهل الشـــعوب واحتياجاتهـــا وحقوقها في الحرية والمشاركة هو ما سيدفعها للقيام بإصلاحات حقيقية.

التغيير المطلوب شاق ومضني ولكن لا يعني ذلك التخلي عنه، فالاستمرار على الوضع الحالي وفي ظل الظروف الدولية الموجودة، وفي ظل العولمة بات مكلفا أكثر مـــن أي وقـــت مضى، ويدفع ضريبته يوميا الإنسان العربي. يحتاج التغيير إلى الكثير من الجهد والكثير مـــن الوقت والصبر. الشعوب العربية لم تعتد الديمقراطية بالتالي فهي بحاجة إلى تعلمهـــا والتعـــود عليها، وهو ليس بالأمر اليسير ولكنه كذلك ليس بالمستحيل. تضافر الجهود الشعبية والرسمية، والصدق والجدية كفيلان بتحقيق التغيير حتى لو استغرق الأمر وقتا طويلا وتضحيات كبيرة.

ترى الباحثة أنه حتى تقوم الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني بالدور الذي تتوقعه منها الجماهير العربية فلا بد أولا أن تقوم بإصلاح نفسها، فتبتعد الأحزاب عن الاســـتبداد وفردانيـــة القرار فمن غير الممكن أن تحارب الاستبداد وهي تعاني منه، وكذلك منظمات المجتمع المدني عليها أن تستقل في قراراتها بعيدا عن التمويل الأجنبي الذي يفصل لها دورها ويحدده. أظن أن هذه القوى هي القادرة على إحداث التغيير وقيادة أوطانها نحو أفق الحرية والديمقراطيـــة عـــن طريق برامج ومشاريع إصلاحية تلامس احتياجات الجماهير العربية.

استنتاجات وتوصيات

ألقت العولمة بغير شك بتحديات وفرص فرضت على دول العالم التعامل معهـــا، وقـــد اختلفت طبيعة هذه التحديات والفرص باختلاف الدول واختلاف قدرتها علـــى التعامـــل معهـــا. تميزت العولمة عما سبقها من طروحات آيديولوجية عمت العالم فـــي العهـــود الســـابقة وذلـــك لسببين: كونها أولا تطرح العالم كله مجالا لها تتحرك من خلالـــه، مخترقـــة البنـــاء الهيكلـــي والوظيفي والفكري للدول والأمم على السواء، فهي على عكس النظريات البائـــدة كالاشـــتراكية مثلا أو حتى الليبرالية، لا تتوجه للنخب أو لفئات محددة من النـــاس، وإنمـــا يـــدفعها الطمـــوح التوسعي لوضع العالم بأسره في قالب معولم. أما ثانيا: اهتمام العولمة بالتفاصيل الصغيرة التـــي تشكل حياة الأفراد والجماعات، فنجد أن العالم اليوم يتجه لعولمة كل شيء بدءا من طبق الطعام الذي نتناوله، ومرورا ببرامجنا المفضلة على شاشات التلفزة، حتى الوصول إلى سياسات الدول وقراراتها المصيرية المتعلقة ببنيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

من اجل ذلك أثارت العولمة الاهتمام والجدل في مختلف المجالات، وأنبرى المفكـــرون والباحثون كل من موقعه يحلل الظاهرة ويحاول كشف كنهها ويضع تصوراته حول ما يمكن أن يؤول إليه مصير الأمم والشعوب من جراء تفاعلات العولمة وتوجهاتها، انتبه المفكرون العرب للظاهرة وتناولوها بالتحليل والدراسة. لكن الأدبيات العربية التي تناولت العولمة وعلى كثرتهـــا كانت في الكثير منها خطابية تتبع هوى العامة الرافضين لما يأتي من الغرب، وقلما نجد التناول الموضوعي العلمي لقضية كبيرة بحجم العولمة مما بالطبع سيخلق جيلا كاملا يجهل حقيقة مـــا هي العولمة ولن ندركها حق إدراكها إلا ربما في عصر ما بعد العولمة حين لا تنفع الذكرى.

لن أبالغ بالقول بأن وطننا العربي كان الأكثر تأثرا بمفاعيل العولمة، ولكنه بلا شك كان في مقدمة الدول المواجهة للمصاعب جراء بدء العولمة تطبيق مخططها العـــالمي، يعـــود ذلـــك لأسباب متعددة يمكن إجمالها كالتالي:

- وقوع الوطن العربي في منطقة حساسة جغرافيا بتوسطه العالم، وهو موقـــع جلـــب لـــه المطامع على الدوام، إضافة لكونه مخزنا للنفط تتجه إليه أنظار الدول الصناعية الكبـــرى.

ولأن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الأقوى في عالم اليوم، وهي المتحكمة في توجيه مسار العولمة ليخدم أغراضها الهيمنية التوسعية، فكان لا بد أن يكون الوطن العربي قبلتها، فعلى الرغم من تراجع المكانة المميزة للممرات البحرية والبرية بعد فتح المجال الفضائي واستغلاله، إلا أنها لم تفقد أهميتها تماما وما زالت المنطقة العربية تشكل أهمية استراتيجية لتحقيق السيطرة الأمريكية على العالم. فضلا عن أهمية النفط وعدم اكتشاف بديل عنه لإدارة عجلة الصناعة وضمان التفرد، على الأقل في المستقبل المنظور.

- تميز الحضارة العربية الإسلامية عن باقي الحضارات العالمية، فالحضارة العربية الإسلامية حازت على اهتمام الغرب منذ القدم، منذ عهد الاستشراق والانثروبولوجيا، ومؤخرا وبعد أحداث 11 أيلول / سبتمبر تم تعليق ما سمي "الإرهاب" على مشجب فشل المحتوى الثقافي الإسلامي في تشكيل مجتمع يؤمن بالآخر، وبالاختلاف كضرورة للحياة. ورغم صحة هذا الكلام ولو بشكل جزئي، إلا أنه لا يقتصر على الحضارة العربية والإسلامية، وإنما هو _ من وجهة نظري _ من أهم سمات الحضارة الغربية القائمة نظريا على التعدد ومباديء الديمقراطية. أما عمليا ومن خلال الممارسات الغربية التي خبرناها في علاقتنا مع الغرب، لم يتم احترام مباديء التعدد وحق الآخرين في تقرير مصيرهم وهو سلوك امتهنته الدول الغربية في علاقتها التاريخية مع الوطن العربي، وأهم مؤشرات ذلك السلوك الاستعمار قديما، والتدخل الأمريكي لنشر قيم الحياة الأمريكية وفرضها على العرب حديثا، وكأن أمريكا تملك الحق في تحديد أي الثقافات هي الأصلح للأخذ بها كنموذج حياة.

- وقوع العرب في دائرة التخلف على جميع الأصعدة: السياسية والاقتصادية والعلمية والمعرفية والثقافية، تركهم يواجهون مصيرهم بأقل القليل من المقاومة، فالفشل الذريع الذي منيت به مشاريع الإصلاح والنهوض العربية، وبقاءها حبرا على ورق المؤتمرات الإصلاحية التي خلصت في معظمها إلى نتائج تدعو إلى ضرورة الإسراع في تنفيذ عمليات الإصلاح، دون أن يتم تفعيل أي منها على واقع الأرض العربية.

- افتقد العرب هويتهم الثقافية والفكرية، فرغم ما كان يتم تلقيننا به في المدارس من المحيط إلى الخليج عن عناصر الهوية المشتركة بين أبناء الأمة العربية وهي اللغة والدين والتاريخ والمصير والهم المشترك، إلا أن العرب كانوا وما يزالون يعانون من أزمة هوية بسبب التذبذب العربي في تحديد الهوية، فهل هي هوية قومية عربية، أم إسلامية، أم قطرية، أم قبلية؟ تلك الحيرة في تحديد كنه الهوية أدت إلى اغتراب الإنسان العربي، وعزوفه عن القضايا المتعلقة بالأمة، ذلك إذا استثنينا ردود الفعل الشعبية المؤقتة والتي تغذيها وسائل الإعلام العربية لتخفيف التوتر عن تلك الشعوب، وتفريغ شحنتها الغاضبة نحو مسائل خارج أقطارها، لتعود في اليوم التالي أكثر قدرة على استيعاب أوضاعها الداخلية المزرية.

- عدم وضوح هوية الأنظمة العربية. القاسم المشترك بين هذه الأنظمة هو طابعها الاستبدادي والقمعي، وكونها في المعظم أنظمة بوليسية مخابراتية، مما دعا القائمين على تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر في عام 2004 بوصف الدولة العربية بأنها دولة "الثقب الأسود"، وما عدا ذلك فلا يمكن تحديد هويتها، أو تحديد الفكر الفلسفي الذي تستند إليه، لذلك فهي عرضة دائمة للاختراقات الأجنبية التي كانت في السابق تأخذ شكل سياسات مؤقتة لتنفيذ مصلحة غربية، أما اليوم فالمطلوب هو تغيير جذري يطال شكل الدولة، وبنية النظام. تختلف الأساليب الأمريكية في تحقيق هذا الغرض باختلاف ظروف الأقطار العربية، وموقفها من السياسة الخارجية الأمريكية. فالعولمة هي تنميط العالم، حيث أن التعامل مع أنظمة متشابهة بإزالة التنوعات السياسية والثقافية القائمة في العالم، تجعل محددات السيطرة الأمريكية أكثر يسرا، وأكثر فاعلية، فالنزعة الإمبراطورية الأمريكية تتضح معالمها شيئا فشيئا. بدءا بالعراق، فقد تم احتلاله وقلب نظامه، لتشكليه وفق التنوع الطائفي، فليس من المستبعد وعلى المدى الطويل تحويله لدويلات شيعية وسنية وكردية بحجة دمقرطته. وتعزز الدور الإسرائيلي في المنطقة بوصفها دولة ديمقراطية متقدمة بين مجموعة من الدول المتخلفة المفتقرة للديمقراطية. وتم إغلاق ملف القضية الفلسطينية وتسليمه لإسرائيل لتفعل ما تراه مناسبا. أما الخليج العربي، فوقوعه بين

فكي أكثر من كماشة يؤهله للدور المتوقع منه، فما فعلته الولايات المتحدة في العراق يؤرقه على الدوام، وينذر أنظمته بذات مصير النظام العراقي السابق، وتشكل إيران عقبة كأداء لطالما أرعبت قوتها دول الخليج وأمريكا على السواء، مما حدا بالأنظمة الخليجية القيام ببعض الأمور للتدليل على ديمقراطتيها، وهو ما فعلته البحرين بإجرائها انتخابات نيابية ومشاركة المرأة في هذه الانتخابات بالانتخاب والترشيح، وكذلك فعلت الكويت وقطر والإمارات. لتظهر هذه الأنظمة نفسها بمظهر المستجيب للمطالب الشعبية المطالبة بالتغيير.

عملية الإصلاح السياسي هي حاجة عربية قديمة ومتجددة، قبل العولمة وبعدها، وما طرأ بعد عصر العولمة من تغيرات عالمية هائلة تنذر بقدوم إعصار التغيير على الوطن العربي، ولن تملك الأنظمة العربية إيقاف الإعصار مهما بذلت من جهود، وهو أمر محمود ومطلوب، ولكن الإشكالية الكبرى التي يتحتم الوقوف عندها وتحليلها، ما هو شكل هذا الإصلاح أو التغيير القادم؟ وما مدى مساهمة الشعوب والنخب العربية في إحداثه؟

ليس من السهولة بمكان البدء بعملية إصلاح سياسي في الوطن العربي، بسبب عوامل سياسية وثقافية واجتماعية تراكمت في الوعي العربي عبر قرون. لذلك فإن الاضطلاع بمهمة التغيير تقع على عاتق الكل العربي، بدءا من النخب العربية وقادة الرأي العرب حتى الوصول إلى الفئات المهمشة والمسحوقة على امتداد الوطن العربي، وقد تجاهلتُ الإتيان على ذكر الأنظمة العربية لأنها من التراكمات التي تقف عائقا أمام التغيير. لا بأس بالأخذ بتجارب الأمم الأخرى كعبر، ونور نهتدي به في عملية التغيير المضنية التي سيدفع ثمنها باهظا عدد لا أظنه سيكون قليلا من شرفاء الأمة، فالحرية والكرامة والمشاركة والمساواة كلها قيم يجب أن تنتزع انتزاعا لا أن ننتظر منحها لنا، وحتى تتحول بمرور الوقت إلى قيم مقدسة لا يتم المساس بها، وتصبح نهج حياة، فعلى الشعوب العربية أن تتوقع الكثير من الآلام، وأن تستعد لبذل الكثير من التضحيات، وهو حقيقة ما تقدمه الشعوب العربية يوميا في سبيل استتاب الأمر لحكامها الخاضعين للقوى الخارجية، أليس الأولى أن تقدمه في سبيل انتزاع حقوقها وحرياتها المصادرة منذ قرون.

أجمعت الدول العربية، والعدد الأكبر من مفكريها ومثقفيها على رفض الإصـــلاح مـــن الخارج، واعتبروا ذلك تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية العربية، وانتقاصا من الإرادة السياسية العربية. وهو أمر يبعث على الضحك الباكي، فالتدخل في الشؤون الداخلية العربية قـــديم قـــدم وجود الدولة العربية، التي قامت أصلا على حدود موضوعة من الخارج، والأنظمة تم تنصيبها بدعم من الخارج، وتمت مساعدتها على البقاء بإذلال شعوبها وإرهابهم، وتم سوق الدول العربية لإبرام اتفاقيات سلام مع إسرائيل العدو الأبدي للعرب، وتم دفعها للتطبيع مع إسرائيل وتجاهـــل القضية الفلسطينية التي شكلت دوما ذريعة للأنظمة العربية للاستمرار في حالة الطوارىء وعدم القيام بإصلاحات.

تترافق العولمة مع التقدم التكنولوجي الهائل وخصوصا في مجال الاتصالات، وهو مـــا يعني بأن العالم قرية صغيرة، وهذا هو الجانب الإيجابي الذي يدعو للتفاؤل بقرب التغيير. مهما بذلت الأنظمة فلن تقدر على عزل شعوبها عما يجري في الخارج، وستجد المعارضة التي غيب دورها لعقود حيزا تستطيع إيصال صوتها من خلاله، وستجد الأنظمة نفسها محاصرة، فالـــدعم الأمريكي لن يجدي نفعا، خاصة أن الولايات المتحدة أصبحت تهدد الأنظمة بعد انتفاء حاجتهـــا إليها، ولا سيما بعد سقوط الإتحاد السوفيتي، وبدء حقبة تفرد أمريكي جديدة، وبعد انكشاف أمـــر هذه الأنظمة أمام شعوبها الكارهة لها وللتواجد والتدخل الأمريكي في المنطقـــة. تســـعى هـــذه الأنظمة في الوقت الراهن ومستقبليا للتوفيق بين الحاجات الأمريكية الجديدة في المنطقة، وبـــين امتصاص غضب شعوبها. ولكن ذلك أيضا لن يجدي نفعا ما لم تلتفت الأنظمة لحاجات شـــعوبها ومصالحها، وتعمل على تحقيق ولو قدر منها.

لكن العولمة لها جوانب أخرى متعددة، وهي في سعيها لصهر العالم في بوتقـــة واحـــدة وضمن منظومة سياسية واقتصادية وثقافية وقيمية واحدة، مرجعها الأساسي الولايـــات المتحـــدة الأمريكية التي تطرح نفسها كنموذج عالمي يجب الأخذ به، وتستخدم أمريكا لهذا الغـــرض فـــي الوطن العربي وسائل مختلفة تتراوح بين وسيلتين مكملتين لبعضهما، وسيلة ناعمة تدعو لنشـــر قيم الديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان في الوطن العربي من خلال برامج إصلاحية، ومشاريع

شرق أوسطية هي في حقيقة الأمر وجه آخر للحرب الاستباقية التي تشنها أمريكا على ما أطلقت عليها محور الشر، أو الدول المارقة وهذه هي الوسيلة الخشنة، والتي اتبعت في أفغانستان والعراق، وهي أشبه ما تكون باستعراض عضلات لتحقيق استراتيجية أمريكية قديمة في المنطقة.

حالة الضعف والانكشاف والتخلف والحرمان من الحرية كانت منافذ الولايات المتحدة الرئيسية للتدخل في المنطقة، وبعثرة أوراقها لإعادة ترتيبها وفق الرؤية الأمريكية، وكانت أدوات العولمة في خدمة المخطط الأمريكي، فعملت على اختراق البنية الاقتصادية العربية الهشة أصلا وفرضت على الدول العربية فتح أسواقها أمام الشركات العملاقة، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية رغم ما شكله ذلك من خطر على المنتجات العربية التي لا ترتقي لمستوى المنافسة أمام منتجات الدول المتقدمة، وكبلتها بشروط البنك وصندوق النقد الدوليين، مما ترك الاقتصاد العربي في حالة واهنة.

استخدمت الولايات المتحدة التأثير الثقافي الذي يشبه السهام الموجهة إلى الصدر العربي، والتي قلما تخطيء هدفها، فالترويج للثقافة الأمريكية ونمط العيش الأمريكي ساد الوطن العربي بفعل سيادة المنتج الأمريكي الثقافي على وسائل الإعلام العربية، وبشكل خاص الفضائيات العربية الترفيهية التي تستقطب فئة الشباب العربي. تعتمد هذه الفضائيات ثقافة الصورة بشكل أساسي لترويج النمط الأمريكي في الترفيه، بحيث يصبح أي نمط غيره غير مقبول لدى الشباب، ويمثل لديهم مرحلة ولت لا يتمنون عودتها من التخلف الثقافي العربي. ولا يمكن تجاهل ما تفعله الولايات المتحدة من خلال دعمها وتمويلها لمراكز عربية تبث الثقافة الديمقراطية الأمريكية، وتساهم في دعم الحرب النفسية ضد الشعوب العربية بالحط من القيم العربية الأصلية، وقلب المفاهيم. وتتخذ هذه المراكز في الغالب صفة الدفاع عن الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان في الوطن العربي.

لا يمكن رفض العولمة كظاهرة عالمية أدخلت التقنيات الحديثة إلى حياة الإنسان، وأقامت جسورا من التواصل بين الأمم والشعوب والحضارات المختلفة، ولكن ذلك لا يعني حتما

القبول بخلفياتها الفلسفية والمعرفية والاقتصادية والاستراتيجية، بسبب أن مصدر هذه الخلفيات متأتي من بيئة ثقافية غالبة تريد فرض قيمها على العالم، من خلال إقصاء الحضارات والكيانات الثقافية الأخرى. مما يخلق جملة من التحديات الكبيرة التي يفترض بالعرب مواجهتها بالشكل الذي يحقق لهم موقعا على خريطة العولمة، وهي تحديات جسيمة تحتاج إلى جهود مضنية، وتضحيات كبيرة، ووقت ليس بالقصير حتى تحقق أهدافها. وأبرز هذه التحديات:

- الانفلات من قبضة السيطرة الأمريكية على مقدرات الأمة العربية البشرية وثرواتها الطبيعية، وتوجيه السياسات العربية لتلبي مصالح شعوبها، وليس المطامع الأمريكية في المنطقة. هذا التحدي يستوجب تضافر الجهود ليس على مستوى النخب فحسب، وإنما تعاون الشعوب ورفضها لمنطق الهيمنة الأمريكي يكون من خلال تفعيلها لخطاب الهوية والخصوصية المميزة للأمة العربية، وتحديث الثقافة السياسية العربية القائمة على حكم الفرد، وتمجيد الشعب لذلك الفرد الفذ، هذا التحديث يستلزم تغيير الزاوية التي تنظر منها الشعوب إلى نفسها كشعوب قاصرة لا حول لها ولا قوة، وفي حاجة دائمة إلى قائد يتخذ القرارات الخاصة بها نيابة عنها، وتشكيل قوى وطنية وشعبية تملك القدرة على المقاومة الداخلية للضغط على حكوماتها لتغيير مسارها على النحو الذي يحقق مصالح العرب أولا، مما يحصن الوطن العربي ضد الاختراق الأمريكي لمجالاته السياسية والاقتصادية والثقافية.

- البدء ببناء النموذج الديمقراطي العربي القائم على التجربة العربية وليس سواها، والمراعي للقيم الثقافية العربية، والمتناسب مع تفاعلات الشخصية العربية، وذلك حتى يسهل قبوله. يتم ذلك ببناء مؤسسات سياسية تكون بعيدة عن ممارسات ومساوئ الاستبداد والفساد والتبعية، وهي المساوئ التي ستقف دائماً عقبة أمام التطوير والتحديث والتنمية في الوطن العربي، وتضعف من استقلاله الفعلي. وهو الأمر الذي يتطلب قوة شعبية نشطة تفرض رقابة صارمة على تلك المؤسسات بحيث لا تحيد عن الأهداف الشعبية. لتدعيم القدرة على المواجهة وتحقيق عملية إصلاح حقيقي للوضع العربي، فلا بد من ضمان

حرية التعبير، ووجود وسائل إعلام حرة ومنفتحة على كل التيارات الشعبية ومستقلة عن السلطة التنفيذية والنفوذ الأجنبي، وتدعيم إقامة مؤسسات المجتمع المدني، أي الأحزاب والنقابات الحرة والجمعيات والتشكيلات الشعبية، الخ، على أن تكون مستقلة وبعيدة عن تأثير التدخل الأجنبي، ونفوذ السلطة التنفيذية.

- التركيز على أن العرب أمة واحدة، ويكون ذلك بعيدا عن الشعارات وإنما بالعمل الدؤوب على تطوير العلاقات العربية – العربية، سعياً للوصول إلى تجمع أو تجمعات عربية ذات طابع اقتصادي– سياسي، تملك القدرة على المواجهة والمنافسة في العالم، ولو في حدها الأدنى، لا سيما في مرحلة العولمة حيث لا مكان للضعفاء، دون اعتبار فشل المحاولات العربية السابقة مبررا لعدم البدء من جديد على أسس جديدة ومتينة من الثقة المتبادلة، على غرار ما يجري العمل عليه حاليا في أميركا اللاتينية في مواجهة اتفاقات "التجارة الحرة" رغم ما تتعرض له هذه الدول من ضغوط متزايدة تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية على بلدان هذه المنطقة، كل على حدة، لتكريس هيمنتها الاقتصادية، وبالتالي السياسية عليها، وهو ما تقاومه بشكل متصاعد مجموعة متزايدة من بلدان أميركا اللاتينية، في مقدمتها فنزويلا وبوليفيا والأرجنتين والبرازيل.

- النواة لعملية إصلاح حقيقية تكمن في النظام التعليمي المتبع. الاهتمام وبشكل مركزي بالتطور التعليمي والثقافي يعد من أبرز التحديات التي تواجه الوطن العربي وتشكل ضغطا متزايدا، وحائلا يقف في وجه نجاح أية مشاريع تنموية، فضرورة العمل الجاد والمستمر على محو الأمية وتوفير شروط تعليم حديث ومواكب للتطورات العلمية التي تجتاح العالم، وتطوير المناهج التعليمية العربية وفق رؤى تهدف لصنع إنسان عربي جاد مثابر ومبدع ومعتز بنفسه، بعيدا عن أسلوب التلقين المتبع حاليا، والذي لا يصنع سوى إنسانا خانعا ولا يملك خيارات سوى الاستسلام لما يعتبره قدره ونصيبه من الحياة. إعلاء شأن التعليم المهني والصناعي اليدوي، لإحداث توازن في احتياجات المجتمع، لتجنب نسبة بطالة مقنعة في صفوف المتعلمين تسندها بنية علمية دائمة المواكبة والتطور، بحيث تتوفر

الطاقات البشرية الإبداعية اللازمة لإقامة مشروع نهضوي عربي حقيقي، ويتوقف النزف في العقول والحالات العلمية المتطورة وهجرتها إلى بلدان متطورة اقتصاديا وعلميا. ذلك كله مرتبط طبعا بوجود بنية سليمة في الدولة ومؤسساتها، تحترم مواطنيها وتسعى لتنمية بشرية حقيقية، وتترفع عن كونها سوقا استهلاكية للمنتجات الخارجية التجارية والثقافية.

- تجاوز حالة الضعف والتخلف والتبعية التي تعاني منها المجتمعات العربية بفعل عقود طويلة من الاستبداد والخضوع للغرب من قبل الأنظمة العربية، بحيث سمحت الأنظمة العربية طوال العقود الماضية وما زالت لقوى أجنبية التدخل في شؤونها الداخلية ووضع قواعد تعاملها مع شعوبها والعالم، فخلقت مناخات تكرس الخنوع واليأس والركون إلى واقع صنعته هي، يفيد بأن التفوق سيكون أبديا للبلدان الغربية المتطورة في شتى المجالات. فالاضطلاع بالإصلاح السياسي لا يمكن أن ينفصل عن عمليات إصلاح تطال التركيبة الاقتصادية والثقافية للمجتمع العربي.

- لا شك أن المواجهة مع العولمة الرأسمالية الأمريكية لا تتم برفض العولمة وتجاهلها، وإنما تتطلب، إلى جانب جهود تبذل لتبديل الأوضاع الداخلية العربية، ومساعي حثيثة نحو توجهها التكاملي والوحدوي، التقاء على مستوى العالم كله مع القوى الداعية إلى عولمة عادلة ومنصفة، عولمة مناهضة للاستعمار المعولم الجديد ونظامه الاقتصادي الاستغلالي، عولمة تتعاضد فيها جهود كل القوى والشعوب والبلدان الساعية إلى نظام عالمي منصف ومتكافئ يحترم كل إنسان ويتفاعل مع كل الثقافات والإسهامات البشرية في بناء عالم آخر، عالم العدالة والحرية الحقيقية والازدهار الكامل لطاقات وإمكانيات كل الشعوب وكل مواطنيها. وهو ما لا يمكن تحقيقه عربيا بشكل منفرد دون مد اليد لباقي دول الجنوب لتشكيل قوة عالمية، قادرة على التصدي للمطامع الرأسمالية الأمريكية.

المراجع

الكتب

إبراهيم، سعد الدين وآخرون: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الثاني / نوفمبر 1984.

إبراهيم، سعد الدين وآخرون: **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، بيروت، أيار / مايو 1996.

أبو عامود، محمد سعيد: **محددات مستقبل الإصلاح السياسي في الدول العربية**، بحث مقدم إلى مؤتمر قضية الديمقراطية في الوطن العربي، القاهرة، 2004.

إسحاق، روبرت: **مخاطر العولمة**، ترجمة: سعيد الحسنية، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005.

إسحاق الفرحان (محررا)، **ندوة انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على العالم العربي**، ندوات (33)، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2001.

أحمد، حسن إبراهيم: **قضايا النهوض العربي والعولمة**، دار الفارابي، بيروت، 2004.

الأطرش، محمد وآخرون، **العرب وتحديات النظام العالمي**، سلسلة كتب المستقبل العربي (16)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1999.

أمين، جلال: **العولمة والتنمية العربية: من حملة نابليون إلى جولة الأوروغواي 1798-1998**،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيلول / سبتمبر 1999.

أمين، سمير: **الاقتصاد السياسي للتنمية**، ترجمة: فهمية شرف الدين، دار الفارابي، بيروت، 2002.

باقادر، أبو بكر أحمد: **الإسلام والانثروبولوجيا**، دار الهادي، بيروت 2004.

بركات، حليم: **الديمقراطية والعدالة الاجتماعية: في سبيل إغناء التجربة العربية**، مواطن، رام الله، آذار 1995.

بلقزيز، عبد الإله: **العولمة والممانعة – دراسة في المسألة الثقافية**، دار الحوار، دمشق، 2002.

بيرس، شمعون: **الشرق الأوسط الجديد**، ترجمة: محمد علي حافظ، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان 1994.

بيضون، أحمد وآخرون، **العرب والعالم بعد 11 أيلول / سبتمبر**، سلسلة كتب المستقبل العربي (23)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الثاني / نوفمبر 2002.

الترابي، حسن وآخرون: **الإسلاميون والمسألة السياسية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الثاني / نوفمبر 2003.

تشومسكي، نعوم: **أهداف ورؤى الديمقراطية والأسواق في النظام العالمي الجديد**، ترجمة: مازن الحسيني، دار التنوير، رام الله، كانون الثاني / يناير 2002.

التوحيدي، علي بن محمد أبو حيان: **المقابسات**، تحقيق: محمد توفيق حسين، دار الآداب، ط 2، بيروت، 1989.

ثابت، أحمد وآخرون: **العولمة وتداعياتها على الوطن العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي (24)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الثاني / يناير، 2003.

الجابري، محمد عابد: **العقل السياسي العربي – محدداته وتجلياته**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 4، بيروت، 2000.

الجابري، محمد عابد: **في نقد الحاجة إلى الإصلاح**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيلول / سبتمبر 2005.

الجابري، محمد عابد: **المسألة الثقافية**، سلسلة كتب الثقافة القومية (25)، قضايا الفكر العربي (1)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، بيروت، 1999.

الجميل، سيار: **التحولات العربية: إشكاليات الوعي، وتحليل التناقضات، وخطاب المستقبل**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1997.

حارب، سعيد: **الثقافة والعولمة**، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2000.

الحامد، أبو بلال عبد الله: **ثلاثية المجتمع المدني: عن سر نجاح الغرب وإخفاقنا**، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2004.

حداد، إبراهيم: **الديمقراطية عند العرب**، دار الثقافة، بيروت.

حسين، عادل: **الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيار / مايو 1997.

حسين، غازي، **النظام الإقليمي والأسواق الشرق أوسطية**، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1994.

الحمش، منير: **أعمال الندوة الحوارية حول مشروع الشرق الأوسط الكبير 12\4\2004**، تحرير: منير الحمش، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، العدد 33، أيار 2004.

الحمش، منير (محررا)، **المتغيرات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة وأثرها على مسيرة التنمية**، في: مؤتمر التنمية والتخطيط في ظل المتغيرات العالمية والإقليمية: الأوراق والمداخلات، العدد 39، دمشق، تشرين الأول / أكتوبر 2004.

حنفي، حسن: **العولمة بين الحقيقة والوهم**، حوارات لقرن جديد، دار الفكر المعاصر، بيروت 1999.

حوات، محمد علي: **العرب وأمريكا: من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006.

الخزرجي، ثائر كامل وياسر علي المشهداني، العولمة وفجوة الأمن في **الوطن العربي**، دار مجدلاوي، عمان 2004.

الخولي، أسامة أمين: **العرب والعولمة**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 3، بيروت، نيسان / أبريل 2000.

الخولي، أسامة أمين وآخرون: **العرب إلى أين**، سلسلة كتب المستقبل العربي (21)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آذار / مارس 2002.

دال، روبرت: **الديمقراطية ونقادها**، ترجمة: نمير عباس مظفر، مراجعة: فاروق منصور، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، 1995.

ربيع، محمد عبد العزيز: **صنع المستقبل العربي**، مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع، بيروت، 2000.

زلوم، عبد الحي: **نذر العولمة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2000.

ستجليتز، جوزيف: **ضحايا العولمة**، ترجمة: لبنى الريدي، دار ميريت، القاهرة، 2006.

سعيد، محمد السيد: **الشركات عابرة القوميات**، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، تشرين الثاني 1986.

سنجهاز، ديتر: **الإمبريالية وإعادة الإنتاج التابع**، ترجمة: ميشيل كيلو، دمشق، 1086.

شات، هاري: **الديمقراطية الجديدة: بدائل لنظام عالمي ينهار**، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، 2003.

شدود، ماجد، **النظام الإقليمي الشرق أوسطي**، مكتبة اليازجي، دمشق، 1996.

الشطي، إسماعيل وآخرون، **مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الأول / أكتوبر 2003.

شيللر، هربرت: **المتلاعبون بالعقول**، ترجمة: عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة (243)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط 2، الكويت، 1999.

صايغ، يوسف: **الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة**، أعمال المؤتمر العربي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيار 1997.

طحان، محمد جمال: **الاستبداد وبدائله في فكر الكواكبي**، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1992.

عارف، نصر محمد: **التنمية من منظور متجدد: التحيز. العولمة. ما بعد الحداثة**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2002.

عبد البديع، أحمد عباسي: **تدخل الدولة ومدى اتساع مجالات السلطة العامة**، دار النهضة العربية، مطبعة المعرفة، القاهرة.

عبد الرحمن، حمدي: **التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينات**، ندوة علمية عقدت بجامعة آل لبيت.

عبد الله، ثناء فؤاد، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الثاني / يناير 1997

غليون، برهان: **ثقافة العولمة وعولمة الثقافة**، حوارات لقرن جديد، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1999.

غليون، برهان وآخرون: **حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، بيروت، تشرين الثاني / نوفمبر 2001.

فريدمان، توماس: **العالم مسطح**، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2006.

قاسم، عبد الستار: **قبور المثقفين العرب**، مجهول مركز النشر، نابلس، أيار / مايو 2006.

الكواري، علي خليفة وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي (19)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيار / مايو 2000.

لابواسيه، أتين دي: **مقال في العبودية المختارة**، ترجمة: مصطفي صفوان، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990.

لتشنر، فرانك جي وجون بولي، **العولمة: الطوفان أم الإنقاذ**، ترجمة: فاضل جتكر، المنظمة العربية للترجمة ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آذار / مارس 2004.

مارتين، هانس بيتر وهارالد شومان: **فخ العولمة**، ترجمة: عدنان عباس علي، سلسلة كتب عالم المعرفة (295)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط 2، آب / أغسطس 2003.

المرنيسي، فاطمة: **السلطانات المنسيات: نساء رئيسات دولة في الإسلام**، ترجمة: جميل معلى وعبد الهادي عباس، دار الحصاد، 1994.

المسيري، عبد الوهاب وفتحي التريكي: **الحداثة وما بعد الحداثة**، سلسلة حوارات لقرن جديد، دار الفكر، دمشق، تموز / يوليو 2003.

منصور، محمد إبراهيم، **العولمة والهوية الوطنية**، مركز دراسة الحضارات المعاصرة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2002.

نصار، ناصيف: **منطق السلطة: مدخل إلى فلسفة الأمر**، دار أمواج، ط 2، بيروت، 2001.

النيهوم، الصادق: **محنة ثقافة مزورة: صوت الناس أم صوت الفقهاء**، رياض الريس للكتب والنشر، ط 3، بيروت.

هلال، جميل: **الدولة والديمقراطية**، مواطن، رام الله، آذار، 1996.

والي، خميس حزام: **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شباط / فبراير 2003.

ولد أباه، السيد: **عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001: الإشكاليات الفكرية والاستراتيجية**، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2004.

وهبان، أحمد: **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**، قسم العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2000.

ووتربوري، جون وآخرون: **ديمقراطية من دون ديمقراطيين**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، بيروت، كانون الثاني / يناير، 2000.

الدوريات

ابراش، إبراهيم، العولمة تجدد تساؤلات عصر النهضة في العالم العربي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 161، تموز / يوليو 2005، المجلد 40.

إبراهيم، حسنين توفيق: "التطور الديمقراطي في الوطن العربي (قضايا وإشكاليات)"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 142، السنة 36، تشرين الأول / أكتوبر 2000.

أبو عامود، محمد سعيد: "العولمة والدولة"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 161، تموز / يوليو 2005.

الأطرش، محمد: "العرب والعولمة: ما العمل؟"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 225، شباط / فبراير 1998.

توربون، جوران: "العولمات: الأبعاد والموجات التاريخية والمؤثرات الإقليمية وتوجيه الحكم المعياري:، ترجمة: بدر الرفاعي، **مجلة الثقافة العالمية**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 106، أيار / مايو – حزيران / يونيو 2001.

الجميل، سيار: "الخطاب التأريخي العربي في فترة ما بين الحربين العظميين: محاولة ابيستمولوجية في إثارة بعض الإشكاليات"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 123، أيار / مايو 1989.

جيمسون، فردريك: "العولمة والاستراتيجية السياسية"، ترجمة: شوقي جلال، **مجلة الثقافة العالمية**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 104، كانون الثاني / يناير – شباط / فبراير 2001.

الرميحي، محمد: "العولمة وفخاخها"، **مجلة العربي**، العدد 484، آذار / مارس 1999.

زكي، رمزي: "الطريق إلى سياتل: آثار العولمة وأوهام الجري وراء السراب"، **مجلة النهج**، العدد 21، شتاء 2000.

زيداني، سعيد: "الديمقراطية – الليبرالية ومفهوم الدولة المحايدة: فصل المقال عما بينهما من اتصال"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 279، السنة 16، كانون الثاني / يناير 1994.

الشوربجي، منار: "الثابت والمتغير في سياسة الولايات المتحدة الخارجية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 161، المجلد 40، تموز / يوليو 2005.

طرابيشي، جورج: "تأثير العولمة على الثقافة العربية"، **مجلة البحرين الثقافية**، العدد 26، تشرين الأول / أكتوبر 2000.

عارف، نصر محمد: "العقوبات والمعونات: دراسة في عملية إعاقة التنمية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 139، كانون الأول / ديسمبر 2000.

عبد الله، عبد الخالق: "العولمة ومحاولة دمج العالم"، **مجلة العربي**، العدد 465، آب / أغسطس1997.

عبد الله، عبد الخالق: "العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها"، **مجلة عالم الفكر**، المجلد 28، العدد 2، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998.

العلوي، سعيد بنسعيد: "**نشأة** وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 158، نيسان / أبريل 1992.

عيسى، محمد عبد الشفيع: "التنمية وأوهام خمسة"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 133، تموز / يوليو 1998.

فوزي، سامح: "الدول النامية ونظام فض المنازعات في منظمة التجارة العالمية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 154، المجلد 28، تشرين الأول / أكتوبر 2003.

قرني، بهجت: "من النظام الدولي إلى النظام العالمي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 161، تموز / يوليو 2005.

مجموعة باحثين: "حالة الأمة العربية: الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأمة العربية من خلال عام 1996"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 219، بيروت 1997.

يونس، هشام: "الإيدواستراتيجيا الأمريكية"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 115، صيف 2004.

الإنترنت

إبراهيم، سعد الدين: (مقابلة)

http://www.alarabiya.net/Articles/2004/06/10/4203.htm

إبراهيم، فؤاد: **الإصلاح وجدل الداخل والخارج: ممانعة مبطنة أم رغبة مؤجلة**،

http://www.gulfissues.net/mpage/gulfarticles/article61.htm

أحمد، عاطف: **الإسلام والديمقراطية: تعددية المنظور**،

http://www.lamalef.net/mkal/02/islam.htm

الأفنـــدي، عبـــد الوهـــاب: **هـــل تريـــد أمريكـــا ديمقراطيـــة حقيقيـــة،** www.swissinfo.org/sar/swissinfo.html?sitesect=143&sid=1219586

آل جميـــع، حبيـــب: **العولمـــة فـــي المجـــال الثقـــافي – وجهـــة نظـــر نقديـــة،** http://www.annabaa.org/nba38/thakafatona.htm

أمين، سمير: **في إطار الرؤية التاريخية في التوسع الرأسمالي للإمبريالية الأمريكية – أوروبا والشرق الأوسط،** http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=32080

الأمـــين، الســـيد محمـــد حســـن: **الإســـلام والديمقراطيـــة،** http://www.cdhrap.net/text/bohoth/46.htm

الأنصـــاري، محمـــد جـــابر: **العـــرب والديمقراطيـــة: متـــى وكيـــف،** http://www.alnazaha.net/ar/node/610

البرصـــان، أحمـــد ســـليم: **الشـــرق الأوســـط: إعـــادة للتفكيـــر،** http://www.siyassa.org.eg/ASiyassa/Index.asp?CurFN=excl2.htm&DID=89

البنـــا، صـــفوان محمـــد: **التحـــديات الاجتماعيـــة التـــي تواجـــه الـــيمن،** http://www.hewarye.com/vb/archive/index.php/t-1895.html

بيتراس، جيمس: **الإمبرياليـــة بـــين الماضـــي والحاضـــر،** http://www.al-mounadhil-a.info/article.php3?id_article=100

ثابـــت، أحمـــد: **الشـــرق الأوســـط الكبيـــر،** http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/03/article01.shtml

جـــرجس، فـــواز: **أميركـــا والديمقراطيـــة فـــي العـــالم العربـــي،** www.aljazeera.net/KnowledgeGate/aspx.htm

حبيـــــب، كـــــاظم: **العولمـــــة ومخـــــاوف العـــــالمين العربـــــي والإســـــلامي،**

http://www.qantara.de/webcom/show_article.php/_c-345/_nr-3/_p-1/i.html

الحـــروب، خالـــد: **المســـتقبل المـــتقن: تحـــدي العولمـــة ووعـــدها الخفـــي، المعرفـــة،،**

www.aljazeera.net

حســـــــــن، ماجـــــــــد محمـــــــــد، **الفلســـــــــفة البراجماتيـــــــــة،**

http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=17424

حويجة، سحر: **شروط نجاح الديمقراطية،**

http://www.shrooq2.com/vb/archive/index.php/t-2352.html

خـــــــــاتمي، محمـــــــــد: **المجتمـــــــــع المـــــــــدني الإســـــــــلامي،**

http://www.balagh.com/mosoa/tablg/sj0y0e41.htm

الخراشي، سليمان صالح: **المجتمع المدني: الموضة الجديـدة لإصـحاب اللحـى الليبراليـة،**

http://saaid.net/Warathah/Alkharashy/m/16.htm

الـــــــــدباغ، علـــــــــي: **الجـــــــــذور الدينيـــــــــة للاســـــــــتبداد،**

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F3F4B28D-3BC5-42D8-98BD-A7C5A36E6B3A.htm

الراشـــد، عبـــد الله: http://www.saudiaffairs.net/webpage/sa/issue21/article21/article13.htm

راشد، عبد المجيد: **ابتلاع الدول سياسة الإصـلاح الاقتصـادي وفـخ العولمـة المتوحشـة،**

http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=81674

سـامح، فـوزي: **الديمقراطيـة تواجـه الديكتاتوريـة**، http://www.islamonline.net/arabic/politics/worldaffair/2006/09/01.shtml

سليم، سعد: آفاق استراتيجية: الموجة الرابعة للديمقراطية بين حلم الإصلاح العربـي ومنطقـه البروميثـي الأميـر، http;//www.alsabaah.com/paper.php?source=akhbar&mlf=interpage&sid=9447

سـليم، محمـد السـيد: الاسـتراتيجيات المفاهيميـة للعولمـة وبـدائلها، http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2003/03/article01-2.shtml

سليم، محمد السيد: http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2003/03/article01-1.shtml

سـليمان، صـادق جـلال: **البعـد الفلسـفي فـي الخبـرة الأمريكيـة**، http://arabic.tharwaproject.com/node/862

الشـريف، سـمير أحمـد: **الجـذور التغريبيـة فـي فكـر رفاعـة الطهطـاوي**، http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=66919

عبد الرازق، مروان: **بعض إشكاليات التحول الديمقراطي والإصلاح السياسـي فـي الـوطن العربي**، http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=48370

عبد الرضـا، علـي: **الاسـتبداد السياسـي والـديني: وحـدة فـي الأهـداف والأسـاليب**، http://annabaa.org/nba36/estibdad.htm

عبد العزيز، علي ومحمد شريف بشير: **الاحتكـار مزايـا للشـركات وأضـرار للمسـتهلك**، http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa-49/morajaat.asp

عرفـــــة، جمـــــال محمـــــد: **مـــــاذا وراء وصـــــفة الديمقراطيـــــة للعـــــرب،** http://www.islamonline.net/arabic/politics/2003/11/article07.shtml

عـــزت، هبـــة رؤوف: **الليبراليـــة أيـــديولوجيا مراوغـــة أفســـدها رأس المـــال،** http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/08/article01e.shtm

العلفـــــي، عبـــــد الله: jeeran.com/blogs/blog/rss.aspx?blogid=295733&type=rss&ver=2.0&catid=3686

العناني، خليل: http://students.washington.edu/~jamali/hatar75.htm،

غرايبـــــــة، إبـــــــراهيم: **الإصـــــــلاح موجـــــــة قادمـــــــة،** http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AC3E468C-3AC1-44FE-95B4-2190355F6030.htm

غليون، برهـــان: **كشـــف حســـاب التـــدخل العســـكري الأمريكـــي فـــي المشـــرق العربـــي،** sociale.blogspot.com/2005-07-01-critique_sociale_archive.html

غليـــــون، برهـــــان: **معوقـــــات الديمقراطيـــــة فـــــي الـــــوطن العربـــــي،** http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C0B5C8CF-8592-4EF0-BC85-B6EFD128AA6C.htm

غليـــــون، برهـــــان: **التغييـــــر الـــــديمقراطي فـــــي ســـــورية،** http://www.arraee.com/modules.php?name=News&file=article&sid=3407

غليـــــون، برهـــــان: **العولمـــــة وأثرهـــــا علـــــى المجتمعـــــات العربيـــــة،** http://www.alsafahat.net/index.php?option=com_content&task=view&id=1348&Itemid=28

فـــــوزي، ســـــامح: **الموجـــــة الرابعـــــة: الديمقراطيـــــة تواجـــــه الديكتاتوريـــــة،**
http://www.islamonline.net/arabic/politics/worldaffair/2006/09/01.shtml

فيصـــــل، توجـــــان: **أثـــــر أمريكـــــا علـــــى حـــــال المعارضـــــة العربيـــــة،**
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/20586F98-01DC-4522-B639-AF4FEB7DF321.htm

قاســـــــــم، عبـــــــــد الســـــــــتار: **الديمقراطيـــــــــة والإســـــــــلام،**
http://www.islamonline.net/Arabic/contemporary/politic/2001/article4-1.shtml

كيلـــة، ســـلامة: **الخطـــاب الـــديمقراطي الأمريكـــي فـــي الشـــرق الأوســـط الكبيـــر،**
www.kefaya.org/ArabicZNet/040613salamakila.htm

المحـــــــزون، محمـــــــد: **العولمـــــــة بـــــــين منظـــــــورين،** www.albayan-magazine.com10.htm/global/http

المحيســـــن، جهـــــاد: **فـــــي نقـــــد الخطـــــاب الـــــديمقراطي الغربـــــي،**
http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=13086

محيســـــن، تيســـــير: **محاولـــــة أوليـــــة للتأصـــــيل فـــــي مفهـــــوم الإصـــــلاح،**
http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/29/page5.html

محيـــــو، ســـــعيد: **العولمـــــة والديمقراطيـــــة والمضـــــاعفات غيـــــر المحســـــوبة،**
http://www.swissinfo.org/ara/front/detail.html?siteSect=105&sid=5596769&cKey=1111304252000

محمـــــد، الخضـــــر بـــــن عبـــــد البـــــاقي: **الثقافـــــة العربيـــــة ومقومـــــات الصـــــمود،**
http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/fan-38/alqawel1.asp

المـــــري، علـــــي: http://www.al-watan.com/data/20060721/index.asp?content=statenews2

المغيربـــــــي، محمـــــــد زاهـــــــي: **الديمقراطيـــــــة والإصـــــــلاح والسياســـــــي**، http://www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&AI09=960

ملكـــاني، عبـــد الحميـــد: **دور الشـــركات المتعـــددة الجنســـيات فـــي ظـــل العولمـــة**، http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=29704

الموسوي، محمـــود نصـــيف: **مقتربـــات الديمقراطيـــة مـــن الفكـــر السياســـي الإســـلامي**، http://www.demoislam.com/modules.php?name=News&file=article&sid=488

النابلسي، شاكر: **المحافظون الجدد والليبراليون الجـــدد بـــين الواقـــع ومهـــاترات الغوغـــاء**، http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=19643

النديم، عبد الله: **موعد مع مفكر**، http://nadimyat.manalaa.net/node/413

نعمان، عصام: **مأزق المعارضة الديمقراطية بين النظام القمعـــي والمشـــروع الإمبراطـــوري الأمريكي**، www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&AI0=1141 - 81k

نهار، حازم: **تجديد الفكـــر السياســـي حـــول: إشـــكالية العلاقـــة بـــين الـــداخل والخـــارج**، http://www.mokarabat.com/mo10-3.htm

هيتز، جيف: www.demoislam.com/modules.php?name=News&file=201

Jeff Henz،

ولـــد عبـــد الـــدايم، محمـــد: **انتقـــادات ضـــد منظمـــة التجـــارة العالميـــة،**

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6AA15938-59B4-4BAA-9830-5E3B5712C81B.htm

http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=19865

www.aljazeera.net / NR/exeres/Doco1586-6274-404581EA-76919473F2A4.htm

http://www.icatu.org/documents/studies/studies9.php

http://www.annabaa.org/nbanews/01/75.htm

http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=56449

http://www.islamtoday.net/articles/show_articles_content.cfm?id=177&catid=189&artid=4 835

http://www.ibn-rushd.org/arabic/Al%20Qahira.13.01.02.doc

http://www.suhuf.net.sa/2000jaz/mar/20/ar7.htm

http;\\www.islamonline.net\arabic\mafaheem\2003\03\article01-4.shtml

www.voltairenet.org/article 128917.

الديمقراطيـــــــــــــــــــــــــــة الأمريكيـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــة،

http://www.egyptiangreens.com/docs/general/index.php?eh=newhit&subjectid=4075&subcategoryid=260&categoryid=36

الديمقراطيـــــــــة: مبـــــــادىء. مؤسســـــــــات. مشـــــــــاكل، http://www.arab-ipu.org/publications/journal/v9192/studies.html

http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/29/page5.htm

http://www.kefaya.org/reports/0403meinitiative.htm

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

Globalism and its impact on the process of democratic reformation in the Arab World since 1990

Prepared by
Fouz Nayef Omar Rehan

Supervised by
Abdel sattar Qassem

Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Planning & Political Development, Faculty of Graduate Studies, at An-Najah National University, Nablus, Palestine.
2006

Globalism and its impact on the process of democratic reformation in the Arab World since 1990

Prepared by
Fouz Nayef Omar Rehan
Supervised by
Abdel sattar Qassem

ABSTRACT

This study aims at examining the impact extent of globalism in its wider significance on the process of democratic reformation in the Arab Homeland. It does not restrict, as well, to the effort of understanding the essence of globalism throughout exposing several approaches to bring the concept nearer. The study probes it by exposing various supporting and opposing views towards globalism taking into consideration that globalism is one of the most controversial concepts to the extent that it can't be viewed from one angle alone. And we can't point out to joined factors so as to say that this is globalism simply because it pierces through the daily life of the individual in the same extent that it pierces through the economies, policies & cultures of the countries. Globalism is spreading in a horizontal way backed by the technical development which facilitates the task of information flowing and the dissemination of policies around the world.

The Arab Homeland has a big share in the interactions of globalism. Yet, the negative ones which deepening the subordination of the Arab Homeland to the west; and aggravating its fierce political & economic crises; leaving it, more than any time before, vulnerable to the external intervention; a thing that the USA has acted quite well, under the pretext of democratizing the Arab World. The USA has demanded the Arab world; and is still, to carry out reformations concerning its economic, political & cultural structure. We can't ignore the extent of the Arab World's chronic

need for an operation of fundamental reformation. Yet, the thing that causes suspicion is the American wish to insert reformations under its auspices & provisions. The promised democracy is one in American eyes looking at the Arab Homeland as a penetrable political, economical target; a dilemma the associations have put themselves in throughout their frigidity and lack of response to the popular demands in making real reformations in which the Arab citizen feels safe on himself, his family and future of his children. The formal ignore to the demands of Arab peoples as well as the perpetrations of Arab repressive apparatuses have created oppressed masses already isolated from practicing the public act. The culture of intimidation has overwhelmed the largest number of the Arab peoples' sons in return for guaranteeing a life that is impossible to be called honorable. The Arab countries have occupied their distinguished locations among the lagging countries which are impotent to follow the procession of development creating a new reality that the Arab countries could not coexist with, except outwardly.

In the shade of this deteriorated Arab situation, the USA alternative is its intervention to guarantee the realization of its benefits on the long run throughout causing essential changes perpetrating first the distinguished Arab cultural identity to facilitate control on the Arab nation. The task was impossible for two reasons: First, the feebleness of the Arab popular affiliation due to the technical & informative revolution that made it quite easy even on the normal Arab individual to grasp any piece of information; and watch the American, cultural product imposed on the Arab peoples in their dwellings. The marketing of American values is completed throughout TV programs & cinema films. And the pattern of daily life includes the culture of food, drink and costume, … etc.

The events of September 11th. came as a fatal blow to USA, causing a change on the American strategy so as to perpetrate schemes that were long dreamt of by those called "New Conservatives" there. The USA then, from the outset of being the supreme power in the world, has dominated it, from the viewpoint of those "New Conservatives", stressing that it owns the upper word in forming & determining the fate of countries and the extent of their dominance as well as stabilizing regimes or changing them according to the American interest, being the interest of the world at the end. The USA, in other words, is the world; and this is what assures the correctness of intimidations felt by a few Americans that their country might turn into an empire practicing oppression around the world. The events of September 11th. were a real opportunity for the fanatic "New Conservatives" to prove;, to the American society & world at large, that there is necessity to uproot terrorism wherever it exists throughout preemptive wars violating lands and sanctities as well as constructing detention camps crowded with political detainees. Lastly, their mind has devised an old-new project fro the Middle East.

The large Middle East project is a new series from those of American dominance on the Arab Homeland where reformation projects are imposed on the region to realize American aims. The USA is using an old expression fro the region that might extend to include non-Arab countries in it; or it might tighten to eliminate Arab ones from its framework. It talks consequently about the Arab region in its quality of being every thing except being an Arab Homeland having its historically rooted components. It is a project that contradicts outwardly with the American orientations. A true democracy in the Arab world leads to new regimes that harmonize with their peoples. In the consequence, they will

reject the American dominance on their lands. The USA is concerned in the existence of loyal Arab regimes. Yet, it likes make semi-reformations that would busy the Arab people against demanding for real reformation.

Last, but not least, we should illustrate that democracy can't be imported from abroad. Democracy is a discipline that is manufactured inside the Arab Homeland. It is in need for a long historical epoch to cast several factors for creating a special, singular pattern of democracy different from other democracies existing in the world. Democracy is the wide, broad title for several principles; the most important of which is the guaranty of citizens' freedom, the peoples' right in selecting their rulers and realizing the values of justice & human rights. All those principles might be realized by a new edition of a distinguished Arab democracy. The outcome of globalism, in its objective section of informative, technological revolution, has made, form the operation of democratization or change, more hurrying in the Arab countries, by witness of the communal & political motion in the Arab countries. This proves clearly that the matter of reformation or change is a matter of time, not else; and the stoppage in the face of change is a waste of time that might lead to the shed of blood and the destruction of properties; and in the end, the change will come.